جامعة الدكتور "مولاي الطاهر" – سعيدة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الموضوع:

أثر التحدي التركي على الأمن القومي العربي

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات مغاربية

إعداد الطالبة :

عبيدي نوال

إشراف الأستاذة:

أ. حلوي خيرة

لجنة المناقشة:

1. أ.بن زايد أمحمد..... أستاذ مساعد (أ).....جامعة سعيدة....رئيسا
2. أ.حلوي خيرة..... أستاذ مساعد (أ).....جامعة سعيدة....مشرفا ومقررا
3. أ.موكيل عبد السلام.. أستاذ مساعد (ب)..... جامعة سعيدة....عضوا مناقشا.

الموسم الجامعي:1435 -1436 هـ/2014-2015 م

قال الله تعالى :

﴿رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أَنْزَلْتَ
وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ
الشَّاهِدِينَ﴾

صدق الله العظيم

﴿سورة آل عمران، الآية: 53.﴾

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله على نعمه العظيمة وآلائه الجسيمة الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

كما يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذة الفاضلة **حلوي خيرة** التي أشرفت على هذه الدراسة ولم تبخل عليا بالنصح والإرشاد طيلة فترة إعدادها.

كما أتقدم بوافر شكري وجزيل احترامي إلى الأساتذة الكرام على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة الأستاذ **بن زايد أمحمد** والأستاذ **موكيل عبد السلام.**

والشكر موصول لكافة أساتذة قسم العلوم السياسية أخص بالذكر الأستاذ الفاضل **ولد صديق ميلود**، الأستاذ **شاربي محمد**، الأستاذ **عتيق الشيخ**.

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الفاضل **ملوكي سفيان** من جامعة عمار ثليجي "الأغواط".

وأشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل سواء بالتشجيع أو بالمساندة.

إهداء

إلى ملاكي في الحياة ...إلى معنى الحب والحنان والتفاني...إلى بسمة الحياة والوجود

إلى من كان دعاءها سر نجاحي... أمي الغالية

إلى هويتي ومكان انتسابي... إلى الذي أفرح لفرحه وأحزن لحزنه

إلى من علمني العطاء بدون انتظار...إلى من احمل اسمه بكل افتخار

والدي العزيز

إلى القلوب التي ترقبت نجاحي بكل صبر... إلى من تصر العين بلقياهم

إخواني

إلى الغالية رانية دعاء

...

أهدي ثمرة هذا العمل

مقدمة

مقدمة

يحتل الوطن العربي موقعا متميزا فهو ملتقى قارتين مهمتين جزء في إفريقيا وجزء آخر في آسيا ويسيطر على أهم المضايق البحرية ذات الأهمية الكبرى في نشاط العالم الاقتصادي والتجاري وأشهرها قناة السويس ،باب المندب ،مضيق هرمز ،إضافة إلى العديد من الموانئ الهامة ،وتتضح هذه الأهمية الجيو استراتجية للوطن العربي عبر تعاظم الأطماع الأجنبية والسعي للسيطرة عليه.

أما من الناحية الاقتصادية فتعتبر الدول العربية من أكبر الدول المنتجة للنفط على مستوى العالم مما يجعل الأطماع الخارجية عليها تتزايد بصفة كبيرة ،فقد تعرضت الدول العربية إلى تهديدات حقيقية لأمنها القومي منها اغتصاب أرض فلسطين وزرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي سنة 1948،كما شهدت صراع قوتين عالميتين في إطار ما يسمى بالحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي ،وكذا أطماع الدول الغربية ومحاولاتها خلق مناطق النفوذ عقب نهاية الحرب الباردة والمحافظة على العلاقات القوية مع الدول العربية كضمان لاستمرار تدفق النفط العربي .

كما أثرت المتغيرات الدولية والإقليمية التي شهدها العالم في شكل وطبيعة النظام الدولي خاصة في المنطقة العربية نذكر منها انهيار النظام الإقليمي العربي في أعقاب غزو العراق للكويت في 1990 وانهيار الاتحاد السوفيتي والصعود الأمريكي في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد ،وفي ضوء هذه المتغيرات عرفت المنطقة العربية ظروفا قاسية وظل من الواضح أن الأمن القومي العربي أصبح مجرد مفهوم غير موجود من الناحيتين العلمية والواقعية.

مقدمة

أهمية الموضوع :

تكمن الأهمية النظرية للدراسة في كونها تساهم في تعميق الفهم لدى الباحثين في العلوم السياسية حول موضوع الأمن القومي العربي لما له من أهمية في الدراسات الأمنية خاصة أمن المنطقة العربية ،كما تكمن أهمية الدراسة في توضيح الدور الإقليمي الذي تلعبه تركيا في المنطقة العربية.

مبررات اختيار الموضوع :

1. **الذاتية:**

لعل أهم الأسباب المحفزة لاختيار هذا الموضوع هي رغبة هذه الدراسة في إثراء البحث العلمي بمعلومات يمكن أن تفيد الباحثين في هذا المجال,و كذلك من أهم الدوافع المحفزة لدراسة هذا الموضوع هو معرفة سر النجاح التركي كقوة صاعدة وتأثير هذه الأخيرة على الفكر العربي في كافة الميادين.

2. **الموضوعية:**

تحتل الدراسات الأمنية أهمية كبيرة في مجال العلوم السياسية وبصفتي طالبة في ميدان العلوم السياسية لابد من الإلمام بجميع الجوانب الخاصة بهذا الميدان ،وباعتبار الأمن مطلب إنساني لابد من ضرورة توفره في كيان كل دولة إلا أن المنطقة العربية شهدت اختراقا لهذا المطلب خاصة من طرف دول الجوار الجغرافي المتنافسة لإثبات وجودها وسيطرتها وتحقيق مصالحها. وكان اهتمام هذه الدراسة صوب تركيا كدولة مجاورة ومحاولة التعرف على الدور الذي تلعبه في المنطقة العربية وتهديداتها المختلفة وما مدى انعكاس ذلك على استقرار المنطقة العربية.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق لواقع الأمن القومي العربي وتحدياته المختلقة ،كما تهدف إلى رصد واقع العلاقات العربية التركية في بعدها الأمني وطبيعة التهديدات التي تعاني منها المنطقة العربية خصوصا في ظل تصاعد الطموحات التركية في المنطقة ،كما تهدف الدراسة إلى تفسير السياسة الخارجية التركية من خلال توضيح أثر المتغيرات الداخلية والخارجية على صناعة السلوك الخارجي اتجاه المنطقة العربية ،كما تهدف الدراسة إلى محاولة لفت الانتباه إلى ضرورة اهتمام الباحثين في العلوم السياسية بالدراسات المتخصصة في السياسات المجاورة لما تحققه هذه الأخيرة من أهمية في إدراك الدول خاصة العربية منها لمصادر تهديد أمنها.

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في أن هنالك حقيقة واضحة تتعلق بالأمن القومي العربي وهي حالة الفشل والعجز في تحقيقه خاصة من الناحية العملية الواقعية، حيث بات يواجه تحديات تعرقل ظهوره كمفهوم كامل، وتختلف هذه الأخيرة من فترة زمنية إلى أخرى وقد شكلت تحديات دول الجوار الجغرافي عثرة أما تحقيق الأمن القومي العربي خاصة تركيا التي تطمح لتكون قوة إقليمية تتحكم في المنطقة وتحاول منافسة الأطراف الأخرى لتحقق أهدافها. انطلاقا مما سبق فإن الإشكالية المحورية التي تعالجها الدراسة تتلخص فيما يلي:

ما مدى تأثير التحدي التركي على الأمن القومي العربي ؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية :

- كيف أثرت التحولات السياسية العالمية على طبيعة النظام الإقليمي العربي وساهمت في صعوبة إيجاد صياغة واضحة وموحدة للأمن القومي العربي؟
- ما طبيعة التحديات التي يواجهها الأمن القومي العربي؟
- فيما تتجلى مظاهر التحدي التركي للأمن القومي العربي؟

الفرضيات :

- يمكن أن يكون التحدي التركي للأمن القومي العربي من العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسي في المنطقة العربية.
- غياب الاتفاق العربي حول إيجاد صياغة موحدة للأمن القومي العربي يصعب إلى حد ما عملية تحقيقه.
- ضعف النظام الإقليمي العربي أفرز تحديات مختلفة باتت تواجه الأمن القومي العربي.

حدود الدراسة :

1. **الإطار الزماني**: تمت دراسة مشكلة البحث في الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة إلى غاية سنة 2002 أي بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا.

2. **الإطار المكاني** : في إطار دراسة التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي واعتبار تركيا نموذجا لهذه الدراسة فكان الوطن العربي (الدول العربية ككتلة واحدة) هو الإطار المكاني للدراسة.

مناهج الدراسة : تعتمد هذه الدراسة على المناهج التالية :

أولا: المناهج

1. منهج دراسة الحالة :

يهدف منهج دراسة الحالة إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة ،بمعنى الحالة التي يصعب فهمها ويصعب حكم الإصدار عليها نظرا لوضعيتها الفريدة من نوعها ويمكن التركيز عليها بمفردها وجمع البيانات والمعلومات الخاصة بها ثم تحليلها والتعرف على جوهر موضوعها تمهيدا للوصول إلى نتيجة واضحة بشأنها ،وهذا المنهج يمكننا من تسليط الضوء على الدولة التركية باعتبارها من دول الجوار والدور الذي تلعبه في المنطقة العربية باعتبارها مصدر تهديد للأمن القومي العربي.

2. المنهج التاريخي:

باعتباره المنهج الذي يعنى بتقديم تصور للظروف والمحيط الذي يحكم ميلاد الظواهر أو اندثارها كما يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات بين ظاهرة ما والظرف الذي وجدت فيه ،وتجلى استخدام هذا المنهج في دراسة تطور العلاقات التركية كما تم الاعتماد عليه في رصد بعض التواريخ الخاصة بالحياة السياسية في تركيا مثل تطور الأحزاب السياسية وتعاقب مختلف الرؤساء الأتراك على مؤسسة الرئاسة.

ثانيا : الاقترابات

1. **الاقتراب النظمي:** يستخدم في دراسة النظم السياسية والمؤسسات السياسية المختلفة كالأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، كما يستخدم في دراسة السياسية الخارجية وقد تم الاستعانة بهذا الاقتراب في دراسة السياسة الخارجية التركية.

2. **الاقتراب المؤسسي:** كونه يرى أن السياسة نتاج المؤسسات التي تؤثر بشكل كبير في العملية السياسية وقد تم استخدام هذا المنهج في دراسة مؤسسات النظام السياسي التركي.

3. **اقتراب صناعة القرار** : باعتبار هذا الاقتراب يركز على تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأبنية والمؤسسات وأثرها في سلوك صانع القرار فقد تم الاعتماد عليه في الدراسة من خلال توضيح أثر المحددات الداخلية والخارجية على السياسة الخارجية التركية.

4. **اقتراب القيادة السياسية:** يركز على دراسة موقع القيادة وتأثرهم بالقيم السائدة في المجتمع وقد تم استخدام هذا الاقتراب في دراسة القيادات التركية في الفترات المختلفة وكذا القادة العرب.

5. **اقتراب التبعية:** استخدم هذا الاقتراب في كيفية تأثير العوامل الخارجية على الأمن القومي العربي باعتبار المنطقة العربية تخضع لمطالب القوى الخارجية وكذلك في دراسة مدى تبعية مصادر المياه العربية إلى دول إقليمية مجاورة مثل تركيا.

أدبيات الدراسة :

لقد حظي هذا الموضوع باهتمام من طرف العديد من الباحثين بحكم أنه موضوع له من الأهمية بمكان في تحديد مستقبل الوطن العربي من الناحية الأمنية، ومن بين الدراسات التي تناولت هذا الموضوع:

1. الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط ،أ. إيمان دني الصادر عن مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية 2014 ،تشير هذه الدراسة إلى الإطار المفاهيمي والنظري للعلاقات الدولية وانعكاسات السياسة الخارجية على علاقات الشرق أوسطية ،ثم تناولت الدراسة أبعاد الدور الإقليمي الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط.

2. التحول التركي اتجاه المنطقة العربية ،بولنت آراس وآخرون الصادر عن مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان 2012 ،حيث تعالج الدراسة السياسة الخارجية التركية والموقف الأمريكي والإسرائيلي من التحول التركي.

3. الأمن القومي العربي في عالم متغير ،د. محمد نصر مهنا الصادر عن المكتب الجامعي الحديث 1996 ،حيث تناولت الدراسة الأمن القومي العربي ومصادر التهديد المختلفة له.

4. الأمن القومي العربي وتهديدات دول الجوار الآسيوي ،عائشة سالم الجبر ،دراسة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،كلية الآداب والعلوم ،قسم العلوم السياسية بجامعة الشرق الأوسط ،2014.

موضع الدراسة:

مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو أنها تركز على التحدي التركي على المنطقة العربية من فترة الممتدة من نهاية الحرب الباردة غلى غاية فترة تولي حزب العدالة والتنمية السلطة وما أحدثه هذا الأخير من تغيير على مستوى السياسة الخارجية التركية وتوجهاته، كما تحاول هذه الدراسة تتبع التحديات التي يواجهها الأمن القومي العربي سواء الداخلية او الإقليمية أو الدولية، ومدى تأثير تلك التحديات على الأنظمة السياسية العربية.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهت إعداد هذه الدراسة:

- محدودية المصادر والمراجع خاصة فيما يتعلق بالأمن القومي العربي.
- اختلاف وجهات النظر لدى الدارسين والأساتذة (الباحثين) الذين تم الرجوع إليهم للاستفادة منهم أو الذين تم مناقشتهم في هذا الموضوع.

الإطار المفاهيمي للدراسة :

1. **التحديات:** يقصد بها القوى والوسائل التي تعتمد في قيامها على تصورات فكرية وإيديولوجية ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي ،تنظم حركتها على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي وتكون موجهة ضد النظام الإقليمي ،وترنو لتحقيق هدف النيل منه من خلال استخدام أدوات تسهم في دب الوهن بين أوصاله ،ومن تم تعمل على تجزئتها لتصبح فيما بعد هذه الأجهزة فريسة للقوى الطامعة فتسيطر عليها تتحكم في إدارتها الأمر الذي يؤدي إلى نهب ثرواتها.

2. **الأثر** : وما تتركه التحديات من سلبيات تقع على النظام الإقليمي العربي ،هذه السلبيات تتمحور في عدة أشكال تهدف إلى تفكيك النظام الإقليمي العربي وتوسيع الهوة بين مكوناته والأثر في هذا التوجه ما هو إلى نتيجة تحدثها التحديات في جدار النظام الإقليمي العربي.

3. **الأمن القومي:** هو حماية الدولة من كافة أنواع العدوان الخارجي والجاسوسية والاستطلاع المعادي والتخريب والإزعاج والتأثيرات المعادية الأخرى.

4. **الأمن القومي العربي** : هو قدرة الدولة العربية في الدفاع عن أمنها الوطني والقومي من التهديدات التي تستهدف حقوقها واستغلالها وسيادتها على أراضيها وقيمها ،أو تعريض شعوبها للخطر الذي يعني التهديد الشامل لقدراتها الاقتصادية ومواردها البشرية ويؤثر سلبا على وضعها السياسي والاجتماعي.

5. **تركيا** : الجمهورية التركية تقع غرب آسيا وشرق أوروبا حيث تشغل آسيا الصغرى وموقعها هام في الطرف الشمالي الشرقي للبحر المتوسط جنوب شرق أوروبا وعلى البحر الأسود في الشمال وعلى بحر إيجة في الغرب وتحدها اليونان وبلغاريا من الغرب وروسيا وأوكرانيا من الشمال عبر البحر الأسود وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان وإيران من الشرق وسوريا والعراق من الجنوب ،تتحكم في مضيق البوسفور والدردنيل ،وتركيا ورثت الدولة العثمانية التي امتدت شرقا وغربا وتأسست الجمهورية التركية على يد كمال أتاتورك في 29 أكتوبر 1923 وأقام دولة تركية على أساس ديمقراطي علماني.

هيكل الدراسة :

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة تم تقسيم الموضوع إلى فصلين رئيسيين:

- الفصل الأول : تناول الأمن القومي العربي وتحدياته حيث تم التطرق فيه إلى الأمن القومي بصفة عامة والمفاهيم المقاربة له وأهم خصائصه وشروطه ،محدداته وكذا أبعاده ،كما تم رصد مفهوم الأمن القومي العربي ومستوياته المختلفة وأهم مقوماته وأهدافه ،وأخيرا تم التعرض لأهم التحديات التي يواجهها الأمن القومي العربي ممثلة في التهديدات الداخلية ،التهديدات الإقليمية والخارجية.

- الفصل الثاني : وفي هذا الفصل تم التطرق إلى التحدي التركي للأمن القومي العربي وأهم مظاهره ،حيث تم التركيز فيه على دراسة السياسة الخارجية التركية وأهم محدداتها الداخلية والخارجية ،وإلى مبادئ السياسة الخارجية التركية والأهداف التي تسعى لتحقيقها ،كما تم رصد محددات الدور التركي في المنطقة العربية وأخيرا تم توضيح مظاهر هذا التحدي من خلال التطرق إلى أهم النزاعات العربية التركية من مشاكل الحدود والمياه والتحالف التركي مع القوى الكبرى.

الفصل الأول

الأمن القومي العربي وتحدياته

يعتبر الأمن القومي العربي وسيلة للحفاظ على الانتماء القومي و تعزيز الهوية العربية، كما يعتبر عنصرا أساسيا في الربط بين الدول العربية وصيانة مصالحها الوطنية وتحقيق نمائها. إلا أن هذا الأمن يواجه تحديات على مر التاريخ وسوف تستمر هذه الأخيرة طالما كان وسيظل الوطن العربي يتمتع بالموقع الاستراتيجي الفريد حيث بات واضحا أن أي تطور يحدث في النظام الدولي يكون له تأثيره العميق على العلاقات الإقليمية في المنطقة العربية بل وحتى على العلاقات الداخلية في بلدان الوطن العربي، وعليه ستحاول الدراسة في هذا الفصل التطرق إلى الأمن القومي بصفة عامة والأمن القومي العربي بصفة خاصة وأهم التحديات التي تواجهه.

المبحث الأول: الأمن القومي دراسة معرفية نظرية.

كان الأمن القومي و لا يزال المسألة التي تشغل اهتمام الأمم و الحكومات مهما بلغ حجم ونوع القوة التي تمتلكها ،وتوفير الأمن على نسبيته يشير إلى نجاح السياسة الخارجية للدولة و قدرة أجهزتها المختصة على بلوغ الأهداف المرسومة وذلك من منطلق أن أهداف السياسة الخارجية تحدد وفقا لاعتبارات الأمن القومي.سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الأمن القومي و بعض المفاهيم المقاربة له، و إلى خصائص الأمن القومي و شروطه و أخيرا إلى محددات الأمن القومي و أبعاده.

المطلب الأول:مفهوم الأمن القومي والمفاهيم المقاربة له.

يعتبر مفهوم الأمن القومي من المفاهيم السياسية الحديثة نسبيا والتي حظيت باهتمام العديد من المفكرين والسياسيين إلا أن هذا المفهوم لازال بحاجة إلى المزيد من الدراسة والبحث والتحليل. فالاهتمام بهذا الموضوع جاء متوافقا وظرفية عالمية سياسية وعسكرية جديدة عقب الحرب العالمية الثانية والتوازنات التي تختلف بين القوى الدولية، كما زاد الاهتمام بمسألة الأمن القومي ج رأَء ما طرأ من تحولات على الأوضاع الجغرافية والإستراتيجية العالمية والتكتلات والمحاور التي نشأت في ظل هذه التحولات، إضافة إلى الانتشار الواسع للأسلحة وتطورها النوعي ،والذي عدل من النظام الدفاعي العلمي وثوابته التقليدية الموروثة وفرض رؤية جديدة للأمن.

إن مفهوم الأمن القومي ذو طبيعة مركبة ويجسد ذلك أمران:

1. تعدد أوجه هذا المفهوم وإمكانية النظر إليه من زوايا مختلفة.
2. ارتباط هذا المفهوم بمفاهيم متعددة.

عند تحليل مفهوم الأمن القومي نجده يتكون من مفهومين هما : **الأمن والقومية**.

1.الأمن*:

اشتقت كلمة الأمن في القرآن الكريم من كلمة « **الإيمان** » فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج من الوثوق بالله وهذا ما ينجر عنه راحة النفس .[1] لقوله تعالى : ﴿ **فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ** { 3} **الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ** {4} ﴾[2] وقوله تعالى : ﴿**وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ** { 81} **الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ** {82}﴾.[3]

أما في اللغة الأجنبية ترجع الكلمة الانجليزية **Security** إلى أصلها اللاتيني **securus/Securitas** المستنبطة من الكلمة المركبة **sine,cura** حيث تعني **sine** «بدون» وتعني **cura** التي أصلها **curio** «اضطراب» أي تعني **sine,cura** بدون اضطراب[4]

أما المعنى الاصطلاحي للأمن فقد تعددت التصورات والأطروحات إذ يصعب حصره في مفهوم واحد لذا ستقتصر الدراسة على ذكر أحد التعريفات التي وردت لهذا المفهوم.

---

* جاءت كلمة الأمن في معجم اللغة العربية على أنها:«مرادفة للأمان والطمأنينة والحماية وبالتالي فهي نقيض الخوف ومساوية للابتعاد عن المخاطر» للمزيد انظر: **المنجد في اللغة العربية**، ط.37 (بيروت: دار المشرق، 1998)، ص.18

[1] الطيب البكوش، «الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان»،**المجلة العربية لحقوق الإنسان**،المجلد.10 ،جوان 2003 ،ص.165.

[2] سورة قريش ، الآية 03- 04.

[3] سورة الأنعام، الآية 81- 82.

[4] لطفي مزياني ، **الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشراكة الأوروجزائرية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص:دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2011- 2012 ، ص.10

الأمن:«هو قدرة الدولة أو الأمة على حماية قيمها الأساسية من أي تهديد وتبديد كل المخاوف بشأنها، ورغم عدم الاتفاق على تعريف شامل للأمن إلا أن جل التعريفات تلتقي حول ثلاثة مفاهيم مركزية هي الحفاظ على القيم المركزية ،غياب التهديدات ضد هذه القيم ،صياغتها الأهداف السياسية».[1]

2.القومية:

هي كلمة مشتقة من كلمة القوم ،وهم الجماعة من الرجال والنساء الذين يعيشون على أرض واحدة تربطهم روابط الدم والتاريخ المشترك والعادات والتقاليد وفي بعض الأحيان اللغة الواحدة.

‹‹ والقومية هي الشعور الذي يستثير فخر الأمة بماضيها وصفاتها وأمانيها بحيث تعتبرها المثل أحيانا ....››

القومية هي الشعور والإحساس المشترك بين أفراد الجماعة الواحدة والتي تتضح في حال تعرض هذه الجماعة لأي تهديد.

وفي محاولة الربط بين مفهومي الأمن والقومية من خلال تتبع العلاقة بينهما بداية من تكوين الإنسان للجماعات والتي يصفها **عبد الله بن مسعود** في قوله:

« وبتطور الإنسان وتكوينه للجماعات والقبائل والمجتمعات بدأ تتضح الحاجة لوضع إجراءات وقواعد متفق عليها للحفاظ على أمن الأفراد وممتلكاتهم وتنظيم العلاقات بينهم فظهر المفهوم الإجرائي للأمن ،وبدأ جهد منظم لوضع الرقابة الاجتماعية لسير حركة الأفراد ومن تم توجيههم وإرشادهم ثم تحذيرهم ومراقبتهم وفي نفس الوقت الذي يتكاثف فيه هؤلاء الأفراد بشكل منظم لمواجهة أي أخطار خارجية حيث أصبحت هذه المهمة من المهام المتطورة بتطور الإنسان عبر التاريخ

[1] اليامين بن سعدون ،**الحورات الأمنية في المتوسط العربي بعد نهاية الحرب الباردة :دراسة حالة مجموعة 5+5** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية ،تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2011-2012 ،ص.15.

فانتقلت هذه الوظيفة من الفرد إلى الجماعة ثم القبيلة والتي كانت تنظم صفوفها لمواجهة أي اعتداءات من القبائل وأصبحت الدولة مسؤولة عن توفير الأمن لمواطنيها في الداخل والخارج».[1]

- الأمن القومي:

يعود استخدام هذا المصطلح إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حينما أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي سنة 1947 ومنذ ذلك الحين انتشر استخدام المفهوم بمستوياته المختلفة حسب الظروف المحلية والإقليمية والدولية.

1. الأمن القومي لدى مفكري الغرب :

يمكن النظر إلى الأمن القومي من خلال مدرستين هما:

أ. المدرسة الإستراتيجية : Strategical school

تربط هذه المدرسة بين الأمن القومي والقوة العسكرية للدولة وقدرتها على مواجهة أي تهديد ،فذهب أنصار هذه المدرسة كما جاء في دائرة المعارف البريطانية إلى تعريف الأمن القومي بأنه : « حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية »[2] ومن الكتاب الذين ساهموا في هذه المدرسة على سبيل المثال لا الحصر ولتر ليبمان **Wolter.Lippman** ، أرنولد ولفر **Arnold.Walfers**، وهانس مورجنتو **Hans.Morgenthau** ،جون سبانير **John.Spanier** وغيرهم لقد قام بعض

[1] عبد الله مسعود الدرسى،**الأمن القومي العربي والتبعية الاقتصادية** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة قاريونس، بنغازي ،1982،ص.14

[2] عصام إسماعيل ، « الأمن القومي العربي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق » ،**شؤون الأوسط** ،ع.111 ،2003 ، ص.93

مفكري هذه المدرسة ببناء نظرية سياسية تسمى « **بنظرية القوة***» ووفق هذه المدرسة فإن الأمن القومي هو مهمة تناط بالجيش وأجهزة المخابرات في الدولة وتحظى القدرة العسكرية بدعم مستمر ودائم لمواجهة الأخطار المتوقعة.

وقد تعرضت هذه المدرسة للانتقاد لأن التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي في الغرب وباقي دول العالم لا يقتصر على التهديدات العسكرية فقط فهاته المدرسة تعد ذات توجه عسكري يمكن اعتبارها ذات نظرة ضيقة (تقليدية) للأمن القومي لأن هناك تحديات لا تقل أهمية مثل : عدم الاستقرار السياسي ، عدم التكامل الاجتماعي.

ب. المدرسة التنموية أو الشمولية المعاصرة: Contemporary economic

يختلف أنصار المدرسة التنموية عن أنصار المدرسة الإستراتيجية في إدراكهم لمصادر تهديد الأمن القومي وهم يعتقدون أن هذه المصادر هي مصادر داخلية وأخرى خارجية ولا تتوقف على الجانب العسكري فقط.

كما حدد **روبرت مكنمارا** وزير الدفاع الأمريكي الأسبق الأمن بقوله :

* القوة هي القدرة على الفوز في الصراع ،وتجاوز المصاعب، ويتكلم هانس مورغنتو عن القوة باعتبارها مقدرة التحكم في تصرف الأطراف الأخرى ،ويرمز لها بمقدرة سيطرة عقل الإنسان على عقل آخر وتطغى أو تشمل كل العلاقات الاجتماعية
للمزيد أنظر: جاري محمد ،«القدرة في التنظيم الدولي المعاصر» ،**المجلة العربية للدراسات الدولية**، ،ع.2 ،صيف 1988، ص.49.

‹‹ الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان قد يتضمنها والأمن ليس هو القدرة العسكرية وإن كان قد يتضمنها والأمن ليس النشاط العسكري وإن كان قد يشمله.إن الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل أمة ››. [1]

وفي الواقع لا يوجد إجماع حول المقصود بظاهرة الأمن القومي لا من حيث التعريف ولا من حيث المستهدفين بالأمن ولا من حيث مصادر التهديد ولا من حيث سبل وأدوات واستراتيجيات تحقيق الأمن القومي يمكن الإشارة إلى تعريفات عديدة منها :

تعرف **موسوعة العلوم الاجتماعية** الأمن القومي بأنه:‹‹ قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية ››[2]

ويرى **والتر ليبمان Walter.leppmann** :«أن الأمة الآمنة ليست في خطر التضحية بالقيم الأساسية إذا اضطرت إلى تجنب حرب ما وأنها قادرة إذا تم تحديها على صيانتها بالانتصار في تلك الحرب.[3]

ويرى **أرنولد ولفرز Arnold.Walffers** أن الأمن يعني حماية القيم التي تم اكتسابها وغياب الخوف من أي هجوم على تلك القيم.[4]

---

[1] روبرت مكنمارا ،**جوهر الأمن** ، تر:يونس شاهين (القاهرة :الدار القومية ، 1970) ،ص .120.

[2] هايل عبد المولى طشطوش ، **مقدمة في العلاقات الدولية** ، 2010 ، ص . 173

[3] أنور بن ماجد عشقي، **الإستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة** (الرياض: مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية ،2005)،ص.26

[4] أمينة دير، **أثر التهديدات البيئية غلى واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة دول القرن الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،تخصص:علاقات دولية و إستراتيجية،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2013-2014،ص.12.

أما **تريجر و كرونبيرج Trayjer and kronenborij** في كتاب الأمن القومي والمجتمع الأمريكي يريان أن ‹‹ القيم القومية الحيوية تشكل جوهر سياسة الأمن القومي ›› ويتحدد الأمن لديهما بأنه :‹‹ ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف إيجاد شروط سياسية دولية ووطنية ملائمة لحماية أو توسع القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين أو المحتملين ››[1]

ويرى كل من **بيركواتز و بوك Berkowiz and Bock** في كتاب الأمن القومي الأمريكي أن الأمن يعني حماية الدولة من الخطر الخارجي[2]

وقد توسع مفهوم الأمن القومي من التجريد إلى الواقع الاقتصادي ذلك في أعقاب الحظر النفطي سنة 1973 و أزمة النفط الأولى **سنة** 1974 وانتقل الحديث عن الأمن الاقتصادي بمعنى تجزئة الأمن القومي إلى ميادين وأبعاد.[3]

ويعرفه **جون هولسن و جون ويلبوك J. Holsen ,J.Waelboeck** "بأنه الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال السياسات والبرامج والعمل على توسيع نفوذها في الخارج أو محاولة التأثير على سلوك الدول الأخرى أو تغييره".[4]

ويعتبر **ستيف كهان Steve. Chan** أن الأمن في مفهومه الضيق يعني الحماية من العدوان العسكري الخارجي ،ويجب أن يركز على الوضعيات التي تهدده مثل التنظيم ،العنف المسلح والحروب

[1] عصام إسماعيل، المكان نفسه.

[2] Berkowitz & other: American National Security, NY.1965.See also J.F.Richard: American Defense policy, J.Hopkins university, 1982, p.10

[3] وليد عبد الحي وآخرون ،**فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني** (عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع ،ط.1 ،2015) ،ص ص.41- 42.

[4] جمال منصر، «تحولات في مفهوم الأمن من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف» ،**دفاتر السياسة والقانون** ،ع.1,جوان 2009 ،ص. 144

والتدخلات الخارجية والأزمات الدولية. ويضيف:‹‹ ومن المهم أن نذكر هنا أن هناك نوعا آخر من العنف وهو التجاوز على قواعد حقوق الإنسان من خلال التمييز العنصري، الفقر والجوع والمرض وعدم وجود عدالة كنوع من العنف.ويرى أن الشعب يمكن أن يموت من عوامل العنف هذه مثل موته في حقل المعركة››[1]

ويرى **كينيث ولتز K.N Walts** « أن الأمن يتهدد من خلال الحرب ويتم تحقيقه من خلال الأحلاف والتحالفات.»[2]

أما **فرانس سكرمان F.schrman** يرى أن الأمن القومي يتعلق بمصادر التهديد الخارجية والداخلية التي تتعرض لها الدولة أو ترتكز عليها ويعطي الأولوية للتهديدات الخارجية حيث يعتقد أن الدولة إذا لم تكن معرضة للتهديد الخارجي فإن اهتماماتها يجب أن تكون داخلية.[3]

ويحاول **جون سبانيير J.spanier** إعطاء مفهوم للأمن القومي أكثر وضوحا من سابقيه حيث يرى أن الأمن يعني البقاء العضوي للدولة وحماية وحدة إقليمها واستقلالها السياسي وهذا يعني حماية النظام السياسي والاقتصادي وحماية طريقة تسيير الحياة في الدولة.››[4]

ومن خلال الاطلاع على التقرير الاستراتيجي للولايات المتحدة نجد أن هذه الأخيرة تنظر للأمن القومي على أنه :‹‹ عبارة عن حماية الدولة من التهديدات الخارجية وضرورة استخدام القوات المسلحة لمنع تلك التهديدات.هذا بالإضافة إلى ذلك يرى الأمريكان بتوسيع المفهوم ليشمل بقاء الدولة موحدة ومستقلة

[1] Steven Chan: International Relation in Perspective: The pursuit of Security.
[2] K.N Walts: Theory of International Politics, Wesley pub. Company .1979, p.166.
[3] F.Shrman: The logic Welfare and Justice? Macmillan Publ. Company. NY 1984 ,p 76 of world power ,pantheon Book Random house,N,Y,1974,p.66
[4] J. Spinier: Games Nation Play .C.B.S college publishing .NY .1984, pp.57-58.

مع ضرورة المحافظة على قيم شعبها وأمنه ووحدة أراضيه ،مع توفير الرفاه الاقتصادي له والمحافظة على مصالح الدولة في المناطق المختلفة في العالم.[1]

وينظر **إدوار عازار Edward Azar** إلى مفهوم الأمن القومي باعتباره مفهوم غربي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية كما يرى :« أن الأمن القومي للدول يقوم على مبدأ تحقيق الحماية المادية للدولة من التهديدات العسكرية الخارجية وتتم الحماية من خلال بناء قوة عسكرية كبيرة تستطيع التعامل مع التهديدات الخارجية ومنعها.

كذلك يرى ضرورة توفر عوامل منها : العوامل الفاعلة والتي تتفاعل وتجمع بين الوحدة الوطنية والسياسة الخارجية والدفاع والخطط الإستراتيجية والعقيدة العسكرية وقدرات الدولة الأمنية وإدراكها لمصادر التهديد وتحالفاتها الإستراتيجية...»[2]

ويعتقد **أموس جوردن Amos-A-Gordon** ووليم تايلور **William. Taylor**

«أن الأمن القومي بمفهومه الضيق يشير إلى الحماية المادية الخاصة بشعب الدولة وإقليمها من التهديدات الخارجية أما بمفهومه الواسع يشير إلى ما هو أكثر من مجرد الحماية المادية ،لأنه يتضمن أيضا حماية مصالح الدولة الاقتصادية ،المعنوية والسياسية وقيمها التي يهدد فقدانها وجود هذه الدولة وبقاءها »[3]

[1] R. Reagan : National Security of the USA ,White House Report ,January 1988,p.iv

[2] E.E.Azar and C. Moon: National Security in the Third world ,center for International Development and Conflict Management University of Maryland, 1988, p p.1-5.

[3] Amos.A.Jordan and William.j.Taylor, American National Security:The Policy and process ، (baltimor-london.the Johns Hopkins university press sixth edition, p.3

ويربط **ريتشارد أولمان Richard.Ulman** بين مفهوم الأمن القومي والأفعال التي تؤدي إلى تهديد خطير على مدى زمني قصير نسبيا بالحط من مستوى حياة السكان في الدولة أو نوعيتها ،أو تهديد كبير بتقليل نسبة الخيارات المتاحة لحكومة الدولة أو المؤسسات غير الحكومية فيها.[1]

يعرف **هارولد براون Harold. Brown** وزير الدفاع الأمريكي الأسبق الأمن القومي بأنه: ‹‹ القدرة على حماية الوحدة الطبيعية للأمة ووحدة أراضيها وضمان استمرار علاقاتها الاقتصادية مع العالم بشروط معقولة وحماية طبيعتها ومؤسساتها وسلطتها من التهديد الخارجي وضبط حدودها››[2]

ويرى **فردريك هارتمان Frederik.Hartman** في الأمن القومي‹‹ جوهر المصالح القومية الحيوية للدولة››[3]

ويرى **جيرالد هويلر Gerald f.Wheeler** أن الأمن القومي ‹‹ حماية الدولة ضد جميع الأخطار الداخلية والخارجية››

أما **هارولد كليم وستانلي فولك Harold Clym and Stanly Volk** ‹‹ الأمن بالنسبة لهما هو معيار لانعدام التهديدات الحقيقية للقيم المكتسبة وانعدام الخوف عندما تكون تلك القيم معرضة للتهديد.››[4]

---

[1] Richard Ulman,Redefining security, International security.Vol:18.No:1 summer 1983,p.13

[2] Harold Brown, Thinking About National Security. West View Press.colorado,1983,p.4

[3] سليم بوسكين، **تحولات البيئة الإقليمية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2014-2015،ص.39

[4] علي عباس مراد، «مشكلات الأمن القومي نموذج تحليل مقترح»، **دراسات إستراتيجية** ط.1، ع. 105،2005،ص ص. 32-33

كما يعرف **هولستي** الأمن القومي بأنه : ‹‹ الحفاظ على وجود الدولة وكيانها والعمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لها سواء ما تعلق منها بقوتها الذاتية أو هذه القوة مضافا إليها جانبا من قوة الدول الكبرى.››[1]

ذهب البعض إلى البحث في المتغيرات المحيطة بالأمن القومي بدلا من الانشغال بالتعريف،إذ يرى **عازار Edwar Azar** ومون **Chung in Moon** في كتابهما ‹‹ الأمن القومي في العالم الثالث›› أن الأمن القومي يدور حول مجموعتين من المتغيرات :بيئة الأمن ومدى توافر الاستعداد المادي ، وتشير بيئة الأمن إلى التهديدات الخارجية وأنماط التحالفات ،بينما يشير مدى توافر الاستعداد إلى القدرات المادية العسكرية والاقتصادية إضافة إلى المبادئ الإستراتيجية وهيكل القوة والاستخبارات ،واختيارات الأسلحة ويرتبط الأمن بكل من الشرعية والتكامل والقدرة على رسم السياسات العامة .[2]

2. الأمن القومي لدى مفكري العرب :

بالنسبة للدراسات التي نشرت وتناولت موضوع الأمن القومي بالدراسة والتحليل في اللغة العربية فبالرغم من قلتها قياسا بأهمية الموضوع وحساسيته إلا أنه يمكن القول أن تلك الدراسات قدمت معلومات ذات فائدة للمكتبة العربية. فالاهتمام بموضوع الأمن القومي لدى الكتاب العرب جاء لعدة أسباب أهمها: ارتباط الأمن القومي بالسياسة الخارجية للدول وكذلك ارتباطه بمشاكل التنمية القومية الشاملة.

[1] ليندة عكروم ، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين شمال وجنوب المتوسط** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص سياسة مقارنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة محمد خيضر،بسكرة ،2009-2010 ، ص.16.

[2] وليد عبد الحي وآخرون،مرجع سابق، ص43.

فقد تناول مجموعة من الكتاب هذا الموضوع نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر **سمير خيري، حامد ربيع، علي الدين هلال، عبد المنعم المشاط** وغيرهم. يمكن عرض بعض التعريفات لمجموعة من الكتاب العرب فيما يلي:[1]

ويرى **محمد طه بدوي ومحمد طلعت الغنيمي** أن الأمن القومي هو :‹‹ المجموع الكلي للمصالح الحيوية للدولة كحماية الإقليم والاستقلال التي تكُون الدولة بفعل أولوية هذه المصالح وأهميتها لها مستعدة لتبني خيار الحرب لحمايتها والدفاع عنها ،وتقدمه أحيانا حتى على خيار حماية الأمن والسلام الدوليين ››[2]

ويعتبر **عدلي حسن سعيد** أن:‹‹ الأمن الوطني للدولة يهدف إلى تأمينها من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار››[3]

كما يعرفه **معمر بوزنادة** في كتابه **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي** على أنه:‹‹ ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمها نظام اجتماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغييرات المحلية والدولية ››.[4]

[1] بلهول نسيم، «مضمون التعريف بمفهوم الأمن القومي الجزائري»، في: بلهول نسيم(محررا)، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني** مرجع سابق ، ص.61

[2] محمد طه بدوي ومحمد طلعت الغنيمي ،**دراسات سياسية وقومية** (الإسكندرية :منشأة المعارف،ط.1،1963)،ص283.

[3] عدلي حسن سعيد، **الأمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيقه** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977)، ص. 11

[4] معمر بوزنادة ، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي** (الجزائر : ديون المطبوعات الجامعية ، 1992)،ص. 18

ويعرفه **طلعت أحمد مسلم** عل أنه:‹‹ تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع››[1]

ويذهب **هيثم الكيلاني** إلى أن الأمن القومي هو :‹‹ الأسس والمبادئ التي تضمن قدرة الدول على حماية الكيان الذاتي من الأخطار القائمة والمحتملة وقدرتها على تحقيق الأغراض القومية››[2]

ويقتبس **عطا الله محمود صالح زهرة** تعريف **أحمد فؤاد رسلان** للأمن القومي بأنه :‹‹ الحالة التي تكون فيها الأمة في كيانها الذاتي وشخصيتها القومية بعيدة عن تسلط أو تهديد أي قوة خارجية ››

يضيف كذلك أن للأمن القومي معاني كثيرة تشمل :

1. الهدف الذي تسعى له السياسة الخارجية.
2. القدرة والقوة.
3. إطار الحركة السياسية.
4. المحافظة على كيان الأمة وحمايتها من تسلط أية قوة خارجية بدفع العدوان عن الدولة وضمان استقلالها.
5. الإجراءات العسكرية التي تتخذها الدولة لحماية كيانها.
6. قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديد الخارجي.

[1] طلعت أحمد مسلم، **حرب الخليج والأمن القومي** (قبرص: دار الملتقى للنشر، ط.1، 1992)، ص. 13

[2] هيثم الكيلاني، «إشكاليات بناء الأمن القومي العربي»،**مجلة الوحدة** ، ع.28 ، 1987،ص. 36.

7. المبادئ المرتبطة بحماية الكيان الذاتي للدولة التي تمثل الحد الأدنى لضمان الوجود القومي في النطاق الدولي.[1]

وقد كتب **سمير خيري** عن الأمن القومي معتقدا أن الأمن عبارة عن تطوير استراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الحيوية الأساسية لأي شعب حيث يطرح في جوانبه المختلفة عناصر الحماية المركزية للمصالح الحيوية ويقدم الإجابات النابعة من التطورات المستمدة من التاريخ والجغرافيا لكل المعضلات التي تواجه أمة من الأمم. ونظرية الأمن القومي لدى خيري تبلور المعنى التاريخي للوجود وتوضح حدود المجال الحيوي لحياة الشعب وتعكس عناصر قوة الشعب وإمكانات المواجهة العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية في وقت السلم والحرب سواء في حالة المواجهة أو في حالة احتمالات قيام المواجهة.[2]

ويعتقد **حامد ربيع** أن مفهوم الأمن القومي لا يزال بحاجة إلى تنظيم متعدد الأبعاد لاعتقاده أنه مفهوم يعبر عن تقاليد تاريخية معينة. أما بالنسبة لتحليل الأمن القومي فإنه يرى أنه يتمركز حول ثلاث دوائر:

الدائرة الأولى: تنبع من محاولة تحديد العناصر والمستويات المختلفة لمفهوم الأمن القومي والذي يشمل التنظير والممارسة.**أما الدائرة الثانية**: فيها يعتقد أن الفكرة الأساسية التي يدور حولها المفهوم تكمن في التزامات الدولة المتمثلة في توفير الحماية المادية والمعنوية للفرد أولا ثم للمجتمع ثانيا أي البدء بتوفير الحماية الكاملة الشاملة لكل مواطن منفرد ثم تسعى لتوفير الحماية للجماعة **أما الدائرة الثالثة** : تتعلق

[1] عطا محمد صالح زهرة ، **في الأمن القومي العربي** (بنغازي: جامعة قاريونس، ط.1 ،1991)،ص ص.35-36

[2] سمير خيري، **نظرية الأمن القومي العربي** (بغداد :دار القادسية للنشر ،1993)، ص.18

بعالمية المفهوم ومرونته وعلاقته الداخلية مع المصالح القومية والقيم.[1]

أما **عبد المنعم المشاط** ينفي وجود إجماع بين الكتاب حول مفهوم الأمن القومي وحول المستهدفين بالأمن وحول مصادر التهديد وسبل تحقيقه كما يعتقد أيضا أن الاختلافات حول المفهوم أو عدم إجماع الكتاب حول النقاط المتعلقة بالأمن القومي تعتبر لديه من الأسباب التي أدت إلى تخلف البحث العلمي المتعلق بهذا الموضوع مقارنة بفروع علم السياسة الأخرى. لكن عبد المنعم المشاط يعود ويقول إن الباحث عليه أن ينظر إلى الأمن القومي باعتباره قيمة مجردة ترتبط بقضايا الاستقلال والسيادة للدولة القومية ،ويهتم بقضية تدفق الموارد الاقتصادية الحيوية ثم الجوانب غير الإستراتيجية في وظائف الدولة. إذ يرى أن الأمن القومي «هو قدرة المجتمع على مواجهة ليست فقط الأحداث والوقائع الفردية للعنف بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف.»[2]

أما **مازن الرمضاني** فقد حاول تعريف مفهوم الأمن القومي وتحديد أبعاده وهو يلتقي مع المشاط ويقر بصعوبة وجود تعريف شامل للأمن القومي بشكل يتفق مع الآراء والكتابات على مضمونه وأبعاده رغم هذا الاعتقاد يعود **الرمضاني** للقول :« بيد أن هذا الواقع الأكاديمي لا يلغي أن أغلب مفاهيم الأمن القومي إنما تلتقي ضمنا أو صراحة على مسألة سياسية هي الأمن القومي على صلة وثيقة بجانبين مترابطين أحدهما موضوعي مفاده غياب التهديد للقيم المكتسبة والثاني ذاتي مضمونه غياب القلق من

[1] حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي** (مصر: دار الموقف العربي، 1984)، ص ص.33-37

[2] عبد المنعم المشاط، **نظرية الأمن القومي العربي** (القاهرة: دار الموقف العربي، 1989)، ص. 15

احتمالية تعرض هذه القيم للتهديد ولترابطهما يضحى واضحا أن الأمن القومي إنما يعكس حالة التحرر من الخوف.»[1]

ويتضمن المفهوم العام والشامل للأمن القومي المبادئ النظرية العامة والثوابت القيمية المشتركة بين مفاهيمه المختلفة السابقة الذكر وهي :

1. أن الأمن القومي مفهوم نظري (مبادئ وقيما) يؤسس لنشاطات عملية (وظائف وسياسات) ويحدد طبيعتها وتوجهاتها.

2. أن مبادئ الأمن القومي وثوابته القيمة وما ينجم عنها ويرتبط بها من وظائف وسياسات عملية تدور كلها حول :

1.2.سلامة أركان الدولة ومقومات استمرارها واستقرارها وضمان قيمها ومصالحه الحيوية وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة داخليا وخارجيا.

2.2. تلبية احتياجات الدولة وتحقيق أهدافها وتوفير القدرات والوسائل والأساليب الممكنة واللازمة لتنفيذ سياساتها.

3. أن مبادئ الأمن القومي النظرية وثوابته القيمية وما ينجم عنها من وظائف وسياسات عملية تصاغ نظريا وتنفذ إجرائيا انطلاقا من قيم الدولة وظروفها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها وقدراتها مع مراعاة الاحتمالات المتعلقة بالمتغيرات الداخلية والخارجية وضغوطها السلبية وتسهيلاتها الايجابية.

[1] مازن إسماعيل الرمضاني، «الأمن القومي العربي والصراع الدولي»، **مجلة الجمعية العراقية للعلوم السياسية**، ع.2، 1988، ص ص 64-65.

4. أن مبادئ الأمن القومي النظرية وثوابته القيمية هي جوهر السياسة العليا للدولة ومحورها وهذه السياسة هي المخطط الاستراتيجي العام لتلبية متطلبات الأمن القومي للدولة وانجاز أهدافه العملية وتحقيق التكامل والتنسيق بين سياساته التنفيذية وآلياته الإجرائية واحتمالاته التقديرية.

وانطلاقا من هذه المبادئ فالصيغة المقترحة للأمن القومي تفيد أنه : « جملة المبادئ والقيم النظرية والأهداف الوظيفية والسياسات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة وسلامة أركانها ومقومات استمرارها واستقرارها وتلبية احتياجات وضمان قيمها ومصالحها الحيوية وحمايتها من الأخطار القائمة المحتملة داخليا وخارجيا مع مراعاة المتغيرات البيئية الداخلية والإقليمية والدولية »[1]

2. المفاهيم المقاربة للأمن القومي :

هناك مفاهيم مقاربة للأمن القومي تتشابه معه وتتباين وتتداخل إلى حد كبير يمكن تمييزها كالتالي:

1.الأمن الإقليمي*

هو مفهوم أمني ذو مضمون جغرافي وسياسي في آن واحد جغرافي لأنه يهتم بقضايا الأمن المتعلقة بإقليم جغرافي محدد الخصائص والعناصر، وسياسي كونه يهتم بقضايا الأمن المتعلقة بهذا الإقليم من زاوية

[1] علي عباس مراد، مرجع سابق، ص ص. 34-35

* **الأمن الإقليمي** : «يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن إذا ما توافرت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نظام إقليمي واحد حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب. إنما بتوافق إرادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية لكل دولة ومن مصالح مشتركة بين مجموعة دول النظام »

للمزيد أنظر: سليمان عبد الله الحربي، «مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر »، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.19 ، 2008 ،ص.19.

الدولة الموجودة فيه ويجري ذلك ضمن دائرتين.دائرة داخلية تتعلق بالدول الموجودة داخل الإقليم ودائرة خارجية تتعلق بالدول الموجودة خارج الإقليم.

لذلك تنشأ صور متعددة ومختلفة لمفهوم الأمن الإقليمي حيث تتبنى دول الإقليم (الدائرة الداخلية) مفهوما موحدا لأمنها الإقليمي في حال اتفاقها على مضمون موحد له أو قد تتبنى كل دولة منها مفهوما أمنيا إقليميا خاصا في حال اختلافها على مضمونه.

كما أن مفهوم الأمن الإقليمي لا يصاغ فقط من وجهة نظر دول الإقليم فبعض الأقاليم تتمتع بأهمية إستراتيجية سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا بالنسبة للقوى الدولية خارج الإقليم (الدائرة الخارجية) مما يفرض عليها المساهمة في صياغة مفهوم الأمن فيه منفردة أو بالاشتراك مع دول الإقليم أو مع دول خارجية أخرى مثال ذلك أمن الخليج العربي يمثل أهم محاور الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة نظرا لثرواته النفطية ،المالية وفرصه الاستثمارية مما أنتج مفهوما أمريكيا للأمن في الخليج يعكس هذا الاهتمام ويعبر عن المصالح المرتبطة به وفي الحالات التي يكون فيها الإقليم وأمنه جزء من أقاليم ومفاهيم أمنية أخرى مثل العلاقة بين إقليم الخليج العربي وأمنه من جهة والوطن العربي وأمنه القومي أو الإقليم الإيراني وأمنه القومي من جهة ثانية فإن الجزء سيتأثر سلبا أو إيجابا بالكل الذي يرتبط به تبعا لطبيعة ذلك الكل وتفاعلاته والتحولات التي تطرأ عليه.

2. الأمن الجماعي:

هو مفهوم أمني يرتبط بنظام القطبية الثنائية وظروف الحرب الباردة ،حيث قدم وزير الخارجية الأمريكي **جون فوستر دالاس** فكرته عن الأمن الجماعي *يعني بها مسؤولية جميع دول منطقة معينة عن حمايتها والتزامها بالتصدي لأي عدوان تتعرض له دولها ،يبدو المفهوم للوهلة الأولى أقرب لمعنى الأمن القومي إلا أنه لا يصل إلى هذا الحد لأن **دالاس** والإدارة الأمريكية عموما لم يكونوا راغبين في توسيع نطاقه إنما كان هدفهم منه خاصا بالمناطق المحيطة بالاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي والتي استخدموا فكرة الأمن الجماعي لتطويقها بدول تربطها اتفاقيات أمن جماعية مترابطة حيث يكون في كل اتفاقية منها دولة تشارك في اتفاقية ثانية هكذا حتى تكتمل سلسلة الاتفاقيات وتأخذ شكل طوق يحيط بالدول الاشتراكية وفي حال تعرض إحدى الدول المشاركة في سلسلة الاتفاقيات الدفاعية لأي اعتداء كان ذلك سببا لاشتراك الدول الأخرى للأعضاء في باقي الاتفاقيات في تحمل مسؤولية رد الاعتداء والتصدي له ،حيث يمكن أن يتسع مفهوم الأمن الجماعي بحكم تعبيره عن صور متنوعة للحالة الجماعية ،الإقليمية أو الدولية فقد بدأت تظهر بوادر حلول مصطلح جديد محله أكثر قدرة عن التعبير عن هذا الاتساع **هو مصطلح الأمن الدولي.**

* **الأمن الجماعي** : يقول الدكتور إسماعيل صبري مقلد « إن الأمن الجماعي يهدف أولا و قبل كل شيء إلى الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو الإخلال بأوضاعه و علاقاته أو تغييرها في الاتجاه الذي يخدم مصلحة دولة على حساب غيرها من الدول و ذلك عن طريق اتخاذ إجراءات و تدابير دولية جماعية كقوة ضاغطة ومضادة لمحاولات التغيير تلك »

للمزيد أنظر: إسماعيل صبري مقلد, **العلاقات السياسية الدولية:دراسة في الأصول والنظريات** (القاهرة:المكتبة الأكاديمية، ط.4، 1991)،ص.293 .

3. الأمن الدولي:

هو مفهوم أمني ذو دلالتين سياسيتين تشير الأولى إلى أمن كل الوحدات السياسية في النظام الدولي والمقصود كل الدول دون استثناء وتشير الدلالة الثانية إلى متغيرين قديم وجديد. فالمتغير القديم هو الأنظمة ذات الطبيعة الشاملة المتسعة كالأنظمة الإمبراطورية التي تسيطر على أقاليم متعددة ومتباعدة بما يجعل أمن هذه الأنظمة مرتبطا بكل الأقاليم التي تتكون منها وتسيطر عليها ما يعني أنه **« أمن دولي »** أما المتغير الجديد فله صورتان ،صورة النظام الرأسمالي وسياساته الاستعمارية وصورة نظام العولمة وسياساته العابرة للحدود ،في هاتين الصورتين تغيرت مفاهيم العلاقات الدولية وأسسها بشكل أكسب المطالب والمخاطر الأمنية أبعاد متسعة شاملة فاستدعى عن ذلك شمولية المفاهيم الأمنية ومتطلباتها لذلك شاع مفهوم الأمن الدولي واتسع استخدامه بعد إدراك الدول اتساع وشمولية الشروط العملية لهذا المفهوم.

4.الأمن العالمي:

يشير إلى حالة الأمن المرتبطة بكل وحدات النظام الدولي إلى أن الاختلاف بينه وبين الأمن الدولي، أنه لا يقتصر مثله على الوحدات السياسية (الدول) بل هو أوسع. إذ يضم إلى جانبها كل الوحدات الجديدة التي ظهرت في النظام الدولي منذ بداية القرن 20 مثل المنظمات الإقليمية والدولية، الشركات والمصالح الاقتصادية العابرة للحدود وغيرها... وبظهور هذه الأخيرة لم يعد مفهوم الأمن العالمي مقتصرا على الدول فقط. بل أصبح يشمل الوحدات الدولية أيضا التي أصبح لها هي الأخرى مطالبها الأمنية ،ويختلف مفهوم الأمن العالمي عن الأمن الدولي من حيث عدد وطبيعة أعضائه ونوعية المطالب الأمنية التي يعبر عنها ووسائل وأساليب الاستجابة لها وأشكال ومستويات تلك الاستجابة كما أن قضايا الأمن العالمي لم تعد ذات طبيعة سياسية فحسب.بل أصبحت أيضا قضايا مجتمعية كالديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها

فاتسع مفهوم الأمن العالمي ليشمل بنطاقه مفهوم الأمن الدولي إلا أن هذه المفاهيم الأمنية وانتشارها وكثرة تداولها لم يجعلها حتى الآن قادرة على منافسة مفهوم الأمن القومي الذي يحظى بالقدر الأكبر من الاهتمام بحكم ارتباطه بالدولة التي مازالت أكثر وحدات النظام الدولي عددا وأوسعها نشاطا.

المطلب الثاني:خصائص الأمن القومي وشروطه.

1. خصائص الأمن القومي: يمكن رصد أهم خصائص الأمن القومي في:

1. **التركيب:** الأمن القومي مركب من اجتماع المبادئ والقيم النظرية والمواقف والسياسات العملية وتفاعلها وناجم عن انجازات هذا الاجتماع وهذا التفاعل وهو ذو بعدين :داخلي وخارجي،فالبعد الداخلي يتعلق بالدولة وخصائصها واحتياجاتها وأهدافها. أما البعد الخارجي فيتعلق بالبيئات الإقليمية والدولية التي تعيش الدولة القومية في إطارها وتتفاعل فيها ومعها. كما تجتمع فيه المبادئ والقيم أولا والقدرات والوسائل والأساليب والاحتمالات ثانيا والتهديدات والمخاطر ثالثا وهي مكونات تتفاعل في إطار الدولة مرة وفي إطار علاقاتها مع غيرها من الوحدات الدولية مرة أخرى.[1]

2. **الشمول:** الأمن القومي يشمل في إطار ركنيه النظري والعملي كل أوجه الحياة الإنسانية وكل نشاطاتها (العسكرية، الاقتصادية، الثقافية...) هذا ما يجعل منه مصدرا لإنتاج المفاهيم التطبيقية النوعية المتخصصة للأمن القومي في الحقول المختلفة للحياة الإنسانية مثل الأمن العسكري، الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي...التي تبقى مفاهيم فرعية تطبيقية تابعة للمفهوم الكلي للأمن القومي أو الأمن الذي نتجت منه وتطورت في إطاره. كما يشمل بتأثيراته كل عناصر الكيان الاجتماعي، السياسي (الدولة) وهذه التأثيرات تمس الأفراد والجماعات والمؤسسات في الحاضر والمستقبل.

[1] علي عباس مراد، مرجع سابق، ص 37.

3. **الثبات:** الأمن القومي ثابت ودائم سواء على مستوى المبادئ النظرية العامة والثوابت القيمية الأساسية أو على مستوى الضرورة والأهمية. ومن ثم فإن تغير الرهانات التقليدية للدولة أو أي من وحدات النظام الدولي الأخرى لا يلغي حقيقة أن الأمن بالنسبة إليها يحتفظ على الدوام بمبادئ النظرية ويحظى بالمكانة الأولى في جداول المصالح والأهداف وأولوياتها فكل الرهانات الأخرى تبقى مشروطة به في تحقيقها واستمرارها واستقرارها فلا يمكن تحقيق أي هدف إذا اختلت مبادئ الأمن وثوابته أو غابت بعض مقتضياته.

4. **التنوع** : الأمن القومي وإن كان ثابتا ودائما من حيث المبادئ النظرية والثوابت القيمية فهو متنوع من حيث الصيغ المفاهيمية المعبرة عنه والسياسات التطبيقية المجسدة له ليس بالنسبة إلى كل الدول بل بالنسبة إلى الدولة في حد ذاتها أيضا إذا اختلفت الظروف والأوقات ،فالصياغات المفاهيمية للأمن وسياساته التطبيقية محكومة أولا بخصائص الدولة وقدراتها وتقديراتها بشأن قيمها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها والتهديدات والمخاطر التي تواجهها وهي ثانيا متفاعلة مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية وما تتيحه لتلك الدولة من فرص أو تفرضه عليها من قيود فتتأثر بطبيعة تلك المتغيرات وحركتها ونوعية توازناتها وقواعد الحركة فيها. فما تراه الدولة من مصادر التهديد والخطر قد يصبح غدا من مصادر القوة والأمن والأهداف المطلوبة الآن قد تكون مرفوضة في وقت آخر وما تستطيع الدولة تحقيقه في ظرف ما قد تعجز عنه في ظرف آخر،كما تنعكس هذه الخاصية في تغير تراتب الأولويات الأمنية بتغير الظروف والاحتياجات وهو ما يعني خاصية الثبات بالأمن ثابت على مستوى المبادئ النظرية العامة فحسب. وكل ما عدا ذلك يعد من متغيرات الأمن.

2. شروط الأمن القومي:

يحدد البعض شروط الأمن القومي التي على أساسها توضع خطة الأمن القومي كالآتي :

1. مكانة الدولة وإمكانياتها المادية والفنية.

2. المصالح القومية (مصالح الدولة ومصالح الأمة).

3. صلة الدولة بالمنظمات الدولية والإقليمية.

4. مجموعة المصالح الإيديولوجية التي تتبناها الدولة.

هذه الشروط لا تختلف كثيرا من دولة إلى أخرى لكن يحدث الاختلاف في خطة الأمن القومي وتتحكم في خطة الأمن القومي عوامل كثيرة منها الإيديولوجية ، الإمكانيات ، التصور الخاص بكل دولة لمسألة الأمن القومي كما تتحكم فيه الأوضاع الدولية وإمكانيات العدو إن وجد. ويمكن إجمال شروط الأمن القومي في:[1]

أولا:غياب التهديد الخارجي:

يتمثل إما في عدوان مباشر أو غير مباشر حيث يأخذ الأول شكل الغزو العسكري أما الثاني يأخذ أشكال متعددة كالحصار بكافة أنواعه العسكري، العلمي، الاقتصادي...كما يتمثل في الغزو الثقافي والفكري،كما أن محاولة الإخلال بالتوازن في القوى يشكل تهديد غير مباشر للدولة كذلك النشاط الهدام الذي تسلكه بعض الدول عن طريق أجهزة مخابراتها يشكل عدوانا غير مباشر وقد يتحول إلى عدوان

[1] محمد عبد الكريم، **الأمن القومي** (القاهرة: دار الشعب للنشر والطباعة، 1972)، ص ص. 68 –71.

مباشر ، فالدولة تسعى لتكون بعيدة عن التهديد الخارجي إلى التمسك بتطبيق القانون الدولي والالتزام بالمواثيق الدولية واحترامها للدول المجاورة بإتباع سياسة المهادنة وحسن الجوار وعدم التعرض بأي شكل لأي دولة أخرى.

ولتشابك العلاقات الدولية وتنازع الإرادات في سبيل تحقيق المصالح القومية أصبحت ظاهرة الصراع دائمة لا يمكن تصور النسق الدولي بدونها. لذا تسعى كافة الدول لتحقيق أمنها القومي ببناء قوتها وامتلاك القدرة لصد أي عدوان خارجي.[1]

ثانيا : امتلاك القدرة على صد العدوان:

يكون ذلك بإمكانياتها الذاتية أو بارتباطاتها الخارجية.

1. **الإمكانيات الذاتية للدولة :**

تتمثل في موقع الدولة وخواصه الطبيعية وإمكانيات هذه الدولة البشرية والاقتصادية ودرجة استقرارها السياسي.

أ. موقع الدولة وخواصها الطبيعية :

لموقع الدولة وخواصها الطبيعية أهمية كبيرة في بناء قوتها وتحديد سياستها الأمنية الملائمة لهذا الموقع حيث أثبتت الأحداث أن التقدم التكنولوجي الهائل في مجال الأسلحة الإستراتيجية كالصواريخ العابرة للقارات واستخدام الفضاء لم يفقد العامل الجغرافي أهميته خصوصا أن ثبات هذا العنصر يتيح للدولة فرصة اختيار السياسة الأمنية المناسبة لهذا الموقع لأن :

[1] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص ص. 276 – 280.

الجغرافية عامل حيوي لتحديد سياسة الأمن كونه عامل ثابت لا يمكن تغييره وهو بمثابة الحقيقة الكبرى التي تحدد اتجاهات الأمن. [1] لكن هذا لا ينفي التغيير الذي يحدث في نظريات الجغرافيا السياسية كنظرية ماكندر أو نظرية ماهان وغيرها. التي أعطت أهمية مطلقة للموقع الجغرافي في بناء قوة الدولة فقد أثر التقدم التكنولوجي في درجة صحتها ودرجة هذه الأهمية رغم أنها تحمل أفكار إستراتيجية فاعلة فالموقع الجغرافي للدولة في القرب أو البعد من مناطق التوتر أو من العدو القائم أو المحتمل يؤثر في قوة الدولة وخطة أمنها القومي، كما يؤثر حجم الدولة ومساحتها وشكلها في قوتها وللمناخ تأثير على الحياة النباتية والإنتاجية والحيوانية ضف إلى ذلك التركيب الجيولوجي لأرض الدولة من حيث توفر المعادن والموارد الطبيعية كل ذلك يؤثر في بناء قوة الدولة ودرجة اعتمادها على ذاتها كما تلعب مصادر المياه المتوفرة لدى الدولة دورا مهما في بناء قوتها وخلق الاستقرار. [2]

ب. الإمكانيات البشرية والاقتصادية:

1. الإمكانيات البشرية:

تمثل شرطا مهما من شروط قوة الدولة حيث تشمل عدد السكان ونسبة الشباب بينهم وإمكانياتهم العلمية وتركيباتهم الاجتماعية والنفسية وحالاتهم المعنوية ... فالإنسان هو رأس المال البشري الذي تسعى أغلب الدول لاستثماره. فالعنصر البشري له أهمية في بناء قوة الدولة العسكرية والاقتصادية إذ هناك دول لا تعتمد في قوتها إلا على كفاءة العنصر البشري مثل اليابان.

[1] أمين هويدي ، **الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي** (بيروت : دار الطليعة ،ط.1، 1975)،ص. 179

[2] أمين محمود عبد الله، **في أصول الجغرافيا السياسية** (القاهرة:دار النهضة المصرية، ط.1، 1977)، ص. 156

فهناك عدة دول لها إمكانيات اقتصادية هائلة خصوصا الموارد الطبيعية إلا أنها تعاني من تخلف وتبعية بسبب ضعف إمكانياتها البشرية. فالإمكانيات البشرية تشمل مواصفات كثيرة للسكان ابتدءا من وجود الشخصية القوية إلى اليد العاملة المؤهلة إلى التجانس الثقافي ،هذه المواصفات تعتمد في تنميتها على خطط الدولة لاستثمار العنصر البشري وتقديرها للكفاءات العلمية والمهنية حتى تحافظ على هذه الكفاءات من الاندثار أو الهجرة.

2. الإمكانيات الاقتصادية:

تتمثل هذه الإمكانيات في توفر الموارد المادية والطبيعية ووجود قاعدة صناعية قوية وتوفير حد معين من الاكتفاء الذاتي وتعتبر الإمكانيات والموارد المادية والطبيعية أهم شروط قوة الدولة [1] وتمثل دعامة رئيسية لتحقيق الأمن القومي ويمكن إجمال الموارد المادية والطبيعية في الآتي:

1. الموارد الغذائية:

يمثل هذا المورد أهمية بالغة بالنسبة لقوة الدولة من خلال تحقيقه للأمن الغذائي الذي يعتبر مشكلة تشغل اهتمام كافة دول العالم نتيجة لنقص الغذاء مقابل الزيادة الكبيرة في عدد السكان. ورغم صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء إلا أنه يمكن توفير الحد الأدنى منه في الداخل حتى تستطيع الدولة الصمود أمام أي حصار غذائي تتعرض له.

[1] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص. 180.

2. الموارد المعدنية:

تلعب الطبيعة الدور الأساسي في توزيع هذا المورد بين دول العالم لكن هذا التوزيع غير عادل حيث توجد دول تتمتع بموارد معدنية كثيرة بينما تحرم دول من أي معادن وتقسم الموارد المائية إلى:

1.2. موارد الطاقة المعدنية :

كالفحم والنفط والطاقة حيث لها أهمية في بناء قوة الدولة سواء بالاكتفاء الذاتي من هذه الموارد أو التصدير أو التهديد باستخدامها كسلاح وقت الحاجة لتحقيق أهداف سياسية أو عسكرية معينة.

2.2. المعادن الإستراتيجية :

كالصلب والنحاس والألمنيوم والرصاص والزنك والقصدير وغيرها وتقسم المعادن إلى:

- مواد إستراتيجية: وهي مواد ضرورية للدفاع القومي.
- المواد الحرجة: وهي أقل أهمية من الأولى يمكن الحصول عليها من الداخل والخارج.
- المواد الأساسية: وهي متوفرة سواء أثناء الحرب أو السلم والحصول عليها سهل.

3. الصناعات التحويلية:

أهمها الصناعات العسكرية المتعلقة بأدوات الحرب وآلياتها لأن استيراد السلاح والمعدات الحربية يعد ضعفا للدولة ويشكل تهديد لأمنها القومي وتعتبر صناعة الحديد والصلب أهم الصناعات التي ترسي قاعدة صناعية قوية تدعم باقي الصناعات وتشكل مصدرا مهما لبناء قوة الدولة.

4. الاكتفاء الاقتصادي الذاتي:

يحدث هذا الاكتفاء عن طريق حماية وتنمية الزراعة والصناعة المحلية والاهتمام بتطور الاعتماد على النفس في الغذاء والمواد الاستهلاكية وعدم المبالغة في استيرادها والتركيز على توفير المعدات الصناعية وتطوير ومسايرة التقدم التكنولوجي واختيار الأفضل منها للمجتمع والمناسب لعاداته وتقاليده.[1]

ج. درجة الاستقرار السياسي:

تعتمد الدولة في مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية إلى حد كبير على درجة الاستقرار السياسي وبدونه لا يمكن للدولة توظيف إمكانياتها لهذا الغرض لأن تصدع الجهة الداخلية يتيح للعدو اختراقها في كافة نقاط الضعف لذا نجد الدول المعادية تنتهز الفرص لتنفيذ عدوانها عندما يكون الخصم في حالة عدم استقرار سياسي.

ويعتمد الاستقرار السياسي على الشرعية الداخلية التي تكون نتيجة الرضا والقبول من قبل المواطنين لنظام الحكم. أما الاستقرار السياسي الذي يتولد نتيجة للقهر واستخدام العنف فلا يعتمد عليه عند مواجهة الأخطار الخارجية وعند تحليل ظاهرة الرضا والقبول لدى الشعب نجدها تتولد إما لاعتبار الشعب نظام الحكم معبرا عن إرادته السياسية أو لأن هذا النظام يحقق للشعب إشباع رغباته الاقتصادية أو الاجتماعية وقد يكون بسبب الشعور بأنه لا وجود لبديل أفضل منه ،كما أن الشرعية تقررها القيم والتوقعات الاجتماعية التي يستطيع النظام مسايرتها وتحقيق أهداف الجماعة.[2]

[1] أمين محمود عبد الله، مرجع سابق، ص ص. 107-130.

[2] فاروق يوسف أحمد، **القوة السياسية** (القاهرة:مكتبة عين الشمس، 1984)، ص 23.

وهناك عدة عوامل تتحكم في قبول أفراد الجماعة لنظام الحكم منها: درجة الديمقراطية، حدود مشاركة الفرد في إصدار القرار السياسي، درجة التماسك الاجتماعي، مستوى المعيشة في الدولة. فكلما استطاعت الدولة تحقيق مستوى أفضل لأفراد الجماعة كلما زادت درجة الرضا والقبول للنظام وهي عوامل تشكل أداة الاستقرار السياسي الذي يعتبر من عوامل قوة الدولة.

2. امتلاك القوة بالارتباطات الخارجية للدولة:

تسعى بعض الدول لتحقيق أمنها القومي إلى ربط مصيرها بالدول العظمى خصوصا بعد تأكد أغلب هذه الدول أن سياسة الأمن الجماعي التي سعت إليها بعد الحرب العالمية الأولى بإنشاء عصبة الأمم وبعد الحرب العالمية الثانية بإنشاء منظمة الأمم المتحدة لم تحقق أهدافها حيث فشلت في تحقيق الأمن والاستقرار الدولي وبالتالي لم تحقق هذه المنظمات الأمن القومي لأي دولة فلجأت عدة دول لتحقيق أمنها القومي كما تراه إلى سياسة الأمن الإقليمي يربط مصيرها بالأحلاف العسكرية خصوصا حلف وارسو قبل انهيار الاتحاد السوفيتي والحلف الأطلسي لضمان الاستفادة من قواتهما وقواعدهما العسكرية ،حيث ارتبطت دول أوروبا الغربية بأمن الولايات المتحدة الأمريكية وارتبطت أوروبا الشرقية بأمن الاتحاد السوفيتي ،كما أن هناك دول أخرى تخضع سياستها الخارجية لتعليمات دول كبرى في سبيل حمايتها وتوفير السلاح لها لعدم قدرتها ذاتيا على حماية وتحقيق أمنها القومي وهي سياسات غير مجدية لأن القوة الذاتية هي الدعامة الأساسية لتحقيق الأمن للدولة.[1]

[1] المكان نفسه

ثالثا: إعداد خطة الأمن القومي:

في هذا الشرط تتضح الاختلافات بين تصورات الدولة لمسألة الأمن القومي حسب الإيديولوجية التي تعتنقها وإمكانياتها المتوفرة وعلاقاتها الدولية وما تسمح به الأوضاع الراهنة والمستقبلية عند وضع هذه الخطة فالدول تمتلك أدوات لتنفيذ سياستها الخارجية ابتدءا من الدبلوماسية وانتهاءا بالحرب المسلحة مرورا بالأدوات الاقتصادية والإعلامية وغيرها ،من خلال توظيف هذه الأدوات تتحقق خطة الأمن القومي للدولة. ورغم هذه الاختلافات إلا أنه يمكن تحديد بعض الإجراءات التي تتخذها أي دولة والتي تعتبر مرتكزات للأمن القومي وهي :

1. إصدار قوانين تتعلق بالأمن القومي :

هناك عدة دول تضع تشريعات خاصة بمسألة الأمن القومي تحدد كيف تتعامل الدولة حيال القضايا المتعلقة بهذه المسألة، كثيرا ما يحمل هذا القانون اسم قانون الأمن القومي كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وتلجأ دول العالم الثالث وبعض الدول المتقدمة إلى إصدار قوانين طوارئ تتحكم بمقتضاها البلاد في سبيل تحقيق الأمن القومي في الظروف غير العادية التي تشعر فيها الدولة بالتهديد.

2. إنشاء مؤسسات تتعلق بالأمن القومي :

وهي المجالس التي تحدد الأمن القومي وترسم مستقبل البلاد، قد تحمل اسم مجلس الأمن القومي كما هو سائد في الدول المتقدمة. وأحيانا تعطى لها أسماء أخرى كالمجلس الاستشاري أو غرف العمليات كما

[1] هاري يوشي وآخرون ، **علم اقتصاد الأمن القومي** (واشنطن :الكلية الصناعية للقوات المسلحة الأمريكية ، ط.1 ،1962) ،ص.49

أنشئت مؤسسات لخدمة الأمن القومي كمراكز المعلومات والدراسات الإستراتيجية إضافة إلى الأجهزة الأمنية التي تنفذ برامج الأمن الوقائي وتنفذ وتنسق السياسة الخارجية للدولة.

3. تحديد سياسة معينة لخدمة الأمن القومي:

كثيرا ما تقوم خطة الأمن القومي على الاعتماد على سياسات معينة كسياسة الأمن الإقليمي أي التحالف مع دول أخرى لتحقيق الأمن وغالبا ما يكون هذا التحالف مع دول كبرى لتتمتع الدول الصغرى بحمايتها ،لكن بعض الدول ترى أن لا مصلحة لها في الارتباط بالدول الكبرى فتلجأ إل سياسة الحياد كوسيلة للابتعاد عن الصراعات وفي فترات لاحقة رأت الدول الكبرى أن سياسة التعايش السلمي وتخفيف حدة الصراع والحرب الباردة بينهما تحقق لها الأمن كما يحاول العدو الصهيوني رفع شعار التعايش السلمي مع العرب لتحقيق التوسع والاستقرار الذي يحتاجه لتنفيذ خططه المستقبلية.

ولخطة الأمن القومي عدة أبعاد إضافة إلى ما سبق حيث تشمل البعد السياسي، البعد العسكري، البعد الاقتصادي البعد الاجتماعي ولكل دولة أسلوبها في معالجة هذه الأبعاد لتحقيق أمنها. [1]

[1] رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين ما بعد الحرب العالمية الثانية** (بيروت:المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ط.2، 1986)، ص ص. 137- 149.

المطلب الثالث:محددات الأمن القومي وأبعاده.

1.محددات الأمن القومي:

تنقسم محددات الأمن القومي إلى مجموعتين تناسبان في طبيعتهما الطبيعة المركبة للدولة ككيان مستقل من جهة وأحد عناصر النظام الاجتماعي، السياسي الإنساني من جهة ثانية هاتان المجموعتان هما:

1.1. محددات البيئة الداخلية:

وهي المحددات المؤثرة في تكوين مفهوم الأمن القومي وتطبيقه ومصدرها البيئة الداخلية للدولة وخصائصها الذاتية وتشمل:

1. **النظام العقائدي القيمي الاجتماعي:**

لكل مجتمع أنظمته القيمية والعقائدية التي يؤمن بها ويعتمد عليها في تحديد معاييره الفكرية والسلوكية وينظم حياته وأنشطته على أساسها فرديا وجماعيا ،داخليا وخارجيا ومن ثم هذه الأنظمة ستساهم في تحديد مفهوم المجتمع حول الأمن وشروطه وعوامل تهديده ومصادرها ومعالجتها. إذ تحرص الأنظمة الحاكمة عامة مع استثناءات خاصة على تأكيد ارتباطها بالمجتمعات التي تحكمها والتزامها بأنظمتها القيمية العقائدية أو احترامها لها وسعيها لتطبيقها على الأقل ،فمن المؤكد أن جانبا من ذلك الالتزام والتطبيق سينعكس على المفاهيم والأنشطة الأمنية لدى هذه الأنظمة في الأفعال وردود الأفعال سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ،دائم أو مؤقت.[1]

[1] عبد الله محمد، عباس علي مراد، **الأمة والأمن القومي** (بنغازي: دار الكتب الوطنية، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط.1، 2006)، ص. 58

2. التجارب والخبرات التاريخية:

بتطور أشكال التنظيم السياسي للمجتمع الإنساني أصبح للتجارب والخبرات التاريخية انعكاساتها على مفاهيم الأنظمة السياسية ونشاطاتها خصوصا ما تعلق منها بمفهوم الأمن وشروطه وأهدافه فنموذج التجارب التاريخية للمجتمعات المتخلفة أنتج لديها خبرات ومدركات تجعلها ترى الخطر الأمني الذي يهددها ماثلا في أفكار الغرب وسياساته الاستعمارية ،ولتجارب والخبرات الفرنسية والألمانية بعد الحروب آخرها الحربين العالميتين الأولى والثانية جعلت كلا منهما يجد في الطرف الآخر الخطر الأمني ،ومن ثم صاغ كل منهما مفاهيمه الأمنية بما يعبر عن المحصلات العملية لتلك التجارب ،وعليه فالتغير في أوضاع أوروبا بعد الحربين اقتضى خلق مسار وسياق جديدين للتجارب والخبرات الفرنسية والألمانية يعاكسان المسارات القديمة ويمنعان تكرار الصراع بينهما وعليه فقد عاد كل من البلدين صياغة مفاهيمه وسياساته الأمنية بشكل يجعل تلك السياسات قادرة على استيعاب التحولات الايجابية في علاقاتهما وتترسخ من خلالها تجارب وخبرات مختلفة كما تشير بعض التجارب والخبرات التاريخية إلى مخاطر أمنية مصدرهما الثورات المتكررة لبعض الأقليات القومية الدينية أو المذهبية للحصول على حقوق أو مكاسب معينة في إطار مجتمعاتهما أو قصد الانفصال عنها كليا وعليه فإن مفاهيم الأمن وسياساته في هذه المجتمعات لابد أن تأخذ هذا النوع من التجارب والخبرات في الاعتبار كونها من مصادر التهديد الأمني.[1]

3. القدرات المتاحة:

تمثل القدرات ركنا أساسيا في صياغة مفهوم الأمن القومي وتطبيقه فالافتقار إلى القدرة يعطل إمكانية تجسيد المفهوم وتحقيق أهدافه بل يمكن أن يعمل بشكل عكسي حيث يكون مصدر للتهديدات

[1] المرجع نفسه ،ص 59.

والمخاطر الأمنية فالقدرات المرتبطة بالخصائص الجغرافية أول العوامل المحددة لمفاهيم الأمن القومي وسياساته التنفيذية وأكثرها تأثيرا وانعكاسا عليها وهو ما عبر عنه نابليون بوضوح حين قال : ‹‹ أن الوضع الجغرافي هو الذي يملي السياسة›› فالموقع الجغرافي بخصائصه الايجابية والسلبية له الأثر الكبير في تحديد قدرات الدولة واحتياجاتها ورغم التطورات الكبيرة في القدرات العلمية والتقنية التي قللت من أهمية الخصائص الجغرافية وتأثيراتها إلا أنه لا زال لتلك الخصائص تأثيرات لا يمكن إنكارها ،أما القدرات المرتبطة بالموارد البشرية أو المادية أو التقنية للدولة فإن تأثيرها في مفاهيم الأمن القومي بالنسبة لأي دولة تجسده حالة الدولة التي تعاني من نقص الموارد البشرية، فلا يمكنها تبني مفهوم أمني تكون هذه الموارد شرطا أساسيا من شروطه و إن حدث ذلك فالدولة ستعجز عن تجسيد مفهومها الأمني وأهدافه في سياسات عملية فعالة وستعرض شروط استقرارها للخطر ،والدولة التي تتوفر لديها موارد بشرية يمكنها تطبيق مفاهيم أمنية تعتمد على تلك الموارد هذا يعني أن أهم شروط واقعية مفاهيم الأمن القومي وقابليتها للتطبيق هو شرط التوافق بين المفاهيم وبين القدرات اللازمة لتحقيقها وغياب هذا الشرط يعرض المفهوم الأمني إلى الفشل.

إن العلاقة بين المفاهيم والسياسات الأمنية والقدرات المتاحة لتطبيقها هي علاقة تأثيرية متبادلة ،فالدول الصناعية تحتاج إلى المواد الأولية سيكون لزاما عليها صياغة مفاهيمها وسياساتها الأمنية بما يضمن حصولها على هذه الموارد وفق للشروط التي تناسبها ،كما أن الدول التي تفتقر إلى القدرات البشرية أو التسلحية لا يمكنها تبني مفاهيم وسياسات أمنية تعتمد بشكل أساسي على ضخامة هذه القدرات وفاعليتها ،مثلا اليابان دولة صناعية كبرى لكنها تفتقر للمواد الأولية مما يفرض عليها أمن الدول والمناطق المصدرة لها ،وبعد الحرب العالمية الثانية فرض عليها تقليص حجم قدراتها العسكرية ومنعها من القيام بأي نشاط عسكري خارج إقليمها مما جعلها تعتمد في تحقيق هدف ضمان أمن المواد الأولية على الولايات

المتحدة الأمريكية ليصبح استمرار علاقة التحالف بينهما شرطا من شروط ضمان الأمن القومي لكل من اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

4. خصائص النظام السياسي:

إن السياسات والمواقف التي تعكس خصائص الدولة وتجسدها تتحدد وفقا لخصائص نظامها السياسي ،فالأمن باعتباره المطلب الأول للحياة فإنه مسؤولية النظام السياسي الأولى فهو يحتكرها ولا يسمح لأي طرف أن يشاركه في ممارستها. وإذ تمارس النظم السياسية مسؤولياتها الأمنية فتفعل ذلك على مستوى المفاهيم والتطبيقات تعبيرا عن القيم والمبادئ التي تنطلق منها والاحتياجات التي تسعى لتلبيتها والأهداف التي تعمل من أجلها ،فتغير النظام السياسي في روسيا من القيصرية إلى الاشتراكية غير مفاهيم الأمن الروسية وسياساتها. وتغير النظام السياسي الألماني بعد وصول الحزب الاشتراكي (النازي) إلى السلطة بقيادة هتلر غير مفاهيم الأمن وسياساته في ألمانيا لتكتسب طابعا عدوانيا توسعيا ومع بداية الألفية الثالثة في ظل العولمة وتأثيرها اتسع نطاق مفهوم الأمن في الولايات المتحدة الأمريكية وتغيرت طبيعة سياساته ليكتسب طابع العولمة وخصائصها ويجعل الولايات المتحدة الأمريكية الشرطي العالمي المسؤول عن أمن دولته وسلامتها ليس على حساب أمن ومصالح الدول الأخرى فحسب. وإنما تحت مظلة حماية الأمن والسلام العالميين أيضا مما يعني أن تحديد قيم الدولة ومبادئها وأهدافها يعد شرطا أوليا لتحديد طبيعة مفاهيمها وسياساتها الأمنية وللتحقق من استعدادها لتطبيق تلك المفاهيم والسياسات

كما أن جانبا من مفاهيم الأمن وسياساته يتحدد بتأثير القوى السياسية والاجتماعية الناشطة في إطار الدولة ومدى قدرتها على دفع النظام السياسي فيها إلى تبني وجهات نظرها مثال ذلك جماعات

[1] المرجع نفسه ،ص 60

الضغط الصهيونية واليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تضغط على النظام السياسي الأمريكي ومؤسساته لتبني مفاهيم وسياسات أمنية تخدم أمن الدولة اليهودية ومصالحها إلى جانب جماعات الضغط الأخرى كالشركات النفطية ،أصحاب المصارف.... ،إلا أن وصف هذه الجماعات بأنها عوامل مؤثرة في مفاهيم النظم السياسية للأمن وتطبيقاتها يجب ألا يدفع إلا المبالغة في تقدير حجم هذا التأثير الذي يختلف حسب طبيعة النظام السياسي ومدى قبوله بوجود هذه الجماعات وحجم الدور الذي يسمح لها بمزاولته وطبيعة الجماعات الضاغطة ومدى قدرتها على تنظيم نشاطاتها وفرض إراداتها على النظام السياسي كما تعتمد طبيعة وحجم أدوار هذه الجماعات على درجة التوافق أو التعارض بين قيمها وأهدافها وقيم النظام السياسي وأهدافه ،كلما كانت المفاهيم والسياسات الأمنية متطابقة لدى النظام السياسي والجماعات الضاغطة كلما كان اتفاقهما وعملهما المشترك أكثر سهولة وأقدر على الوصول إلى الاتفاق المجتمعي بشأنها أما في حال اختلافهما فيترتب على ذلك جعل قضايا الأمن سببا في نشوب الصراعات بين القوى والمؤسسات الاجتماعية والسياسية داخل السلطة وخارجها.[1]

2.1. محددات البيئة الخارجية:

هي محددات مؤثرة في تكوين مفهوم الأمن القومي تطبيقه بالنسبة للدولة ويكون مصدرها البيئة الخارجية للدولة والخصائص الإقليمية أو الدولية أو العالمية لتلك البيئة وتفاعلاتها فأية وحدة دولية بقدر ما تنتمي إلى ذاتها وبيئتها الداخلية وتتأثر بمكونات هذه الأخيرة وخصائصها وفي الوقت ذاته تنتمي إلى بيئات خارجية تتأثر أيضا بمكوناتها وتفاعلاتها. وفي إطار البيئات الخارجية تتفاعل الدولة مع وحدات يمتلك بعضها أركان الدولة وخصائصها في حين تمتلك وحدات أخرى غيرها أركان وخصائص مختلفة تجعل منها

[1] المرجع نفسه ،ص ص 62-63.

منظمات أو جماعات ذات طبيعة إقليمية أو دولية وبتعدد وحدات البيئات الخارجية للدولة تتعدد وتتنوع المفاهيم والسياسات الأمنية المتفاعلة في هذه البيئات فيتوافق بعضها مع مفاهيم الأمن وسياساته لدى الدولة ويتعارض بعضها الآخر معها فقد فرضت شروط الاعتمادية المتبادلة في عالمنا المعاصر وتفرض على كل الوحدات الدولية فيه أن تتفاعل مع الوحدات الأخرى وجملة مفاهيمها وسياساتها الأمنية ،إلا أن تفاعل هذه الوحدات في البيئات الخارجية محكوم بعدم قدرة أي منها على التصرف وفق معايير السيادة والحرية المطلقة أو أساليبها الأمر الذي يفرض عليها قيود وإن كانت هذه البيئات تفرض على وحداتها بعض القيود فإنها توفر لها بعض الفرص وهو ما يشمل بتأثيراته أيضا مفاهيم تلك الوحدات وسياساتها الأمنية.

فتغير البيئة الخارجية قد ينتج عنه فرض قيود أمنية لأحد أو بعض أطراف هذه البيئة وعليه فكل من تلك الأطراف ومهما كان نوع التأثيرات الأمنية التي يتعرض لها بالاستجابة لتلك التأثيرات والتعاطي معها بإعادة صياغة مفاهيمه أو سياساته الأمنية أو كليهما معا، لرفع أرباحه وتقليل خسائره فظهور الوحدات الدولية الحديثة كالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات وانهيار الأنظمة الاستعمارية القديمة أوجد ظروف جديدة كان لزاما على الوحدات الدولية التقليدية التعامل معها على كافة المستويات بما في ذلك المستوى الأمني ،كما أن عدد الوحدات الفاعلة في البيئة الخارجية للدولة وطبيعة أهدافها ونوعية قدراتها وأساليبها وترتيبات العلاقات التفاعلية بينها ودرجة استمرارها كلها عوامل مؤثرة في صياغة الدول لمفاهيمها وسياساتها الأمنية ،فظهور دول العالم الثالث حديثة الاستقلال أواسط القرن 20 لم يغير الترتيبات الإقليمية فقط بل أجبر القوى العظمى على إعادة النظر في مواقفها منها ونوعية علاقاتها معها.

إن تأثير المحددات الخارجية في مفاهيم الأمن وسياساته لدى الدول يكون على مستويين، مستوى مباشر من خلال التأثير في المفاهيم والسياسات الأمنية للوحدة الدولية. وغير مباشر من خلال التأثير في أنماط العلاقات التفاعلية في البيئة الخارجية وبين وحداتها والتي توجه إليها الوحدة الدولية مفاهيمها وسياساتها الأمنية ومن أمثلة هذا التأثير ما حدث بعد تصدع المعسكر الاشتراكي وسقوط نظام القطبية الثنائية وبروز الأحادية القطبية مما دفع بالقطب الأقوى الجديد « الولايات المتحدة الأمريكية » إلى تغيير مفاهيمه وسياساته الأمنية لتصبح ذات أبعاد عالمية.[1]

2.أبعاد الأمن القومي :

إن اتساع النطاق الإجرائي العملي للأمن القومي ليشمل أبعاد الحياة الإنسانية أدى إلى اتساع نطاق دراسات الأمن لتشمل تلك الأبعاد بخصائصها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ... بعد أن كان الاهتمام منصبا على البعد العسكري للأمن القومي. ورغم أهمية هذا الاتساع وضرورته لتحقيق التوافق بين مفهوم الأمن القومي وتطبيقه فإنه أصبح عبئا عليه بعد أن اتسعت أبعاد الأمن بدورها لتشمل أبعاد فرعية جديدة هي الأخرى قابلة للاتساع والتشعب فظلت مفاهيم الأمن وتطبيقاته تكتسب أبعاد جديدة كل يوم مما جعلها مفاهيم وتطبيقات فضفاضة تناسب كل المقاصد. فبدأ الأمن القومي يعجز عن تفسير ما وجد في الأصل لتفسيره. وعليه هناك أبعاد أساسية للأمن القومي تتمثل في :

[1] المرجع نفسه ،ص ص 64-66.

1. **البعد العسكري**: ويمثله الأمن العسكري *

هو أقرب المفاهيم والأبعاد الأمنية للأمن القومي بل من الناحية التقليدية هو المرادف للأمن القومي وعلى سبيل المثال يرد في موسوعة **بنجوين**: لقد درجت تحاليل الأمن في سياق السياسة الخارجية على التركيز على البعد العسكري ،فهنا كانت الأخطار التي تنطوي عليها الحرب وحالات الصراع التي تقترب من العنف ،تثير مسائل أمنية وطنية حادة بالنسبة للزعامات السياسية ،فلقد كانت استراتيجيات الموازنة أو الانضمام والبحث عن الحلفاء وبناء التحالفات والسباق نحو التسلح والإنفاق على شؤون الدفاع العملة الرائجة في صنع السياسة الأمنية الكلاسيكية.

فالمنظور التقليدي للأمن جعل الأمن العسكري هو المرادف والبعد المهم في الأمن القومي ويتضمن مجمل القدرات والمهارات القتالية ،لصد الهجومات المحتملة ،وتقاس التهديدات العسكرية بمدى خطورتها على السلامة الترابية وبمساسها بسيادة البلد وأمن المواطنين بتعرضهم لأخطار أو أي شكل من أشكال الإكراه الخارجي ،لذا تعمل الدولة على تعزيز وتطوير مؤسساتها العسكرية وقواتها المسلحة من حيث تطوير العدة والعتاد.... وتقوم إستراتيجية الأمن العسكري في العديد من الدول إما على الإمكانيات الداخلية بتطوير الصناعة الحربية وتكنولوجيا السلاح أو بشراء المعدات الحربية اللازمة وتدريب القوات المسلحة عليها كما تختلف الدول في أولوياتها بالنسبة للأمن العسكري ويتعلق الأمر بموقعها الجغرافي وموقعها ضمن تحالفات دولية ومصدر التهديد الرئيسي لها وطبيعة هذا التهديد :دولة مجاورة ،تحالف مضاد ،قوة إقليمية أو

*الأمن العسكري : يقصد به مجموعة الإجراءات والتدابير التي تضع القيادة والقوات في مأمن من المباغتة وتسمح للقائد بالحصول على الفترة الزمنية اللازمة والمنطقة الأرضية الضرورية لإجراء المناورة التي يخطط لها ويصمم على تنفيذها.

دولية ،فواعل أخرى تمثل تهديدا لها :مثل الحركات الانفصالية ،الحركات الإرهابية ، أوضاع غير مستقرة في دول مجاورة.[1]

2. **البعد السياسي** : يشمل هذا البعد الأمن السياسي والأمن الوقائي.

1.2.**الأمن السياسي***: يعرف الأمن السياسي بأنه: «الجهود المبذولة في المحافظة على أسرار الدولة وسلامتها والعمل على منع ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب أو تشويه صورة الدولة...وهو أحد فروع الأمن الداخلي للدولة ويشمل الأمن العام حيث يعد التأمين الذاتي لنظام الحكم أحد عناصر الأمن السياسي لأن هذا الأخير يوفر درجة من الاستقرار السياسي الذي يمثل أهم عناصر تحقيق الأمن القومي وعناصر الأمن السياسي يمكن تحديدها فيما يلي :

1. تدابير وقواعد الأمن الخاص (وهو حماية أسرار الدولة)

2. الجاسوسية المضادة من حيث مكافحتها بشتى الوسائل

3. أمن الدولة وهي عملية تأمين النظام الداخلي للدولة وتتمثل في مقاومة الأنشطة الضارة بهذا النظام يمكن القول بأمن الأمن السياسي يعني محاربة الأنشطة الهدامة سواء الصادرة من مواطني الدولة أو الناتجة عن اختراق حواجز الأمن من جهات أجنبية ويشمل ذلك مكافحة التجسس ومنع الأعمال

[1] عبد العالي عبد القادر، « المفاهيم النظرية المرتبطة بمفهوم الأمن القومي للدولة» في: بلهول نسيم (محررا)، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**، مرجع سابق، ص ص. 91-92.

* **الأمن السياسي**: هو قدرة الدولة على تحقيق الأمن السياسي لسياسة الدولة وهو ذو شقين داخلي وخارجي. يتعلق البعد الداخلي بتماسك الجبهة الداخلية وبالسلام الاجتماعي تراجع القبلية والطائفية بما يحقق دعم الوحدة الوطنية ،أما البعد الخارجي فيتصل بتقدير أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الإقليمية في أراضي الدولة ومواردها ومدى تطابق أو تعارض مصالحها مع مصالح الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتحكمه مجموعة من المبادئ الإستراتيجية التي تحدد أولويات المصالح الأمنية وأسبقيتها

التخريبية في شتى المجالات والتي تهدف إلى زعزعة الاستقرار السياسي ،كما يشمل المحافظة على أسرار الدولة لأن تسرب المعلومات من الدولة إلى الأعداء يهدد الأمن القومي.[1]

2.2. الأمن الوقائي:

هو مجموعة التدابير التي تؤمن بعض الجوانب المهمة في الدولة وتشمل كافة الإجراءات والترتيبات التي تتخذها الدولة عن طريق أجهزتها المختلفة لحفظ أسرارها وحماية منشآتها ضد مخابرات العدو في الداخل والخارج.

تهدف هذه الإجراءات للمحافظة على كيان الدولة واستقرارها وبالتالي تهدف لتحقيق الأمن القومي ويعتبر الأمن الوقائي جزءا من الأمن السياسي لكنه يختص بالعمل السلبي لهذا الأمن ويترك الجانب الايجابي للأمن السياسي. لذا فصل عنه وكلفت به أجهزة خاصة لا يخرج نشاطها عن نطاق إقليم الدولة إلا في ما يتعلق بمنشآت الدولة خارج حدودها ويهدف الأمن الوقائي لتحقيق :

1. الحفاظ على معلومات الدولة الهامة والمرتبطة بأمنها القومي.
2. الوقاية من التخريب المادي ومقاومته.
3. مقاومة التخريب المعنوي بكل أشكاله.
4. مقاومة النشاط الهدام والتآمر والتمرد.

[1] عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، مرجع سابق، ص ص 70-71.

ولتحقيق هذه الأهداف تجند الدولة إمكانيات كبيرة وتضع القوانين واللوائح وإذا تطلب الأمر تجمد بعض قوانينها السارية وتعمل بقوانين الطوارئ والتي غالبا ما تستغل لانتهاك حقوق الإنسان والتعدي على حرياته.[1]

3. الأمن الهوياتي :

هو أحد الأهداف التي تسعى إليها بعض السياسات الاجتماعية والوطنية في بعض الدول التي تعاني من توافد الهجرة أو تواجه مشكلة في التغيرات الاجتماعية بصورة دراماتيكية ،تتعلق بتغير في حجم المجموعات الاثنية الوافدة مما يهدد هوية الدولة ،وعادة ما ترتبط هذه السياسات بطبيعة النظام السياسي ذو الطابع الاثنوقراطي ،حيث تقوم سياسة البلد على تبني مفهوم إثني حصري للمواطنة ،تتبنى على أساسه الدولة سياسات تفضيلية لصالح المجموعة المفضلة إثنيا. والتي على أساسها تعرف هوية الدولة ويتم إقصاء المجموعات الأخرى أو التمييز ضدها بدرجات متفاوتة من بلد لآخر ومثال ذلك الطابع الإثنوقراطي والسياسات الأمنية التي تركز على البعد الهوياتي في إسرائيل كدولة يهودية وسياساتها تجاه العرب الإسرائيليين. والنوع الثاني من النظم والدول التي يطرح فيها الأمن الهوياتي هي تلك الدول التي تعاني من الهجرة الكبيرة للوافدين والعمال وفي الوقت نفسه تزايد كراهية الأجانب واليمين المتطرف الذي يدعو إلى طرد المهاجرين مثل الدول الأوروبية في العشريات الأخيرة من القرن 20 وبداية القرن 21. والأمن الهوياتي هو أحد مركبات الأمن الثقافي عند البعض،أي أنه في المحصلة يرمي إلى الحفاظ على الطابع الثقافي للمجتمع والدولة.[2]

[1] المرجع نفسه ،ص 72.

[2] عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق، ص 93.

4. البعد الاجتماعي :

وهو أمن يتعلق بحماية المجتمع من مختلف التهديدات ،إنه يتداخل مع الأمن الهوياتي والأبعاد الأخرى للأمن. وفي الدراسات السوسيولوجية عادة ما يتم تناول الأمن كمشكلة اجتماعية لها جذورها الاجتماعية وفي دراسات السياسات العامة يتم تناول دراسة الأمن الاجتماعي في ضوء البرامج الحكومية والسياسات الاجتماعية التي ترمي إلى معالجة الفوارق الطبقية والاهتمام ورعاية الفئات الهشة في المجتمع وتحسين الخدمات الاجتماعية.

وفي أدبيات العلاقات الدولية يبرز الأمن المجتمعي أو الاجتماعي كبديل مفاهيمي للأمن القومي أو أحد الأبعاد المهمة في الأمن القومي ،باعتبار أن التهديدات الأمنية التي تمس المجتمع آفات اجتماعية ،عدم استقرار اجتماعي ،الصراعات الاجتماعية تمثل بدورها مصادر تهديد الأمن القومي. كما أن الدراسات الاجتماعية للأمن تولي أهمية للتغيرات الاجتماعية المتسارعة في تنامي مظاهر الجريمة في المجتمع ،وبالتالي فإن معالجتها تتطلب منظورا أمنيا شاملا يتجاوز المنظور التقليدي لمكافحة الجريمة بوسائل القمع والملاحقة الأمنية إلى أساليب ترتكز على الوقاية والمسؤولية المجتمعية.[1]

5. البعد الاقتصادي:

ارتبط الاقتصاد بالأمن القومي ارتباطا وثيقا حتى أصبح هناك علم مستقل يسمى علم اقتصاد الأمن القومي ،من أجل بناء اقتصاد قوي وتنمية ناجحة تحقق الأمن القومي من خلال تحقيق الاستقلال الاقتصادي والاكتفاء الذاتي من الغذاء للوصول للأمن الاقتصادي والأمن الغذائي واستخدام الوسائل

[1] محمد جمال مظلوم، **الأمن غير التقليدي** (الرياض :جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،ط.1 ، 2012)،ص. 382.

الحديثة لتحقيق الأمن المائي وصولا بذلك لأعلى المستويات المعيشية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال توفير الجوانب الأمنية للاقتصاد وهي : [1]

1.5. الأمن الاقتصادي:

يقصد بالأمن الاقتصادي درجة من الاستقلال ونجاح التنمية الاقتصادية المستقلة وفي حالة العلاقات الاقتصادية الدولية يمكن أن يكون الاعتماد المتبادل وليس التبعية الاقتصادية ويتهدد الأمن الاقتصادي من خلال سياسات اقتصادية غير رشيدة تؤدي باقتصاد الدولة إلى حالة تخلف وتبعية فتجد الدولة نفسها مرتبطة باتفاقيات غير متكافئة معتمدة على مساعدات خارجية كالقروض تقوم بتصدير مواد أولية إلى السوق الرأسمالية وتبني اقتصادها على أساس التابع في كافة المجالات :الإنتاج ،التصنيع ،التبادل التجاري ولتحقق الدولة أمنها الاقتصادي يجب أن تعتمد على قدراتها الذاتية وتنمية اقتصادية مستقلة وبناء القاعدة الصناعية باستخدام التكنولوجيا كما يتطلب ذلك من الدولة المحافظة على مواردها الطبيعية من الاستنزاف واستغلالها استغلالا أمثل.[2]

2.5. الأمن الغذائي:

لقد أعربت الحكومات المشاركة في مؤتمر قمة الغذاء العالمي (**WFS**)المنعقد سنة 1996بالإجماع عن رغبتها السياسية والتزامها تحقيق الأمن الغذائي للجميع، كما أنها اتفقت على تعريف شامل للأمن الغذائي: « أن الأمن الغذائي يتوافر عندما يتمكن الجميع في جميع الأوقات بالقدرة المادية والاقتصادية

[1] عبد الغفار عبد الصادق الدويك، طه بن عثمان الفراء ،«أزمة المياه والأمن القومي العربي »، ورقة مقدمة في الملتقى العلمي، **إستراتيجية الأمن المائي العربي** ،المنظم من طرف جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،يومي19-21 ديسمبر 2011، ص ص .07-12.

[2] عبد مسعود وعلي عباس مراد، مرجع سبق ذكره، ص ص. 72-73.

على الحصول على كميات كافية من الغذاء السليم والمغذي لتغطية حاجاتهم ويحقق تفضيلاتهم الغذائية ليعيشوا حياة فعالة وصحية».[1]

فالأمن الغذائي يتمثل في قدرة الدولة على تأمين حاجتها الضرورية من الغذاء من منتجاتها والاحتفاظ بجزء كمخزون استراتيجي وقت الحاجة. وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الغذاء كسلاح استراتيجي لتحقيق أهدافها وبسط نفوذها على العالم وكثيرا ما هددت بقطع المعونات ووقف تصدير المواد الغذائية للدول المحتاجة إذ لم تخضع لرغباتها. وتعاني الدول النامية من ضغوطات مختلفة للحصول على الغذاء اللازم لشعوبها بعد عجزها عن توفيره ذاتيا ،تبدأ بالضغط الاقتصادي والسياسي لتصل إلى الضغط العسكري الذي يؤثر على استقلالها الوطني ،فالاعتماد على المساعدات الخارجية في مجال الغذاء يشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي لأن هناك احتمال قطع الإمدادات والمساعدات الخارجية لأسباب عسكرية ،سياسية واقتصادية [2] والأمن الغذائي مسألة حيوية لأي دولة تسعى لتحقيق أمنها القومي، فالأمة التي لا تستطيع توفير حاجتها من الغذاء تكون مهددة بمتاعب كبيرة وسط تنافس القوى العالمية، إن الدول المتقدمة تسيطر نحو 50% من الإنتاج العالمي للغذاء تستخدمها سلاحا سياسيا لإخضاع الشعوب وتقوم بتحطيم اقتصاديات الدول النامية وأنماط إنتاجها الزراعي وتتلاعب ببرامج

[1] محمد شايب ، نعيمة بارك ، «الأمن الغذائي وإشكالية ارتفاع قائمة أسعار الغذاء عالميا» ،**بحوث اقتصادية عربية**،ع.65 ،شتاء 2014 ،ص 49.

* حسب **منظمة الصحة العالمية** الأمان الغذائي يعني:« كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي. فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي حتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير».

للمزيد أنظر : تقية محمد المهدي خسان، «الأمن الغذائي أمانة الأجيال» ، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني التاسع :**استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية** ،المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف يومي 23-24 نوفمبر 2014.

[2] عبد الغفار عبد الصادق الدويك، طه بن عثمان الفراء ،مرجع سابق ، ص 14.

المساعدة والتنمية لتفرض سلعتها وأصبح دور السلاح الغذائي والحرب التجارية ،الحصار الاقتصادي أو حرب التجويع واضحا في العلاقات الدولية وإن كانت الأزمات هي مسؤولية النظام العالمي وليس الطبيعة. من هنا تبلورت فكرة الأمن الغذائي لأن نقص الغذاء مشكلة عويصة لا يمكن ردها بجيش أو سلاح.لذا فكل دولة تسعى لتحقيق اكتفاء ذاتي غذائي أو على الأقل تصل الدولة إلى وضعية تقوم على التعادل بين قيمة ما تصدره وقيمة ما تستورده من سلع غذائية.

3.5. الأمن المائي:

يقصد بالأمن المائي* قدرة الدولة أو الأمة على توفير حاجة سكانها من المياه لأغراض مختلفة سواء استهلاكية أو زراعية أو صناعية بتكلفة معقولة آخذة في اعتبارها احتياجات الأجيال القادمة بالإضافة إلى قدرتها على حماية مصادر مياهها حتى ولو أدى ذلك لاستخدام القوة.

ويرتبط الأمن المائي بالأمن الغذائي لأن الأول ضروري للثاني ومكمل له، وكلاهما ضروري لوجود الكائن الحي وتزيد أهمية الماء كونه يشكل قاعدة أساسية للتطور الصناعي والتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والسياسي.

لذا فالأمن المائي والأمن الغذائي ركيزتين من ركائز الأمن القومي، كما يعني الأمن المائي المحافظة

* **الأمن المائي**:«يعني المحافظة على الموارد المائية المتوفرة واستخدامها بالشكل الأفضل وعدم تلويثها وترشيد استخدامها في الشرب والري والصناعة والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استثمارها لتأمين التوازن بين الموارد المائية المتاحة والطلب المتزايد عليها»
للمزيد أنظر:محمد زنبوعه ،«الأمن المائي العربي»،**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية القانونية**، المجلد.23، ع.1، ،2007، ص ص.177-178.

على الموارد المائية واستغلالها استغلالا أمثل. [1]

ويرى البعض أن الأمن المائي أهم من الأمن الغذائي لأنه أساسه كما يمكن للإنسان تحقيق المزيد من الغذاء بطريقة صناعية مختلفة بينما زيادة المصادر المائية العذبة محدودة. واستغلال مجاري المياه المتوفرة لدى دولة ما ليس سهلا خصوصا إذا كانت قادمة من دولة أخرى أو متجهة إلى دولة أخرى. لأن المساس بهذه الموارد يهدد أمن تلك الدول ويجب أن يكون هناك اتفاق مسبق لأي تصرف حيال هذه الموارد ، ويمكن استقراء عدد من الأحداث الهامة في الصراع كنتيجة لاستغلال موارد المياه مثل : بناء السد العالي في مصر ومحاولات إسرائيل تحويل مجاري بعض الأنهار العربية وغيرها ... لهذا فالأمن المائي يعتبر بعدا من أبعاد الأمن القومي تزداد أهميته باستمرار وحسب ظروف كل دولة ودرجة توفر مواردها المائية ،فكلما تزايدت الموارد المائية لدى الدولة قلت درجة الاهتمام بالأمن المائي وكلما نقصت هذه الموارد زادت أهمية الأمن المائي وبالتالي تكون الدولة في حالة حرب للحصول على موارد مائية جديدة. [2]

6. **البعد الثقافي:** يشمل هذا البعد الأمن الثقافي والأمن الإعلامي

1.6. **الأمن الثقافي:**

يعبر الأمن الثقافي عن قدرة الأمة أو الدولة على الحفاظ على ثقافتها وتراثها وأنماط السلوك واللغة والاعتزاز بالتاريخ...حيث لكل أمة ثقافة خاصة بها تميزها عن غيرها تحافظ عليها وتعتز بها وترى فيها وسيلة لوحدتها وأداة تستخدمها لإثارة مشاعر أبناءها أمام التحديات الخارجية ،كما يشمل الأمن الثقافي نشر ثقافة الأمة والدولة في أنحاء العالم والترويج لها تمهيدا لنشر إيديولوجيات معينة من منطلق أن الهجوم

[1] عبد الغفار عبد الصادق الدويك، طه بن عثمان الفراء ،مرجع سابق ، ص. 15.
[2] عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، مرجع سابق، ص ص 77-78.

خير وسيلة للدفاع حتى في مجال الثقافة والتراث والدفاع عن الثقافة المحلية من الغزو الأجنبي لأن الغزو الثقافي أكثر خطورة على الأمن القومي من الغزو العسكري لأنه إذا تمكن من أمة مسح شخصيتها القومية وخلق شخصية غير واضحة المعالم وبالتالي تفقد القدرة والإدراك بسبب فقدانها لهويتها.

وقد اتبعت الدول الاستعمارية سياسات متعددة للقضاء على الثقافات المحلية فقامت بإلغاء اللغات المحلية وإحلال لغة المستعمر محلها وشوهت تاريخ وحضارة تلك البلدان وزعزعت الثقة لدى شعوبها في ثقافتهم وتراثهم وتاريخهم وتركت بصماتها حتى بعد حصول تلك الدول على الاستقلال السياسي.[1]

2.6. الأمن الإعلامي:

يتمثل في قدرة الدولة على دحض حجج الخصم وخدمة أهداف الدولة وإيصال المعلومات التي تخدم قضاياها إلى العالم في الوقت المناسب دون تشويه لذا اهتمت الدول بوسائل الإعلام وقامت بتطويرها لخدمة أهدافها القومية لقد شاركت الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والمواصلات في زيادة خطورة هذه الأداة حتى أصبحت تهدد الأمن القومي للدولة إذا ما واجهت ضدها كما هو الحال بالنسبة للإعلام الغربي خاصة إعلام الولايات المتحدة الأمريكية الموجه ضد الأمة العربية وعجز الأقطار العربية عن الرد على ذلك الإعلام بنفس القوة وتعاني الدول النامية من استعمار إعلامي يهدد وجودها القومي حيث تعتمد تلك الدول على وكالات أنباء استعمارية وتحتكر الإعلام ولهذا تحاول التحرر من التبعية الإعلامية بإيجاد وكالات أنباء خاصة تنقل الصورة الحقيقية منها وإليها. فوسائل الإعلام تلعب دورا مهما في كافة المجالات خصوصا الصراع السياسي والاقتصادي القائم بين الدول الصناعية والدول النامية واستطاعت الدول

[1] مرجع نفسه ،ص.80.

الصناعية أن تحقق الغلبة في هذا المجال بفضل إمكانياتها الكبيرة وظلت الدول النامية تعاني التبعية الإعلامية.[1]

7. **البعد البيئي:**

ويشمل الأمن البيئي حيث بدأ هذا المفهوم يتداول في السبعينيات من القرن 20 في المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة ،حيث بدأت المخاطر تتضح نتيجة التلوث البيئي (الأرض ،المياه، الهواء)، حيث وصلت إلى تهديد الوجود البشري نتيجة تصاعد هذه الغازات إلى طبقات الهواء العليا. فبدأت الدول الصناعية البحث عن فضاءات في الدول المختلفة متناسية أن البيئة واحدة والتلوث يعم الجميع ،حيث أدركت الدول النامية خطورة الأمر ورفضت أي مقابل لتسوية مثل هذه الموضوعات.

لقد أصبحت الأمم المتحدة تركز باهتمام كبير على حماية البيئة والأمن البيئي على اعتبارها مسألة دولية تناقش عبر المنظمات الحكومية الدولية. حيث عقد أول مؤتمر دولي لبحث شامل لمسألة البيئة سنة 1972 في استوكهولم بحضور ممثلي 13 دولة وتمت مناقشة كافة جوانب البيئة وإنشاء برامج للأمم المتحدة للبيئة(UIVEP) والذي قدم تقريرا يعتبر ناقوس الخطر الأخير بعد عشر سنوات في أكثر من 600 صفحة وتلى ذلك اجتماعات ومؤتمرات ولجان رأت ضرورة التركيز على تنمية قابلة للاستمرار حتى أصبحت مسألة البيئة والتنمية جزءا مهما من المفاوضات السياسية بين الشمال والجنوب ،ثم تطور النظر إلى الأمن البيئي ليصبح مسألة داخلية لكل دولة يطلق عليها الأمن البيئي الذي يشكل أحد ركائز الأمن القومي.[2]

[1] المرجع نفسه ، ص ص 81-83.
[2] المرجع نفسه ، ص ص 84-85.

المبحث الثاني: الأمن القومي العربي.

يعد مصطلح الأمن القومي العربي من أكثر المصطلحات شيوعا و استخداما في الوطن العربي سواء من جانب الباحثين أو من جانب صناع القرار العرب و مع ذلك فما يزال المصطلح أقرب إلى ما يكون إلى الشعار أو المفهوم النظري ونادرا ما يترجم إلى سياسات أو برامج عمل تطبق على أرض الواقع. حتى بلغ اليوم حالة يظن فيها أن رايته قد طويت وان أبنيته قد دمرت وأن أجهزته قد غيبت. ستحاول الدراسة في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم الأمن القومي العربي و مستوياته و إلى مقوماته وأخيرا إلى أهدافه.

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي العربي ومستوياته.

1.مفهوم الأمن القومي العربي:

يواجه مفهوم الأمن القومي العربي التباسا في تعريفه وتحديد جوانبه ومقوماته ومصدر هذا الالتباس أن معظم الدراسات التي تحدثت عن الأمن القومي العربي كانت قد اقتبست مصطلحاتها ومفاهيمها من الدراسات الأجنبية المتعلقة بالأمن القومي خاصة باللغتين الانجليزية والفرنسية. رغم أن هذه الدراسات والمصطلحات الانجليزية والفرنسية تنطبق على مجتمعات شكلت ما يسمى الدولة الأمة أي أن الأمة كمجتمع قومي يعبر عن سيادة على أرضه —القومية– بواسطة دولته القومية كما هو سائد في كل من فرنسا ،انجلترا ،ايطاليا وغيرها. إلا أن الحال بالنسبة للبلدان العربية ليس كذلك، فمع وجود الرابطة القومية التي تجمع الدول العربية في أمة واحدة رغم أن هذه الأمة مجزأة إلى كيانات سياسية مستقلة تشكل دول ذات سيادة في النظام العالمي وبذلك لا تعبر عن إرادةة دولية واحدة ،كما ليس هناك دولة واحدة تستطيع التحدث باسم الأمة العربية ، إضافة إلى غياب النظرة الواحدة لطبيعية التطور السياسي في المنطقة العربية

وتباين السياسات والمصالح الوطنية على امتداد الساحة العربية وكذا الانفصال بين الفكر السياسي وإرادة إقامة بنية الأمن القومي. كلها عوامل ساهمت في عدم صياغة نظرية عربية للأمن القومي.[1]

ما كتب عن الأمن القومي العربي يمكن إدراجه ضمن اتجاهات:

1.الاتجاه الأول:

ينطلق مفكروا هذا الاتجاه في تعريفهم للأمن القومي العربي من خلال التركيز على القدرة العسكرية. وفي هذا الاتجاه يمكن الإشارة إلى تعريف **سمير خيري** حيث يرى أن الأمن القومي يعني« أن أية قوة تحاول أن تفكر في الاعتداء على أي قطر عربي ،أو على مجموعة من الأقطار العربية يجب أن تحسب حساب الرد العربي من منطلق ما وفرته الإرادة السياسية العربية من استعداد أمن ذاتي لتوفير الحماية المركزية للوجود العربي في ضوء احتمالات للاعتداء الداخلي والخارجي التي يتعرض لها.»

إلا أنه ما يعاب على هذا الاتجاه هو تركيزه على القدرة العسكرية مما يجعل الاهتمام منصبا على جانب محدد من جوانب التهديدات الخارجية. وبالتالي أهمل التهديدات الداخلية التي يواجهها الأمن القومي العربي.

فالتركيز على القدرة العسكرية يجعل إمكانيات وموارد الأقطار العربية تتجه صوب قطاع واحد وإهمال القطاعات الأمنية الأخرى التي تؤثر على الأمن القومي العربي.[2]

---

[1] معاذ البطوش ،**تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره على الأمن القومي العربي** (عمان :دار الحامد للنشر والتوزيع ط.1 ، 2012)،ص ص. 28-37.

[2] حسن بالعيد سالم الفيتورى ،**أزمة المياه وانعكاساتها في العلاقات الدولية المعاصرة**: دراسة تحليلية لأزمة المياه في الشمال الإفريقي وآثارها على الأمن القومي العربي (الإسكندرية :المكتب العربي الحديث ،2010) ،ص ص.36-37 .

2.الاتجاه الثاني:

ينظر مفكرو هذا الاتجاه إلى تعريف الأمن القومي العربي من خلال مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الأقطار العربية ومن بين هؤلاء المفكرين أمين هويدي حيث يرى أن الأمن القومي العربي: « هو مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة أو الأمة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ضد أي تهديد في الحاضر والمستقبل مع مراعاة الإمكانات المتاحة وتطويرها، أي استغلال المصادر الذاتية العربية وجعلها الأساس في بناء القدرة وإدراك المتغيرات التي تحدث من حولنا وفي داخلنا.»[1]

ما يؤخذ على هذا الاتجاه هو الخلط بين مفهوم الأمن القومي وخطة هذا الأمن من جهة ومن جهة ثانية هذه التعريفات تحتوي على قضايا يصعب قياسها وتحديدها.

3.الاتجاه الثالث:

ينطلق أنصار هذا الاتجاه في تعريفهم للأمن القومي العربي على أساس أنه قدرة الأقطار العربية السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ،وفي هذا الاتجاه هناك تعريف **أحمد عصمت عبد المجيد** حيث يعرف الأمن القومي العربي بأنه :« قدرة الأمة العربية شعوبا وحكومات على حماية وتنمية القدرات والإمكانيات العربية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل معالجة أوجه الضعف وتطوير عوامل القوة بفلسفة وسياسة القومية الشاملة آخذة في اعتبارها المتغيرات العربية والدولية لتكون حافزا قويا نحو تدعيم أركان الأمن القومي العربي بكل متطلباته ودواعيه »[2]

[1] كمال سالم الشكري ،«مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي» ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ،المجلد 88 ، ع.1 ، 2012 ، ص. 518.

[2] حسن بالعيد سالم الفيتورى،مرجع سابق،ص.38

هذا الاتجاه يحاول إيجاد صيغة لمفهوم الأمن القومي العربي تتماشى مع المعطيات و المتغيرات العربية و الدولية.

ويرى الدكتور حسن بالعيد سالم الفيتورى أن الأمن القومي العربي هو: «الحالة التي تكون فيها الأقطار العربية قادرة على توظيف كافة الإمكانات المجتمعية بهدف تحقيق التوازن بين التهديدات سواء كانت داخلية أم خارجية و الاستجابة في الحاضر و المستقبل».

2. مستويات الأمن القومي العربي:

1. الأمن القومي كمرادف للأمن الوطني :

يركز هذا الاتجاه على الأمن الوطني للدولة ذلك بسبب تعدد الدول العربية واختلاف نظمها الاجتماعية وارتباطاتها الدولية وتطبيقاتها أمنا خاصا بحدودها الجغرافية ،فالأمن القومي يقترن بالدولة ويقف عند الحدود السياسية لكل قطر عربي باعتباره الصورة المثالية للتطور الذي يمكن أن يتم التحرك السياسي وفقا لها.

ويتضح هذا النهج مع الكتابات المختلفة خاصة المصرية منها ،فقد كان الكتاب المصريون السباقين في طرح المشاكل والقضايا المتعلقة بالأمن ومناقشتها واستخدامهم لمصطلحات مثل الصراع العربي الإسرائيلي ،الأمن القومي المصري ،وقد أخذ أصحاب هذا الاتجاه مصطلح الأمن القومي عن الفقه الغربي الذي يربط هذا المصطلح بالدولة ككيان سياسي وقانوني محدد المعالم. والدولة حسب هذا الاتجاه كصورة حديثة للمجتمع السياسي ارتكزت في نشأتها على مفهوم الأمة لذا يشار إليها في الكتابات السياسية تحت عنوان « الدولة القومية». فمفهوم الأمن القومي لم يتبلور إلا في إطار الدولة القومية ،وظهور الاتجاه يرجع لنجاح الحركة القومية العربية التي ظهرت في أوائل القرن الماضي وأخذت شكل الثورة على الحكم العثماني ثم

النضال ضد السيطرة الاستعمارية تجسد في نشوء مجموعة من الدول العربية المستقلة والأمة العربية ليومنا هذا لم تستطع القيام بدولتها الواحدة ونظامها السياسي الواحد ،كما أن الانشغال ببناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال كان الهدف الأسمى للدول المستقلة ،مما جعل الدولة العربية تسعى لتحقيق مصالح غير ماثلة مما أدى إلى عدم القدرة على بلورة سياسية عربية موحدة خصوصا وأن النظام العربي لم يكن محصلة لعلاقات مصنوعة عربيا بل لإدارة غربية ساعد على ترجمتها إلى واقع ملموس الانسياق الرسمي العربي وراء السياسات الغربية وبالتالي غياب الوعي التاريخي بجدوى الحركة المتوحدة المستقلة. وترجع الجذور التاريخية لهذه الإدارة إلى العقود الأولى من القرن الماضي مضمونها أن يكون الوطن العربي أقطار مجزأة ومتناقضة ومتناحرة هذا ما ظهر في تقرير لجنة **كامبل بانرمان** الصادر سنة 1907 والذي اقترح على الحكومة البريطانية تقسيم المنطقة العربية دولا صغيرة وأن يورث بينها وبين بعضها الخلاف وأن تعمق فيها التجزئة تعميقا حتى تصبح التجزئة بالنسبة لها شيء طبيعي.[1]

ومن خلال ما تقدم فرض على العرب نظام عمدت مؤسساته وآلياته تكريس الدولة القطرية في الوطن العربي ولعل جامعة الدول العربية تعد نموذجا للجمود والإخفاق ساعدت عليها المصالح القطرية التي أخذت تتبلور مع الزمن. وبالتالي هذا المستوى يتمثل في النظرة القطرية التي تركز على أمن كل دولة عربية في إطار حدودها السياسية الحالية وفي إطار التزاماتها السياسية القائمة ويتضمن هذا المستوى التأمين من الداخل ودفع التهديد الخارجي بما يكفل تحقيق حياة مستقرة.

[1] معاذ البطوش ،مرجع سابق ،ص ص 39-40.

2. الأمن القومي كمطلب قومي:

ينطلق هذا المستوى من نظرة قومية محضة تؤكد على مفهوم الأمن القومي العربي الشامل متجاهلة في نفس الوقت خصوصية للأقطار العربية وتباين نظمها الإيديولوجية وارتباطاتها الدولية المختلفة ؛ ويتجلى ارتباط الأمن القومي في الواقع العربي حيث أن الأمة العربية باعتبارها وحدة واحدة من حيث الإقليم ، المصالح ،الأهداف ومتعددة نتيجة انقسامها إلى أقطار ولكل قطر إقليمه ومصالحه وأهدافه. الأمر الذي يؤدي إلى معاناة الأمة من مساوئ وضع مزدوج يكون لها أمنها الخاص ويكون لكل قطر أمنه الخاص أي أن مفاهيم الأمن القطري ليس بالضرورة أن يأخذ بعين الاعتبار ظروف التوازن والانسجام مع الأمن العربي. وبالتالي هذا الوضع الأمني دفع الباحثين إلى القول بأن **الأمن القومي العربي** هو حاصل جمع ما لا يتناقض أو يتعارض مع حسابات كل الدول العربية. [1] هذا ما أكده الدكتور **علي الدين هلال** عن تفريقه بين المفهوم العام للأمن القومي ومفهوم الأمن القومي العربي. إذ يرى أن مفهوم الأمن القومي العربي يشكل حالة معقدة تتضارب مع المفهوم الأكاديمي للأمن القومي ويعتقد أن هذا التضارب قاد بالدراسات العلمية أن تبحث في الأمن القومي من خلال النظرية والتطبيق أو الممارسة.

فالاختلافات بين المفهومين تكمن في أن الأسلوب النظري للأمن ينطلق من نظرة وطنية (قطرية) ضيقة ترتكز على أمن كل دولة عربية في إطار حدودها السياسية وارتباطاتها الدولية الراهنة بينما النظرة العلمية تنطلق من نظرة شمولية قومية مرتبطة بالروابط ومصادر التهديد ،فأجزاء الوطن العربي رغم التجزئة السياسية ترتبط بروابط متعددة سلبية أو ايجابية منها الروابط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية والجغرافية.

[1] المرجع نفسه ، ص 41.

أما عن مصادر التهديد فإنها في أهدافها وسلوكياتها تمثل تهديدا للكيان العربي مجتمعا. [1] ولتحقيق الأمن القومي وتجاوز الإشكالات التي تواجهه، فإنه يرى أن لا يجوز حجب أحدهما عن الآخر لأنه يكمله ويتممه ذلك لأن الأمن الوطني جزء من الأمن القومي العربي.

ويضيف **علي الدين هلال** قائلا: يخطئ من يعتقد أنه يمكن لدولة عربية تحقيق أمنها بمعزل عن الدول العربية الأخرى ،ويعتقد أن الأمن العربي ليس مجرد تطبيق لمفهوم الأمن الإقليمي وأنه يعبر عن مفهوم قومي يرتبط بالسمة الخاصة للنظام العربي وبطبيعة العلاقات القومية التي تربط بين الشعوب العربية ،وأن الغموض الذي يحيط به أحيانا ينبع من طبيعة الواقع العربي الذي يتسم بالتجزئة وتكريس السيادات القطرية وهذا التناقض بين الطموح القومي والواقع القطري هو الذي يؤدي إلى مفهوم الأمن العربي.[2]

3.الأمن القومي كمرادف للأمن الإقليمي :

يركز هذا الاتجاه على فكرة الأمن المشترك للدولة العربية ،حيث يصبح الأمن القومي مرادفا للأمن الإقليمي. ويعد هذا الاتجاه أكثر شيوعا بين المهتمين بقضايا الأمن القومي العربي.

ويعبر **عدلي حسن** عن ذلك بقوله:«لقد حتمت المصالح المشتركة والأصالة الحضارية ووحدة العقيدة واللغة والمصير على الأمة العربية جميعا أن تتعاون وتتآزر لدفع الأطماع الخارجية ومواجهة التكتلات الدولية وبالتالي أصبح أمن الدول العربية مجتمعة هو في حد ذاته الأمن المقيم لكل دولة منها على حدة»

[1] بلهول نسيم، «مضمون التعريف بمفهوم الأمن القومي الجزائري»، مرجع سابق، ص. 59.

[2] علي الدين هلال وجميل مطر، **النظام الإقليمي العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.5 ،1986)، ص. 267.

أما أمين هويدي فيرى أن الأمن العربي هو: « مجموعة الإجراءات التي يمكن أن تتخذ للحفاظ على أهداف وكيان وأمن المنطقة العربية في الحاضر والمستقبل مع مراعاة الإمكانات المتاحة وتطورها أي استغلال المصادر الذاتية وجعلها الأساس في بناء القدرة»

ويعرف **محمد مصالحة** الأمن العربي بأنه :« تأمين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي وتقرير آليات وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية لوقف الاختراقات الخارجية للجسم العربي وتصليب العلاقة التي تبدو متوترة بين وحدات النظام العربي وما يتطلبه ذلك من اعتماد الحوار والتفاوض لإنهاء الخلافات والصراعات الدائرة بين الوحدات»[1]

ويقدم كل من **عفاف البارز ومحمد عنتر** تحديدا واضحا للأمن القومي حيث يقولان :« الأمن العربي ينطبق عليه مفهوم الأمن الإقليمي. فالمفهوم هنا يشمل أكثر من دولة واحدة في منطقة جغرافية معينة تربطها روابط وصلات معينة»

ومنه فالأمن العربي هو تلك الحالة من الاستقرار الذي يشمل المنطقة العربية كلها، بعيدا عن أي نوع من أنواع التهديد سواء من الداخل أو من الخارج.[2]

وإذا كان هذا الاتجاه ينسجم مع بعض الخصائص التي التصقت بالأمة العربية في هذه المرحلة إلا أنه يقف عندها ولا يتعداها أي لا يضع في الاعتبار تطور مفهوم الأمن القومي وفق لتطور الوجود القومي وفي هذه النظرية تهوين من حجم الروابط التي تجمع بين البلاد العربية وقصرها على رابطة الجوار الجغرافي.

[1] خلف محمد الجراد، «الأمن القومي العربي و التحدي العلمي التقني»، **مجلة الفكر السياسي**، ع.7 ،1999 ،ص.35.
[2] معاذ البطوش ، مرجع سابق ،ص 43.

إن الأمن القومي العربي ما زال مفهوما متحركا من حيث الاتفاق على تعريفه وتحديد ورسم معالمه ومازالت صلته بالأمن القطري ضبابية غائمة. فأين يبدأ الأمن القومي وينتهي ؟[1]

إن البدايات الفكرية لتبلور مفهوم الأمن القومي العربي قد ارتبط بشكل كبير بالصراع العربي الإسرائيلي وتداعياته منذ الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، مما يعني أنه تمحور حول المفهوم التقليدي للأمن الذي ركز على الجانب العسكري والاستراتيجي وقد سيطر هذا التوجه على المفكرين والكتاب العرب الذين أكدوا على ضرورة ردء الخطر الصهيوني على المنطقة العربية مما أدى إلى تعدد اجتهاداتهم من خلال الأبحاث والدراسات والمؤلفات سواء في المعاهد العلمية المتخصصة أو في مراكز الدراسات السياسية التي تحاول تعريف ذلك الأمن. ولعل من المهم الإشارة أن ميثاق جامعة الدول العربية الذي وضع سنة 1944 وأنشأت الجامعة على أساسه سنة 1945. لم يذكر مصطلح الأمن وإن كان قد تحدث في المادة السادسة منه على مسألة «الضمان الاجتماعي» ضد أي عدوان يقع على أية دولة عضو في الجامعة سواء من دولة خارجية أو دولة أخرى عضو فيها.[2]

و في ظل النكبة التي حلت في فلسطين عام 1948 فرضت الأحوال الجديدة على الدول العربية الاهتمام بالأمن القومي فجاءت معاهدة الدفاع المشترك* الاقتصادي لتكون تعديلا غير مدون لميثاق الجامعة لتعوض الخلل الذي لوحظ في ميثاق الجامعة فيما يخص الأمن القومي. فقد تضمنت المعاهدة مبدأ التكافل الجماعي في الدفاع وذلك باتخاذ التدابير واستخدام الوسائل بما في ذلك القوة المسلحة لرد

[1] رجائي سلامة الجرابعة ،**الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط(1979–2011)** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،كلية الآداب و العلوم،قسم العلوم السياسية،جامعة الشرق الأوسط،2012،ص.14

[2] المرجع نفسه، ص15

*وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في 13ابريل 1950واعتبرت نافذة منذ 7 أوت 1952

الاعتداء، كما تضمنت المعاهدة دعوة الدول الأعضاء إلى توحيد خططها الدفاعية وتعزيز مقوماتها العسكرية. وأقامت المعاهدة لتحقيق هذه الأغراض ثلاثة أجهزة :

مجلس الدفاع المشترك، الهيئة الاستشارية العسكرية واللجنة العسكرية الدائمة إضافة إلى الأمانة العسكرية التي تشكل أجزاء من الأمانة العامة للجامعة.

رغم أن عنوان المعاهدة يقر بالدفاع المشترك بالتعاون الاقتصادي فإن أحكام المعاهدة فصلت بين مفهوم الدفاع المشترك وبين الجانب الاقتصادي في المعاهدة حيث أنشأت المعاهدة «**المجلس الاقتصادي**» مستقلا عن مجلس الدفاع المشترك ولم يقم أي علاقة أو ارتباط بينهما[1]

ويمكن القول أن مفهوم الأمن القومي في أصله ومنطقه وفي نصوص الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك محددا بالدفاع العسكري فقط. ولم يبق هذا المفهوم على هذا الحال بل تطور في إطار الجامعة تطورا جذريا مما جعل هذا المفهوم يخرج من إطاره العسكري الضيق إلى إطار له أصوله وقواعده واستراتيجياته وخططه الاقتصادية والاجتماعية. وفي مؤتمر القمة الحادي عشر 1980 وضعت وثيقتان من وثائق القمة استنادا إلى فكرة محورية جوهرها أن الإنماء والأمن بمعناهما العميق والشامل يشكلان حاجة ملحة للوطن العربي في الحقبة الراهنة ويجب أن يتجه إليه العمل الاقتصادي الاجتماعي المشترك كجزء أساسي من العمل العربي المشترك.

فالوثيقة الأولى « ميثاق العمل الاقتصادي» انطلقت من مبدأ أساسي أن العمل الاقتصادي يشكل الأرضية الصلبة للأمن. في حين الوثيقة الثانية «إستراتيجية العمل الاقتصادي المشترك » من أهدافها : الأمن الجماعي بما فيه الأمن الفكري والأمن العسكري والأمن الغذائي والأمن التكنولوجي ،واحتل تحقيق

[1] هيثم الكيلاني، «الأمن القومي العربي و التحديات التي تواجهه»، ع.20، خريف 2004، ص ص.115-116

الأمن العسكري للوطن العربي بتعزيز القدرة العسكرية العربية الذاتية في مختلف الميادين المتعلقة بهذا الأمن **المرتبة الأولى** في سلم الأولويات الإستراتيجية التي تليها الصناعة العسكرية وتطوير القدرات التكنولوجية والبحث الإستراتيجي وتعزيز دور البحث العلمي في مختلف ميادينه.[1]

كما خططت الجامعة للتنمية الاجتماعية الشاملة بجوانبها المختلفة خاصة الأمن الجماعي. فوضعت مشروع ميثاق لها تضمن مجموعة من الاتجاهات التي حكمت محاور الميثاق منها :إبراز مخاطر التحدي الذي يواجه الأمة العربية وضمان الأمن القومي وتحقيق الديمقراطية في مضامينها السياسية والاجتماعية وتنفيذ عملية التغير الاجتماعي وحاولت قرن المفهوم السياسي بالمفهوم العسكري للأمن، وبقيت طوال الثمانينيات على وضع مشروع ميثاق جديد للجامعة. وقد جعل المشروع ضمان الأمن القومي العربي أحد السبل المؤدية إلى تحقيق الهدف الأول للجامعة وهو السير بالأمة العربية نحو ما يؤدي إلى الوحدة ،وأوجد المشروع الأجهزة والآليات والقوات التي تعمل للأمن الجماعي وتخطط له وضع استراتيجياته وتنفيذها وفي سنة 1990 جاءت حرب الخليج الثانية لتطوي هذا المشروع وما فيه من أمن قومي بمفهومه ومقوماته وأجهزته.[2]

رغم قيام الأمانة العامة بإعداد دراسة شاملة عن الأمن القومي العربي ثم إعداد ورقة عمل حول مفهوم الأمن القومي العربي بأنه :« قدرة الدولة على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية

[1] معاذ البطوش، مرجع سابق ، ص ص 44-45.
[2] المرجع نفسه ،ص 46.

والاجتماعية مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة ،والإمكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تؤثر على الأمن القومي العربي».[1]

وهناك تعريفات أخرى للأمن القومي العربي منها تعريفين :

1. الأمن القومي العربي: « هو تكاثف الأقطار العربية جميعا لمواجهة الأخطار الخارجية ضدها ومواجهة التكتلات الخارجية خاصة الاقتصادية والأمنية من خلال إستراتيجية ثابتة موحدة ومتكاملة تستطيع لها التصدي للتهديدات العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية التي يتعرض لها الوطن العربي حاليا خاصة بعد أحداث 11 ديسمبر 2001»

2. الأمن القومي العربي: « هو قدرة الأمة العربية على حماية كامل التراب العربي ومنجزات الأمة وقيمها من التهديدات سواء كانت تلك التهديدات موجهة لقطر عربي بعينه أو للأمة كلها.»[2]

المطلب الثاني: مقومات الأمن القومي العربي

يعد موضوع القوة من الأهمية بمكان في العلاقات السياسية والصراع الدولي لذا تسعى الدول لتوفير كل الوسائل لامتلاك القوة لتحقيق أهدافها في الأمن القومي والدفاع عن السيادة الوطنية وردع العدوان الخارجي ،ولقد اختلف المفكرون في تحديد مفهوم القوة فهناك من يعتقد أن قوة الدولة تتمثل في تفوقها العسكري من حيث عدد أفراد الجيش وتسليحه بينما يرى آخرون أنها المجموع العام لقدرات الدولة التي تؤثر بها على سلوك ومواقف الدول الأخرى في حين أكد قسم ثالث على أنها :الكيفية التي تتبعها الدولة للوصول إلى غرض معين.

[1] بن زايد أحمد ،**الأمن القومي العربي** ،محاضرات مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر علوم سياسية ،تخصص دراسات مغاربية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة- 2014-2015 ،ص 02.

[2] رجائي سلامة الجرابعة، مرجع سابق، ص 16.

ويرى الدكتور علي الدين هلال أن المهمة الأساسية التي يجب أن تعالجها سياسة الأمن القومي تنطلق من ضرورة التفاعل بين مختلف عناصر القوة والأمن لمتابعة تحقيق الأهداف القومية للدولة مع تحقيق فرص جيدة للنجاح وأن شعور الأمة الأمن يتسع تبعا لزيادة حجم قوتها.

– وعليه يمكن تحديد مقومات الأمن القومي من خلال:

1.العناصر الجيوبولتيكية :

حسب علماء الجيوبوليتيك الطبيعة الجغرافية للدول تشكل الركيزة الأولى في تكوين قوتها القومية ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك عندما يقولون أن سياسات الدولة تحددها الظروف الجغرافية. وينحصر تأثير الجيوبوليتيك *كأحد العناصر الذاتية للأمن القومي بالعوامل الرئيسية التالية :

1.1.حجم ومساحة الرقعة الجغرافية :

هناك علاقة بين قوة الدولة وقدرتها من ناحية وبين حجم الدولة ومساحة رقعتها الجغرافية من ناحية أخرى وبعض النواحي التي تؤكد هذا التأثير تنطلق من :

أ) أن سعة المساحة والحجم تعطيان وفرة وتنوعا في الموارد الطبيعية للدولة.

ب) سعة المساحة والحجم تعطيان للدولة مناخا متنوعا ،مما يؤدي إلى تنوع الزراعة ويتيح فرصا إضافية للاستثمارات والاستخدامات البشرية للأرض والمناخ.

*الجيبوليتك كما ورد في مجلة العلوم السياسية **Zeitschrift for Geopolitic** التي كان يرأس تحريرها **هوسهوفر**« أنها العلم الذي يبحث عن العلاقة بين الأحداث السياسية والأرض، فهو يربط السياسة بالأرض فهي تعتمد بذلك على الأسس الجغرافية وخاصة الجغرافية السياسية ،فالجيبولتيك تمهد للعمل السياسي وتعطي الأسس اللازمة للحياة السياسية ... الجيوبولتيك يجب أن تكون الضمير الجغرافي للدولة » للمزيد أنظر : محمد عبد الغنى سعودى ،**الجغرافية السياسية المعاصرة** :دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية (القاهرة :مكتبة الأنجلومصرية ،2010)، ص 13.

ج) سعة المساحة وحجم الدولة يزيدان من قوتها، ذلك بتوفير بعض المزايا العسكرية لها.[1]

2.1.الموقع الاستراتجي والحدود

يلعب موقع الدولة دورا مهما في سياستها وعلاقاتها الدولية ومن ثم تعزيز قوتها وأمنها. وكثيرا ما يقال بأن موقع الدولة الجغرافي من العوامل التي لها تأثير كبير على نطاق مشاركتها في المجتمع الدولي وعلى قوتها القومية من خلال موقع الدولة يمكن تحديد ما إذا كانت الدولة تشكل قوة برية أو بحرية. فالدولة الواقعة على الساحل تتمتع بامتيازات تفتقر لها الدول الغير ساحلية وذلك لما للمصدر البحري من دور في تسهيل المواصلات والتجارة الخارجية وزيادة حرية الحركة من الناحية العسكرية وتعزيز القوة الدفاعية.

كما للحدود أهمية بالنسبة لموقف الدولة من الدول التي تجاورها و حافة الأمن المطوقة بحريا تعطى للشعوب الأمن وتقلل من إمكانية اختراقها. فالدولة التي لها حدود مكشوفة أكثر عرضة من غيرها للهجوم أو الضغط من طرف الدول المجاورة ولذلك تكون ملزمة بإدامة علاقات حسن الجوار وتعزيزها، معاهدات حدودية، اتفاقيات اقتصادية وخلق مجالات للتعاون لضمان سلامة الإقليم.

وعليه فالوطن العربي يمتلك مقوما طبيعيا إذا أستغل يجعله مستعدا للتحرك بحرية وكفاءة في نطاق التفاعل الدولي يتجلى هذا المقوم في عدة عناصر منها: الموقع الجغرافي ومساحته. فالوطن العربي يعتبر من الوحدات الأساسية ذات المساحة الكبيرة التي تقدر بأكثر من 14 مليون كم^{2}ولهذه المساحة الواسعة أهميتها الإستراتيجية والاقتصادية. فمن الناحية الإستراتيجية أعطى هذا الاتساع للوطن العربي عمقا استراتيجيا مهما ،كما وفر مجالا جيدا للمناورة وقت الحروب [2]،كما يحقق الموقع للوطن العربي القدرة على

[1] ثامر كامل محمد ،**دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه** (بغداد : منشورات وزارة الثقافة ،1985)، ص. 39.
[2] صباح محمود محمد، **الأمن القومي العربي** (بغداد: منشورات وزارة الثقافة، 1981)، ص. 37.

التحكم في جميع العلاقات التي تربط أوروبا وإفريقيا وآسيا ذلك لقرب الدول العربية ووقوعها في موقع متوسط بين القارات الثلاث إضافة إلى التحكم في الممرات المائية التي تربط الغرب بالشرق **مثل** جبل طارق ،قناة السويس ،باب المندب،مضيق هرمز. [1] فالوطن العربي فيه مناطق مناخية متعددة وتضاريس مختلفة ومصادر متنوعة وثروة حيوانية وسمكية وفيرة وإمكانية لاستيعاب قوة بشرية كبيرة وللوطن العربي حدود طبيعية تفصله عن الدول المجاورة ويحتوي كذلك على ممرات مائية جعلته في اتصال مباشر مع أجزاء العالم مثل : البحر الأبيض المتوسط ، البحر الأحمر ...هذا الامتداد الجغرافي الواسع وموقعه المتوسط جعله يحتل مركز القلب في العالم وأعطاه أهمية جيواستراتيجية بالنسبة للعالم كنقطة عبور برية وبحرية وجوية ما جعله موضع اهتمام لنظريات الجيواستراتيجية مثل نظرية ألفرد ماهان حول القوة البحرية ونظرية هالفورد ماكندر حول قلب العالم وغيرها.

أدت العوامل السابقة الذكر إلى قيام حالة من الارتباط والتفاعل بين الموقع الجغرافي أو ما يطلق عليه المدى الجغرافي والفعل السياسي. وهذا ما يفسر طبيعة المخططات الخارجية التي استهدفت السيطرة على الموقع الجغرافي للتحكم بالمدى الجغرافي والفعل السياسي.[2]

2.الموارد الطبيعية والثروات:

توجد علاقة بين الموارد والثروات التي تمتلكها الدولة وقوتها وأمنها القومي، تتجلى هذه العلاقة في توفير أو عدم توفير الموارد الطبيعية حين توفر هذه الأخيرة لابد أن يؤثر في اقتصاد الدولة ومن ثم قوتها وبالتالي يؤثر في سلوكها السياسي الذي يعكس سياسة الأمن القومي لتلك الدولة.

[1] عبد العزيز حسين الصويغ ،**الأمن القومي العربي رؤية مستقبلية** ،أوراق للنشر والأبحاث والإعلام ،1991 ، ص .69

[2] ماجد شدود ،**الأمن القومي العربي** (الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية ، ط.1 ، 2001)،ص. 73

يتوفر الوطن العربي على موارد وثروات مما يجعل له أهمية اقتصادية تتجلى هذه الأخيرة في تنوع التراكيب الجيولوجية الذي أدى بدوره إلى تنوع الثروة المعدنية، إضافة إلى تنوع التضاريس الذي أدى إلى تنوع المناخ وبالتالي تنوع الثروة النباتية وإمكانية زراعة محاصيل متنوعة ولهذا تأثيره في خلق قوة اقتصادية كبيرة وبناء قاعدة صناعية أساسية.[1]

وفي المجال الزراعي تبلغ الأراضي الزراعية في الوطن 236 مليون هكتار يزرع منها حاليا حوالي 46 مليون هكتار هذه المساحة تعتمد بنسبة 85% على مياه الأمطار ، وقد أوضحت دراسة الموارد الطبيعية الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن الموارد المائية في الدول العربية يمكن أن تبلغ 238 مليار متر مكعب وأن المستغل منها حوالي 156 مليار متر مكعب والكمية الفائضة تكفي لمضاعفة المساحة الزراعية المروية.

وقد بدأت الدول العربية ببناء شبكة من السدود على الأنهار الكبيرة في الوطن العربي من أجل استغلال أوسع لهذه المياه.

وتتوافر المياه الجوفية في أرجاء عديدة من الوطن العربي وبكميات كبيرة واستغلالها سيساهم في زيادة التوسع في المساحات الزراعية المروية أفقيا حتى يرتفع من 11 مليون هكتار إلى 28 مليون هكتار. ومثال ذلك تجربة ليبيا (**النهر العظيم**) وتجربة سوريا التوسع في استثمار المياه الجوفية. وتشير الدراسات إلى إمكانية التوسع الكبير في الزراعات التي تعتمد على مياه الأمطار لترتفع من 35 مليون هكتار إلى 80 مليون هكتار إضافة إلى إمكانية التوسع الأفقي. فالتوسع الرأسي أي زيادة إنتاجية الوحدات الزراعية والحيوانية كبيرة وأن تحقيقها يرتبط باستخدام الآلات الزراعية الحديثة والأساليب العلمية حيث حققت العلوم الزراعية

[1] صباح محمود محمد، مرجع سابق، ص 37.

خلال العقود الماضية منجزات هائلة في زيادة الكفاءة الإنتاجية. وحسب الدراسات فالوطن العربي خلال فترات قصيرة يمكنه مضاعفة إنتاجه الزراعي والحيواني عدة مرات.

أما في المجال الصناعي ومصادر الطاقة يحتل الوطن العربي المكانة الأولى في العالم في احتياطي البترول والغاز الطبيعي وتشير الدراسات أن الوطن العربي يحتوي في أراضيه نسبة 60-70 % من الاحتياطي العالمي للبترول ،وينتج حوالي 40 %من مجموع الإنتاج العالمي ويعد الوطن العربي في مقدمة المناطق المصدرة للنفط في العالم بنسبة 60 %من مجموع الإنتاج العالمي. ويعد الوطن العربي في مقدمة المناطق المصدرة للنفط في العالم بنسبة 60 %لأن الدول ذات الأهمية الكبيرة في إنتاج النفط مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية تستهلك الجزء الأكبر.

ويوجد في الوطن العربي العديد من المكامن المعدنية الهامة مثل: الفوسفات والزنك والرصاص ،الحديد واليورانيوم كما تتوافر في الوطن العربي معادن مثل النحاس والذهب وتدل الدراسات الجيولوجية أن هناك مكامن معدنية لم تكتشف بعد، وتوجد في الوطن العربي إمكانيات كبيرة للاستخدام الواسع للطاقات البديلة خاصة الطاقة الشمسية.

ويشهد الوطن العربي توسعا كبيرا في المجال الصناعي يمكن أن يشكل قاعدة لقيام صناعة كبيرة ومتطورة وشهدت فترة السبعينات ظروفا متعددة ساهمت في اتساع دائرة المشروعات الصناعية المشتركة بين الدول العربية مثل توفر الأموال اللازمة والأسواق المناسبة، وتوفر الموارد الخام.[1]

[1] ماجد شدود ،«الأمن القومي العربي والمتغيرات الدولية» ،**مجلة دمشق** ،المجلد 9 ، ع.22 ، 1993 ،ص ص 78-79.

3.العوامل البشرية:

هناك أهمية كبيرة لعدد السكان، ويفسر رجال السياسة أن زيادته من العناصر المكونة لقوة الأمة اتجاه غيرها من الشعوب ولا يقتصر الاهتمام بالعدد فقط بل بالتوزيع الجغرافي ،نسبة الأعمار إلى مجموع السكان فالسياسة الأمنية الرشيدة يجب أن تدرك أهمية العامل البشري الذي يقف في تحقيق أهدافها. [1]

تعتبر القدرة البشرية أو السكان عنصر هام من عوامل القدرة الشاملة للدولة أو مجموع الدول وتشير الإحصائيات أن مجموع السكان في الوطن العربي سنة 2003 يقدر ب 300.225.518 نسمة منهم نسبة 34 %في كل من مصر، الأردن، سوريا، فلسطين، لبنان ونسبة 10 %في الدول العربية الست المشكلة لمجلس التعاون الخليجي*و 27 %في دول المغرب العربي الخمس، و 29 %في باقي الدول العربية والسكان الحضر الذين يعيشون في الريف أو البادية.

وتتفاوت النسبة المئوية للسكان في مجموعات عمرية معينة من دولة لأخرى هذه المجموعات :

الأولى: أقل من 15 سنة

الثانية: من 15 – 65 سنة

الثالثة: أكثر من 65,5 % للأعمار بين 15-65 و 3,4 % للأعمار فوق 65 سنة

[1] ثامر كامل محمد ،مرجع سابق ، ص 43.

* الدول العربية الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي:الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، عمان، قطر، الكويت.

مما يدل على حيوية الشعب العربي وارتفاع نسبة المواليد وقلة عدد الشيوخ أي أن المجتمع العربي مجتمع فتي يملك أعداد وفيرة من الشباب والرجال اللائقين صحيا كقوى عاملة بصفة عامة ولديهم القدرة على الخدمة في القوات المسلحة بصورة خاصة.

أما العمالة في الدول العربية فإن القوة العاملة بنسبة 36% من مجموع السكان وحصة النساء تقدر بنسبة 29,3%.وهذه القوة العاملة (ذكور، الإناث) يعمل منهم في الزراعة نسبة 32,7 % ،ونسبة 18,3 %في الصناعة ونسبة 49 % في الخدمات. مع العلم أن بعض الدول العربية يوجد فيها أطفال من سن 10 إلى سن 14 يعملون في قطاعات ومهن مختلفة خاصة الزراعة ،كما تتفاوت نسبة البطالة في الوطن العربي من دولة إلى أخرى فأعلاها في الجزائر حيث تبلغ 28%من عدد السكان وأقلها في الكويت 1% ، وهناك عامل آخر يتعلق بالسكان هو الثقافة والتكنولوجيا لما لهما من تأثير وفعالية في تقدم الشعب وارتقاء مستوى الدولة حيث يقدر عدد الجامعات في الوطن العربي ما يقارب **مائتي جامعة** وحوالي 100 ألف أستاذ وباحث يعملون فيها وفي مؤسسات البحث العلمي هذا الرقم أي 100 ألف أستاذ وباحث يعطي نسبة ثلاثة باحثين لكل 10 آلاف من اليد العاملة وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية التي تبلغ 66 % واليابان 58 % وبريطانيا 36%وهي تمثل 47 باحثا لكل مليون نسمة من السكان ،كما تتفاوت الدول العربية في نسبة الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية فأعلاها في تونس بنسبة 98% يليها عمان ب 95% وأعلى نسبة أمية توجد في موريتانيا 49% بين الذكور و61% للإناث.

وهناك عامل حيوي آخر هو عامل المعنويات القومية **National Morales**من العوامل الصعبة القياس. تكون الدولة ذات معنويات عالية عند شعور النظام بأنه مدعوم بإجماع شعبي فعال

ويتطلب ذلك أن تكون النخبة المتحفزة سياسيا بأن السياسة الخارجية للدول تنبثق من القيم السائدة في المجتمع ،فكل أفراد الشعب العربي من المحيط إلى الخليج يؤمنون بانتمائهم إلى تاريخ حضاري واحد وثقافة واحدة وقيم روحية موحدة. ويتطلعون إلى تحقيق آمال مشتركة وأهداف قومية نبيلة والنهوض بالأمة العربية إلى مكان لائق بها وفي مصاف الأمم المتحضرة في عصر التكتلات الدولية الضخمة.

وهناك مقومات أخرى للأمن القومي العربي وهي كالتالي:

1. **الإنسان هو محور الأمن وهو الأس الرئيسي فيه :**

إن الأمن القومي العربي يتطلب توفير متطلبات الأمن الإنساني العربي من حرية وديمقراطية وإعطاءه حقوقه الكاملة التي أقرتها الشرائع والمواثيق والأعراف الدولية. وإحساسه أنه إنسان له قيمة وله كيان يعتز بنفسه وبأمته وبإبعاده عن وسائل الإهانة والفقر والجوع والمرض وتوفير سبل الحياة الكريمة له من تعليم وصحة وبيئة نظيفة ،وبتكامل الأمن الفردي نصل إلى أمن المجتمع عامة وإيصال هذه المجتمعات إلى الشعور بالتكافل والتضامن والمحبة والترابط بعيدا عن العصبيات الطائفية والقبلية والعرقية التي لا تولد سوى الأحقاد.

2. **التنمية الشاملة:**

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمعنى آخر التنمية الشاملة المستدامة لكافة مجالات الحياة وهذا الأمر ليس صعبا لأن الأمة العربية تمتلك مقومات لا تملكها أي أمة أخرى على وجه الأرض.

3. الإرادة السياسية الحرة وامتلاك القرار العربي:

بعيدا عن الهيمنة والتبعية للآخرين خصوصا فيما يتعلق باستغلال الخيرات والثروات التي تملكها الأمة خاصة البترول الذي يجب أن يكون سلاحا استراتيجيا بيد الأمة تستخدمه في الوقت الذي تراه مناسبا بما يحقق أهدافها وغاياتها.

4. الأمن يحتاج إلى العلم :

يرتبط الأمن بالعلم ارتباطا وثيقا لدرجة تسمح لنا أن نعتبره مقوما هاما رئيسيا من مقومات الأمن العربي فمتى امتلكت الأمة العلم وسارت في ركاب التكنولوجيا استغنت عن تحكم الآخرين بها. هذا ينقلنا إلى الحديث عن العقول العربية المهاجرة التي تحتاج إلى توفير ضمانات كثيرة للعودة إلى بلادها أهمها الأمن المعيشي بكل ما يحتويه من عناصر مادية ومعنوية، وتحتاج الأمن اليوم لتساير ركب الحضارة الإنسانية إلى بناء قاعدة علمية متينة قوامها البحث العلمي المتين الرصين وتوفير الأسباب المادية للباحثين والمؤلفين والكتاب.[1]

[1] هايل عبد المولى طشطوش ،**الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد** (عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،ط.1 ، 2012)، ص ص. 171-172.

المطلب الثالث: أهداف الأمن القومي العربي.

تعد الأمة العربية أمة واحدة وإن توزعت سياسيا على أقطار عربية متعددة ومختلفة في مجموعة نظمها الداخلية وعلاقاتها الدولية وعليه لابد من توضيح أهداف الأمن القومي العربي فيما يلي:

1. ضرورة النظام الإقليمي العربي:

نظرا لواقع التجزئة العربية انقسم أمن الأمة العربية إلى أمن وطني يرتبط بكيان وإرادة كل قطر عربي مستقل على حدة، وإلى أمن قومي عربي بني على أساس أن غياب الدولة العربية الموحدة ثم الإدارة العربية الواحدة لا يكف لأن مصير الشعب العربي في أقطاره غير قابل للتجزئة ،من هنا يعتبر الأمن القومي العربي تعبيرا عن الحقيقة القومية للأمة العربية وإرادتها ومصالحها الواحدة.[1]

إن مفهوم الأمن القومي له موضعه وتتميز العلاقة بين أنماط الأمن العربي بمثل العلاقة المتفاعلة بين الأجزاء والكل. فرغم أن الأجزاء تكون الكل إلا أن الكل يبقى متميزا عن مكوناته وبالتالي يعد أكثر فعالية من الجزء، ولأن الأمن القومي العربي كل لا يتجزأ تتسم تلك النظرة إلى تغلب الأمن الوطني على الأمن القومي العربي بالقصور وعدم الشرعية سياسيا ومنهجيا. أو تلك التي ترى أن الجزء يغني عن الكل[2] انطلاقا من ذلك لا يمكن لأي قطر عربي تحقيق أمنه بمعزل عن أمن الأقطار العربية الأخرى. فالإمكانات التي تنفرد بها دولة عربية تبقى ناقصة في حالة عدم تكاملها مع الإمكانات الأخرى للأقطار العربية مجتمعة.

[1] محمد رضا فودة ،**تحديات الأمن العربي في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الخليج على ضوء المتغيرات الراهنة في العالم وتحديات في ظل النظام العالمي الجديد** (باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي ،يناير)، ص ص. 162-163.

[2] سعدون حمادي ،«تجديد التحديث عن القومية العربية» ،**مجلة المستقبل العربي** ، ع. 159 ، 1984 ، ص 14.

ولتكامل أنماط الأمن في الوطن العربي، فان الأمن القومي العربي يجسد قدرة الأمة العربية عبر إمكاناتها على ضمان قيمتها ومصالحها المشتركة من مختلف التهديدات.

فالوطن العربي لا يعيش بمعزل عن حركة الواقع الدولي السائد بل يؤثر ويتأثر بها بالضرورة وإغفال هذه الحقيقة ينعكس سلبيا على الأمن القومي العربي ،فالواقع الدولي بحقائقه ومتغيراته يمنح تسهيلات أحيانا ويفرض قيود في أحيان أخرى بالاتجاه الذي يفرض ضرورة التعامل الدولي معها بصيغ تعظم ايجابياتها وتحد من سلبياتها.

والواقع الأمني الدولي يرتب انعكاسات أضحت عالمية الأبعاد ،حيث أصبح الأمن القومي العربي يتعرض لتحديات وتهديدات متنوعة ويرجع ذلك إلى أن المتغيرات الخارجية وآثارها لا تصبح قاعدة فاعلة إلا عندما تكون الأرضية الداخلية ملائمة. فنوعية هذه الأخيرة هي التي تخلق المنافذ التي يتجسد من خلالها التأثير الخارجي وتهديداته.[1]

2. واقع النظام الإقليمي العربي:

يرى البعض أن قيام النظام الإقليمي *العربي ارتبط بقيام جامعة الدول العربية سنة 1945 وتبرير ذلك يعود إلى أن هذه المرحلة أرست قواعد وسلوك أعضاء النظام. في حين يرى البعض الآخر أن النظام الإقليمي العربي يمثل حقيقة تاريخية–موضوعية سبقت في وجودها جامعة الدول العربية. وأن هذا البناء المؤسسي وجد بإرادة الدول المنشئة قصد تنظيم التعاون وأنماط التفاعل وصولا إلى أهداف مشتركة،

[1] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:«مفهوم الأمن القومي العربي »**دراسة الملف العربي– الأوروبي** ، ع.41 ،يناير 1996، ص 13.

* **النظام الإقليمي**: يمثل مجموعة من الدول الموجودة في منطقة جغرافية وتوجد بينها شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية وغيرها.

للمزيد أنظر : أحمد شلبي ،**العلوم السياسية وأصول التنظيم السياسي المحلي والدولي في عصر العولمة** (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث ط.1،2010)، ص. 540.

فوحدات النظام الإقليمي العربي وجدت قبل وجود الجامعة العربية التي تعد إحدى أدوات ضبط تفاعلات وحدات النظام وتقويم أدائها.

ظهرت عدة محاولات لبلورة معالم نظام عربي إلا أنها لم تنجح حتى سنة 1945 قيام جامعة الدول العربية إثر تصريح « **أنطوني إيدن** » * رئيس وزراء بريطانيا آنذاك والداعم لأي جهود عربية « لتحقيق تفاهم أو تقارب بين الدول العربية شريطة أن يحظى ذلك بموافقة العرب الجماعية »ويرجع البعض أسباب تقارب هذه الدعوة البريطانية إلى الآتي :[1]

1.وضع بريطانيا العسكري الصعب خاصة عندما قرر الفرنسيون الدخول بالحرب ولم يقرر الأمريكيين بعد خوض الحرب والسوفييت مرتبطون بمعاهدة عدم الاعتداء مع ألمانيا وجيوش المحور تزحف اتجاه مصر.

2. أحداث العراق بعد انتفاضة رشيد عالي الكيلاني التي كانت تعيش أواخر أيامها.

3. تنامي الاتجاه الوحدوي للفكر العربي وتكييف نضاله القومي باتجاه هذا الهدف.

فجاء الإعلان عن تشكيل جامعة الدول العربية في المؤتمر التحضيري المنعقد سنة 1944 بالإسكندرية والذي صدر عنه ما عرف ب « بروتوكول الإسكندرية » تضمن الأسس التي تقوم عليها الجامعة وفي سنة 1945 عقد مؤتمر في القاهرة ضم سبع دول عربية المؤسسة، وأعلن عن تأسيس الجامعة

* **أنطوني إيدن** : من مواليد 12جوان 1897 وتوفي في 14 يناير1977 رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، شغل منصب وزارة الخارجية في وزارة الحرب التي ألفها تشرشل1940-1945 ، ثم تولاها مرة أخرى 1951-1955،كان المحرك الأكبر لتحالف بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في شن العدوان الثلاثي سنة 1956 على مصر .واستقال بعدها.

[1] محمد المجذوب، **محاضرات في المنظمات الدولية والإقليمية** (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1983)، ص. 221.

ووقع ميثاقها في 22 مارس فأصبحت المنظمة الإقليمية العربية التي رعت العديد من نشاطات ووحدات النظام الإقليمي العربي وغدت مظهرا خارجيا للنظام العربي وهيكلا من هياكله.

وبعد قيام الجامعة العربية بدأ النظام يعبر عن جانب من فعالياته الرسمية عبر هذه المؤسسة التي قامت في ظل حركة التحرر العالمي بشكل عام والنزعة التحررية الاستقلالية التي سادت المستويين الرسمي والشعبي العربي بشكل خاص مما أكسب النظام طابعا ثوريا ،وقد تعزز هذا الطابع في سلوك النظام العربي وأخذ بعدا فكريا وشموليا بسبب ما شكله الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وبعض الأراضي من تحد فكري وعقائدي للنظام الإقليمي العربي.

وقد تمكن النظام الإقليمي العربي من التعبير عن ذاته في تلك المرحلة حيث بدأت الأطراف العربية ذات النفوذ الأكبر تفرض دورها لبلورة المواقف التوحيدية رغم افتقار النظام العربي للقوة الذاتية الكافية لضمان استقلال حركته بسبب خضوع معظم أجزائه لاحتلال أجنبي وتقليص حركته بسبب القيود العسكرية والتبعية الاقتصادية والنفوذ السياسي الأجنبي في المنطقة.[1]

كما سعى النظام الإقليمي العربي إلى بلورة موقف موحد اتجاه التحديات الداخلية كان أبرزها الوجود الإسرائيلي نظرا لخطورة وجوده استلزم ذلك توجيه معظم طاقات النظام الإقليمي العربي لمواجهته مما جعل النظام غير قادر على استغلال تلك الطاقات في تعزيز نموه فكان حافزا نحو سرعة تحقيق وبناء نظام إقليمي عربي.[2]

[1] منصور العادلي ،**موارد المياه في الشرق الأوسط** (صراع أم تعاون) (دار النهضة العربية ،1996)،ص.55.

[2] علي الدين هلال وجميل مطر، **العرب والعالم** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981)، ص. 74.

وفي ظل المتغيرات الدولية خاصة في ظل القطبية الثنائية ،فرض النظام الإقليمي العربي لذاته دورا فاستطاع أن يعبر عن هامش للحركة في ظل المعطيات الدولية آنذاك نتيجة زيادة إمكانيات النظام العربي السياسية خاصة مصر بعد ثورة جويلية 1952 وقياداتها الجديدة التي عمدت إلى تمركز سياستها في بؤرة السياسة العربية وأصبحت بؤرة استقطاب للحركة السياسية في الوطن العربي على مستوى أطراف منفردة أو بالنسبة لحجم التفاعلات الدولية وكثافتها في المنطقة، فازدادت سمة العنف بتفاعلات النظام العربي نحو التغير الجذري سواء في شكل النظم السياسية لوحدات النظام وتوجيهاته لطبيعة العلاقات بينها أو علاقاتها ببيئة النظام.

وكان نمط التفاعل مع النظام الدولي لا يقل ثورية، إذ لجأ بعض أطراف النظام العربي إلى الاستعانة بنظام القمة الدولية لتأييده في صراعاته مع أطراف أخرى في النظام ،في حين لجأت أطراف أخرى إلى تحدي القمة العربية وحلفاءها في العالم العربي كوسيلة لكسب تأييد الرأي العام العربي لإحداث تغيرات جذرية في النظام[1] وأصبح المد القومي الذي كان وراء تكوين النظام الإقليمي العربي وقيام مؤسسته الرسمية يتنامى في منتصف الخمسينيات وحتى نهاية الستينيات وتكللت جهوده بقيام تجربته الوحدوية « الجمهورية العربية المتحدة» سنة 1958 بين مصر وسوريا رغم انتكاستها في 28 سبتمبر1961. إلا أن الفكر القومي والسعي الجماهيري نحو أهداف الوحدة لم يعرف حدودا يستقر عندها حتى جاءت نكسة 5جوان 1967 شكلت بداية انحسار المد القومي.[2]

رغم انتكاسات النظام الإقليمي العربي فقد استطاع أن يقود مواجهة بينه وبين النظام الدولي ،إذ شكلت حرب أكتوبر سنة 1973ونتائجها تحديا إقليميا للنظام الدولي فضلا عن تأثيرات القوة الاقتصادية

[1] المرجع نفسه ،ص. 86.

[2] أمين هويدي ،**العسكرة والأمن في الشرق الأوسط** : تأثيرها على التنمية والديمقراطية (بيروت: 1991) ،ص.55.

العربية على النظام الاقتصادي الدولي حيث استطاع النظام العربي أن يعيد لذاته حضورا وتأثيرا دوليين عبر توظيف إمكانياته وطاقاته الاقتصادية في صراعه وتفاعلاته مما أكسبته موقفا اقتصاديا عبر زيادة موارده المالية بفضل ارتفاع أسعار النفط من جهة وقدرته على توظيف عناصر القوة المادية في تفاعلاته. ولقد كسبت هذه الزيادة رصيدا هائلا من تفاعلاته الخارجية مع النظم الدولية الأخرى.[1]

3.مظاهر ضعف النظام الإقليمي العربي:

لم تحقق الزيادة الهائلة لعائدات النفط للنظام درجة مناسبة من الفاعلية السياسية سواء بتفاعلاته البينية أو علاقاته مع الدول الهامشية أو بتطلعاته بما يتناسب مع هذه الزيادة بل أحدثت هذه الزيادة خللا في أهم الركائز الأساسية للنظام ،حيث تراجعت أطرافه ذات المنهج القومي عن موقع الصدارة أو الزيادة بتفاعلاته لصالح أطراف أخرى بترولية لا تعنيها قدرتها الأخرى على القيام بمهام القيادة فاعتلت النظام الإقليمي العربي أعراض بات يعاني منها أضعفت فعاليته وأبعدت المسافات بينه وبين تحقيق أهدافه العليا ومن بين ما اعتلى النظام :

1.غياب الإجماع العربي:

بدأت ملامحه تظهر مند سبعينات القرن الماضي ،إلا أن سقوط الإجماع العربي تجلى للعيان في مؤتمر قمة بغداد 1978 حيث غاب الإجماع العربي الكامل إزاء الموقف المصري وتوقيعه معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل 1977 مشكلا بذلك خروج غير مسبوق على الأسس القيمية والعقائدية للنظام العربي وصراعه مع إسرائيل،كذلك غياب الإجماع العربي عن الموقف العربي إزاء الحرب العراقية–الإيرانية 1980–1988 بين طرف عربي والآخر غير عربي مما يوجب على كافة الأقطار العربية بحكم الانتماء

[1] Peter Magold ,Super Power International in the Middle East ,(London,1978) ,P.44

القومي ومعاهدة الدفاع العربي المشترك أن تبلور موقفا عربيا موحد لصالح الطرف العربي (العراق)، إلا أن الواقع يثبت العكس انحياز لبعض الأقطار العربية إلى جانب إيران.

كما تجلى ذلك بوضوح خلال حرب الخليج الثانية إذ لم يشهد النظام الإقليمي العربي إجماعا حول الموقف الواجب اتخاذه بصددها. فبعض الأطراف العربية وقفت إلى جانب الحلفاء ضد العراق الطرف الفاعل في النظام العربي في حين وقفت أطراف أخرى إلى جانبه.

2. أزمة العلاقات العربية –العربية :

إن هذه الظاهرة لازمت النظام العربي منذ نشأته واستمرت معه كما شهدت تفاقما بمرور الزمن يرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها:[1]

عدم ثبات أولويات الأمن القومي وغياب المعايير الموحدة لتحديد مفهوم العدو.

لم يخل النظام العربي منذ نشأته وتطوره من عقبات حالة بينه وبين ذاته أو تثبيت مقوماته فبالرجوع إلى مرحلة النشأة نلتمس فجوة بين النداء الجماهيري ومشاريع القيادات السياسية الداعية لتوحيد أجزاء من الوطن العربي إضافة إلى الخلاف السياسي بينها.

خضوع معظم أطرافه لإرادات أجنبية كما أن بعض أطراف النظام بحكم توازنات معينة كانت تسعى لإعادة رسم الحدود وقد ساعدت عدة عوامل على تنافس أطراف النظام منها :

سهولة تغلغل أي طرف في شؤون الطرف الآخر بحكم التشابك الأسري. والقبلي عبر الحدود

[1] أمين هويدي ، «الأمن العربي المستباح »،**مجلة المنابر** ،ع.9 ، 1986، ص 13.

الجغرافية وبحكم الحافز القومي الوحدوي وضعف الشعور بالانتماء للدولة وعدم قدسية تلك الحدود.[1]

وقد استمرت هذه العقبات مع مراحل النظام اللاحقة بسبب غياب الديمقراطية على مستوى الأنظمة العربية واتساع الفجوة بين الجماهير العربية وقادة النظم السياسية زيادة عن استمرار الأطراف المناقضة للنظام الإقليمي العربي على الصعيد الدولي المتمثل في بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية و الغرب عموما وعلى صعيد الأطراف الإقليمية أبرزها **إسرائيل** في مخططاتها الرامية لعرقلة قيام نظام إقليمي عربي مستقل وطرح نظام مناقض له.

من خلال الأحداث التي شهدتها الساحة العربية اتضح فشل الجامعة العربية باعتبارها الإطار التنظيمي للنظام العربي ،إذ لم تثبت مقدرتها على تشجيع موجبات التكامل العربي لاعتمادها منذ انطلاقها على مبدأ السيادة هذا الأخير أصبح من أكبر معوقات عمل النظام بعد عجزه عن تكييف العلاقة بين السيادة القطرية وحتميات الأداء الناجح لمؤسسة النظام القومية[2] .

الأمر الذي زاد من احتمالات الخلافات العربية–العربية وتنوعها وجعل أغلبها عالقة دون حلول نهائية ،وغالبا ما تثار هذه المنازعات في أوقات يكون أحد أطرافها في أزمة إما داخلية أو مع إحدى القوى الدولية أو الإقليمية فيعد طرف عربي لاستغلال أزمة الطرف الثاني لتحقيق المكاسب مثال ذلك إثارة مسألة الحدود بين العراق وكل من الأردن والسعودية والكويت إبان الحرب العراقية–الإيرانية مما يجعل الحلول

[1] محمودي عبد القادر ،**النزاعات العربية –العربية وتطور النظام الإقليمي العربي** ،من 1945 إلى 1985 ، 2002 ، ص 52.

[2] محمد السيد سعيد، «هياكل العمل العربي المشترك، تجاوز أزمة النظام العربي»، **السياسة الدولية**، ع. 100 ،أفريل 1990، ص13.

غير نهائية ولا تأخذ شرعيتها وسرعان ما تتغير ظروف التسوية لصالح الطرف الثاني فتثار الخلافات ثانية وتتجدد الصراعات العربية– العربية.

لقد تزايدت الخلافات العربية في ظل العجز الوظيفي للجامعة ولم توفق في الحد من علاقات أطراف عربية مع أخرى إقليمية أو دولية بنيت بموجبها مشروعات ثنائية في الوقت الذي أخذت فيه الأقطار العربية بصياغات جديدة فبينما كانت الوحدة مطروحة كشعار وهدف في السبعينات والثمانينات ،ارتفعت بدلا عنها صياغات التضامن العربي أو التكامل العربي.[1]

3. جدلية توظيف الاقتصاد العربي :

رغم أن الفترة التي نشأ فيها النظام العربي اقترنت بالاتفاق إلى القوة الذاتية العربية على المستوى الرسمي بسبب القيود وحالة التبعية الاقتصادية والنفوذ السياسي الخارجي إلا أن مؤسسي جامعة الدول العربية أشاروا للعامل الاقتصادي كأهم عامل للتقارب والاقتدار العربي خاصة اكتشاف النفط في البلاد العربية.[2]

وقد زاد من الأهمية الاقتصادية على المستوى الرسمي قيام السوق الأوروبية المشتركة الذي تزامن مع قيام المؤسسة العربية والذي شجع بدوره الجامعة العربية لإرساء دعائم العمل الاقتصادي المشترك وابتدأت ذلك بتشكيل لجنة دائمة للشؤون الاقتصادية والمالية وإبرام معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة في أبريل 1950. إلا أن العمل الاقتصادي العربي المشترك لم يمضي في خط بياني متصاعد بل كان متدبدبا حيث شهد تحسنا في ظل تحسن العلاقات العربية وشهد انحسارا في ظل

[1] علي الدين هلال وجميل مطر، مرجع سابق، ص. 123.

[2] محمد لبيب شقير ،**الوحدة الاقتصادية العربية وتوقعاتها** ، ج.2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1986) ، ص. 85.

انتكاسات التضامن العربي وتراكم الخلافات السياسية [1] ويمكن إرجاع هذا التذبذب إلى أن الأقطار العربية عمدت إلى تسييس القضايا الاقتصادية والاجتماعية أي ربط القضايا الفنية والاقتصادية بأولويات الاعتبارات السياسية وإلى غياب أو تواضع دور النقابات والاتحادات المهنية والمجالس البرلمانية وعلى الهيمنة الكاملة للنخب الحاكمة على مجمل العلاقات والتفاعلات والقرارات [2] ،وكانت المشاريع العربية المشتركة تعاني من معوقات مختلفة بدءا من مرحلة التكوين والإنشاء مرورا بمعوقات ومشاكل مرحلة التنفيذ زيادة على معوقات مرحلة التشغيل الفعلي.

إن ما يميز النظام العربي رغم الاستقلال السياسي افتقاره للقوة الذاتية الكافية لضمان استقلال حركته الإقليمية أو الدولية بسبب خضوع جميع أطرافه للسيطرة الاستعمارية. الأمر الذي حال دون بروز أحد أطرافه بشكل مميز إلا أن ذلك لم يدم طويلا حيث برزت مصر بحكم إمكانياتها الاقتصادية والثقافية وموقعها الجغرافي إضافة إلى قيادتهما الجديدة بعد ثورة جويلية سنة 1952 ذات النهج القومي فطرحت مصر نفسها قائدا للنظام العربي وإزاء هذا التطور في النظام العربي استشعرت الدوائر المناوئة بخطورة المد القومي الذي اتسمت مسيرته بعلاقات التحرر والاستقلال وشهد تناسق سياسات قد تفضي إلى صور وحدوية، فحدث العدوان الثلاثي على مصر 1956 إلا أن العدوان أفرز نتائج غير التي رسمتها الأطراف المعتدية حيث أفرز واقعا عربيا يعبر عن إسناد مطلق لمصر حول خسارتها إلى انتصار سياسي كان له أصداء في العالم الثالث خاصة في الوطن العربي ،الأمر الذي مكن القيادة المصرية أن ترتقي بالتفاعلات العربية إلى درجة متقدمة وشاركتها في ذلك أطراف عربية أخرى.[3]

---

[1] سميح مسعود برقاوي ،**المشروعات العربية المشتركة –الواقع والطموح** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ،1988)، ص.9.

[2] محمد لبيب شقير ، مرجع سابق، ص. 110

[3] علي الدين هلال وجميل مطر، مرجع سابق، ص 50-53.

فبدأ النظام العربي يقترب من صيغ وحدوية بعد إدراكه لواقعه الخاص الذي أفرزته التجزئة يجعل من المستبعد على الأمة النهضة دفعة واحدة لتباين المتطلبات بين أقطاره وعليه كان لابد من حشد طاقات النظام لدعم أحد أقطاره ممن تتوفر فيه مستلزمات الدور الطليعي « رؤية ومنهجا قوميا مع قدرات مادية» حتى يستطيع هذا القطر أداء دور الدولة. ويكون حجر الزاوية لنهوض الأمة ومن دون ذلك فإن الشكوك سترافق أية محاولة منفردة لأن دور الدولة–القائد وأهداف النظام أكبر من أية قدرات منفردة ،هذه الحقيقة أسفرت عن أفضل النتائج على مستوى العمل القومي، حيث حشدت سوريا طاقاتها إلى جانب القيادة المصرية إلى الحد الذي حلت تنظيماتها الحزبية وهي البناء الجسدي لفكرها القومي وذلك نزولا عند متطلبات الوحدة وكانت آخر تجربة وحدوية تميز النظام العربي فأصبح التركيز على الأمن الوطني والسيادة الوطنية والاهتمام بالمصالح الخاصة لكل دولة ما يميز النظام العربي.[1]

يمكن استخلاص أهداف الأمن القومي العربي من المواثيق والإعلانات والقرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية ومجالسها المتخصصة على النحو التالي:

المحافظة على الأراضي العربية بحدودها الدولية المعترف بها ،المحافظة على الدين الإسلامي ،احترام سيادة الدول العربية ،المساهمة في حفظ السلم الأمن الدولي ،الحد من انتشار الأسلحة النووية ،حماية البيئة، تحقيق الأمن المائي ،تحقيق الأمن الغذائي ،الجاهزية لمواجهة الكوارث ،التنمية الشاملة ،التكامل الاقتصادي العربي ،المحافظة على الثقافة والهوية العربية.

ويمكن قراءة هذه الأهداف الأمنية في نصوص ميثاق الجامعة العربية الصادر في 22 مارس 1945 على النحو التالي:

[1] سعد الدين إبراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980)، .ص ص 20-21.

1. مبدأ التساوي في السيادة بين الدول والأعضاء وتظهر هذه المساواة في أكثر من بند من بنود الميثاق التي تنص على التمثيل بالتساوي في مجلس الجامعة ولجانها وعلى أن يكون لكل دولة صوت واحد وحق كل دولة في رئاسة الجامعة ومؤتمراتها.

2. مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء إذ نصت المادة الثانية من ميثاق الجامعة على احترام كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول ،وأن تتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها.

3. مبدأ منع اللجوء إلى القوة لفض المنازعات العربية إذ حرمت المادة الخامسة من ميثاق الجامعة العربية اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر.

4. مبدأ المساعدة المتبادلة، إذ نصت المادة السادسة على التدابير اللازمة لدفع العدوان الواقع على دولة عضو في الجامعة أو التهديد به.[1]

وجاءت الأهداف الأمنية العربية المشتركة مجملة في الإستراتيجية الأمنية العربية التي أقرها مجلس وزراء الداخلية العرب سنة 1983 والذي يجري تطويرها سنويا وهي كالتالي:

1.تحقيق التكامل الأمني العربي تبعا لوحدة الأمن العربي بهدي من الشريعة الإسلامية ،ذلك لأن الأمن الداخلي والخارجي لكل دولة عربية مرتبط بالأمن العربي الجماعي ،وأن الإخلال بالأمن الداخلي في أي دولة منها تتعدى آثاره بالضرورة إلى الإخلال باستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وقدرتها

[1] محمد الآمين البشرى ،**دور مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي** ،(ندوة علمية)، مركز الدراسات والبحوث ،قسم الندوات واللقاءات العلمية ،2009 ،ص ص. 8-9.

العسكرية مما يؤثر على محصلة القوة الذاتية للأمة العربية وعلى جهودها من أجل التحرير والتنمية والرخاء ومجابهة التهديدات التي تواجهها.

2. مكافحة الجريمة بكل أشكالها وصورها القديمة والمستحدثة في المجتمع العربي وتطهيره من مختلف أنواع الانحرافات السلوكية.

3. الحفاظ على أمن الوطن العربي وحمايته من المحاولات العدوانية للإرهاب والتخريب الموجهة من الداخل والخارج.

4. الحفاظ على أمن المؤسسات والهيئات والمرافق العامة في الوطن العربي وحمايتها من محاولات العدوان على سلامتها.

5. الحفاظ على أمن الفرد في الوطن العربي وضمان سلامة شخصيته وحقوقه وممتلكاته.

6. معالجة مشكلات الأقليات الدينية والعرقية.

7. تأمين الحدود الدولية مع الدول الأجنبية.

8. حماية المياه الإقليمية والممرات العربية.

9. تأمين سلامة مصادر المياه.

10. تأمين الثروات الطبيعية العربية بمختلف أنواعها.

11. الحفاظ على البيئة.

12. الحفاظ على الأجواء العربية وأعماق أراضيها وبحارها وحسن استغلالها.

13. الحفاظ على الثقافة العربية والإسلامية.

14. الحفاظ على العنصر العربي وتنميته.

15. الحفاظ على الشباب العربي وربطه بالتقاليد العربية وحسن تنشئته.

16. حماية المصالح العربية خارج الوطن العربي.

17. بناء قدرات أمنية عسكرية ومدنية لحماية أمن الوطن العربي الداخلي والخارجي.[1]

المبحث الثالث : تحديات الأمن القومي العربي.

يواجه الأمن القومي العربي تحديات مختلفة و متنوعة من زمن إلى آخر ومن حقبة إلى أخرى فهي تحديات فرضتها إما الظروف التاريخية أو الظروف الجغرافية ، وقد تنوعت ما بين التحديات السياسية و التحديات الاقتصادية و التحديات الأمنية،و التحديات الاجتماعية ومع تطور الزمان واختلاف الأنظمة التي تحكم حياة البشر واجهت تحديات من نوع مختلف ففي عصر العولمة الذي نعيش فيه . بدأت الأمة العربية تواجه تحديا جديدا وهو التحدي العلمي و التكنولوجي المتمثل بالثورة الهائلة في مجال الاتصالات و المواصلات و أثره على الأمن القومي العربي س نحاول الدراسة التفصيل في هاته التحديات في المطالب الآتية:

[1] المرجع نفسه ، ص 10.

المطلب الأول: التحديات الداخلية

1. سياسيا:

إن ظاهرة التجزئة * السياسية للكيان العربي وبروز الكيانات القطرية في العديد من البقاع العربية يمثل التحدي الرئيسي الذي جابه نهوض القومية العربية طيلة عقود ما بين الحربين العالميتين إلى حدود فترة نهاية الستينات و الذي حاولت أن تقدم عليه الحركة القومية إجابات سياسية تراوحت بين دعم الاستقلال الوطني لبعض الأقطار العربية التي كانت تحت وطأة السيطرة العسكرية الأجنبية وبين الإقدام على تجارب قومية و حدودية ،و إذا كانت البلدان العربية قد حصلت على استقلالها السياسي باستثناء فلسطين ،فان هذا الاستقلال لم يقد كما كان متوقعا إلى دعم الفكرة القومية و تحقيق برنامج التوحيد الكياني العربي بل قاد إلى تعمق النزوع القطري لهذه البلدان حديثة الاستقلال.[2]

وقد أدى واقع التجزئة إلى القصور في خطط التنمية وبالتالي خلق الفجوات الغذائية و المائية والأخطر من ذلك فقد الإحساس و الشعور بالأمن القومي العربي في كل جزء من أجزاء الوطن العربي ، كما تمثل الديمقراطية تحديا سياسيا مهما للأمن العربي، فغياب الديمقراطية في الأقطار العربية ينتج منه

* بالنسبة لواقع التجزئة في الوطن العربي فقد تعاقبت عليه الأحداث التي وحدت أجزاءه أحيانا ومزقتها أحيانا أخرى واستمر هذا الحال حتى نهاية الحكم العثماني وبعد ذلك تهافت الدول الأوروبية الاستعمارية المعاصرة والتي جزأت الوطن العربي إلى أجزاء تقاسمتها فيما بينها فبلاد الشام وتونس والجزائر والمغرب تحت سيطرة فرنسا ودول الخليج والعراق واليمن ومصر والسودان تحت سيطرة بريطانيا وليبيا والصومال تحت سيطرة ايطاليا.

[2] عبد الإله بلقزيز، «الأمن القومي العربي: مصادر التهديد وسبل الحماية» ،**المستقبل العربي** ،ع.135 ،1990 ، ص 151.

تغييب المشاركة الشعبية وبروز مشكلة الشرعية للأنظمة الحاكمة. مما يؤدي إلى وقوع تلك الأنظمة في مأزق وتناقضات ويكثف من نمو ظواهر التطرف السياسي والديني.[1]

كما يعرف الوطن العربي الكثير من النزاعات و الصراعات و الخلافات لكن أهمها وأقواها تأثيرا في إبعاد وقطع كل جهد مخلص يسعى لإيجاد سبل ووسائل للتقارب والتعاون بين الدول العربية ولم شملها في إطار عمل عربي مشترك هي منازعات الحدود ،والتي ترجع لعوامل خارجية وفي مقدمتها الاستعمار وما أحدثه من تجزئة في الوطن العربي والتي وضعت المصالح المتبادلة لهذه الدول في موقف حرج ومتأزم لفترات زمنية طويلة وعوامل أخرى تخص الشأن الداخلي أو مجال التعاون فيما بينها .

كما تعرف أغلب الأنظمة السياسية العربية نقصا في عناصر القوة ال لازمة لحماية الشعب وصيانة الاستقلال والسيادة ومواجهة تحديات العصر ومستلزماته ومتغيراته المتصلة الحلقات والتي منها على وجه الخصوص الفعل السياسي المتمتع بالديمقراطية واحترام القانون والذي من خلاله تستطيع الأمة حماية ثوابها.

كما أن الديمقراطية في الحقيقة لا وطن لها لذلك نراها اليوم تجتاح العالم كله ، لكنها عندما تصل إلى شواطئ البحر العربي تتكسر والسبب يعود لكون أغلب الأنظمة السياسية العربية لم تستوعب بعد فعاليتها وفوائدها ومزاياها بالنسبة لتطور الدول والمجتمعات ،وأن تكريسها كنهج ثابت في مسيرتها هو مقدمة لجميع التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومصدر قوة وجدار يمنع كل ما يعرقل استقرارها وأمنها ونهضتها في كافة المجالات إنما بعبيي آخر تعني :

[2] عباد محمد سمير، **مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص:علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص.115.

1. التخلي عن الخوف كأداة والطغيان والاستبداد كوسيلة في الممارسة فأي نظام يتبنى سياسة الخوف كوسيلة لاستمراره لن يعمر طويلا و إن كانت هاته السياسة في طريق الزوال في الوطن العربي . فإن المطلوب من الدارسين و الباحثين إظهار مخاطرها على الأمن والاستقرار الاجتماعي إن هي عادة بوجه آخر طائفي أو عرقي أو مذهبي.

2. إزالة حالة الاحتقان المتراكمة في الشارع العربي الغاضب والمحيط بسبب اتساع الهوة بينه و بين أنظمة الحكم القائمة على شؤونه وذلك لن يتم ما لم تعتمد تلك الأ نظمة على المؤسسات بدل الأفراد لكون عنصر الزعيم والقائد قد زال.

3. اعتماد أفضل ما ابتدعه الفكر الإنساني حتى الآن كأداة للتغيير واكتساب الشرعية التي تقوم على رضا المحكومين من خلال الاستجابة لمطالبهم وتبني قضايا المجتمع بشكل عام وتطلعات المواطن بشكل خاص وذلك في ظل احترام القانون والعدل.

4. الأقدر على تحقيق مشاركة سياسية فعالة منتجة للتداول السلمي على السلطة واحترام التعددية والحريات الفردية والجماعية في إطار الالتزام بأحكام القانون الإنساني الدولي لحقوق الإ نسان وغيرها من العهود الخاصة بحقوق الإنسان.[1]

كما أدت العديد من الخلافات و الصراعات الداخلية في العديد من البلدان العربية إلى قيام الحرب الأهلية، فكانت سببا لمحاولات التدخل تحت غطاء تأثير تلك النزاعات و الصراعات على الاستقرار والأمن

[1] عبد الحميد دغبار،**جامعة الدول العربية والأمن القومي العربي**: معالم التغيير وآمال التغير (الجزائر : دار هومة للطباعة والنشر ،2011) ،ص ص. 252 – 257.

القومي والإقليمي والدولي ، هنا تبقى الإشكالية قائمة على علاقة المجتمع بالدولة في الوطن العربي التي لابد أن يحكمها العمل السياسي القائم على الفعالية واحترام الثوابت والمتشبع بالديمقراطية باعتبارها تمثل :

1. ذلك الجانب المشرق والأثر الواضح في الإجراءات والأساليب والكيفيات التي تعتمدها الدولة في إدارة الشأن الداخلي العام.

2. مصدر الشرعية لنظام الدولة وطوق نجاة للمجتمع كونها تستمد أبعادها و غاياتها من العدل وعدم الذوبان في محيط الصراعات بكل صورها الداخلية و امتداداتها الإقليمية.

3. الأداة الأسلم لخلق الجو المناسب للاختيار الذي يضمن الحقوق و الحريات السياسية منها الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية.

وبالتالي تعتبر ممارسة فعلية ناضجة قائمة في حقيقتها على العدل والمساواة وهدفها خدمة الصالح العام فمتى تدرك وتؤمن الأنظمة السياسية في الوطن العربي أن وحدة الشعوب هي ملك لها وحدها ولا يشاركها في ذلك أحد، وأن التحدي الأكبر لها يمثل أساسا في ميلاد المشروع العربي القومي الم تقتع بالشفافية و الوضوح و الواقعية والمتسم بالاستمرارية والفاعلية والقدرة على تحقيق أكبر قدر من الأهداف الإستراتيجية للأمة.[1]

2. اجتماعيا:

إن التكوينات الدينية و العرقية و اللغوية المتنوعة التي تنطوي عليها المجتمعات العربية ليست خاصة بهذه المجتمعات دون غيرها بل إن هذه الظاهرة موجودة في معظم المجتمعات إن لم يكن كلها وهي ظاهرة

[1] المرجع نفسه ،ص 266.

لا تطرح في المجتمعات المشكلات نفسها التي تطرحها كتلك التي تشهدها بعض البقاع العربية والتحدي الطائفي بقدر ما كان حصيلة موضوعية لا نخراط عقد الأمة وتراجع مبادئها القومية والتوحيدية ، ف إنه يشكل قاعدة لتخريب أمنها.

واجتماعيا فإن حقوق المواطن في الوطن العربي مهضومة ومنقوصة ،فنسب الأمية بلغت حدا خطيرا من التدهور والحقوق الصحية منهارة بصورة رهيبة والبطالة زحفت لتمس خريجي الج امعات والكفاءات المهنية المتوسطة والعليا و أوضاع السكن زادت مشاكلها كما هو واقع اليوم الخلافات والصراعات الداخلية في السودان والصومال والعراق واليمن وليبيا بشكل واضح استفحالا ،ولم يعد من الممكن في ظل انسداد الآفاق الاجتماعية أن يطمئن مجتمع ما على أمنه وكما يولد المأزق الاجتماعي ظاهرات التمرد والانحراف واليأس والانسحاب القيمي من المجتمع، فهو يولد بالضرورة ظاهرات التطرف في الأفكار والممارسات.[1]

ونتيجة ضعف الأنظمة العربية والتعامل مع الحركات الدينية واحتواء نشاطها المدعم والمؤطر خارجيا ودوليا مكن ذلك هذه التيارات من استغلال المشاكل الاقتصادية والاجتماعية خاصة البطالة والتهميش إلى الانحراف والتطرف والعنف، وقد شكل ضعف النسق العربي ليس فقط التعامل مع الحركات الدينية داخل الوطن العربي ،بل حتى في التعامل مع أصول ومصادر تأطيرها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ،ضعفا أدى في المرحلة الأولى إلى المساس بالأنظمة العربية في ذاتها نتيجة النشاط الإرهابي، وفي المرحلة الثانية

[1] عبد الإله بلقزيز ،مرجع سابق ،ص. 152.

انقلب هذا النشاط حتى على الدول الغربية التي شكلت أساسا الحركات الدينية في الوطن العربي وخاصة العالم الإسلامي.[1]

التحدي العلمي والتكنولوجي:

1. البحث العلمي:

رغم الثروات المادية والمالية المتوفرة في عالمنا العربي إلا أن الإنفاق على البحث العلمي لا يزال قاصرا إذ تخصص البلدان العربية 0,2%من الناتج الوطني الإجمالي للبحث والتطوير وقد صرح الدكتور **طه النعيمي** الأمين العام لاتحاد مجالس البحث العلمي العربية في فبراير 1999 أن ميزانية البحث العلمي في الدول العربية تتراوح بين الصفر وبين 0,5 % من الناتج القومي الإجمالي وبعض الخبراء يصل بهذه النسبة إلى 0,7% وهي أرقام ضئيلة جدا وتتجلى مشكلة البحث العلمي في الوطن العربي في :

1. قلة عدد الباحثين مقارنة بالمستوى العالمي ،كذلك عدم وجود قاعدة علمية وبنية تحتية تساعد على إجراء البحوث والدراسات العلمية ،غياب الأبحاث العلمية التي تركز على موضوع التكنولوجيا والعلوم البحتة التي تواكب الثورة العالمية الفائقة ،وضآلة حجم الإنفاق المالي على البحث العلمي رغم غنى المنطقة العربية ،أما بالنسبة لعلاقة البحث العلمي بالأمن الوطني تسعى القوى الكبرى لإبقاء الدول العربية متخلفة علميا وبقاءها مستهلكة وليس منتجة ،إضافة إلى عامل آخر وهو هجرة العقول العربية إلى الغرب ،كذلك غياب التخطيط الدقيق والسياسات العلمية الناجحة.

[1] بيان العساف ،**انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص : علاقات دولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،فرع العلاقات الدولية،جامعة الجزائر ،2005 ،ص50.

2.ضعف الترجمة والقراءة والتأليف:

تعاني حركة الترجمة العربية من الضعف وتشكل تحد كبير للأمن القومي العربي ،فالترجمة في الوطن العربي ضعيفة حيث كان متوسط الكتب المترجمة لكل مليون شخص من العرب في السنوات الأولى من الثمانينيات يساوي 4,4 كتاب أي أقل من كتاب واحد كل سنة .كما يعاني الإنتاج الأدبي من قلة عدد القراء بسبب الأمية حيث أشار الأمين العام للجامعة العربية "عمرو موسى" إلى أن تقارير الرصد الدولي للتربية أظهرت وجود 100 مليون أمي وتقدر نسبة الأمية العربية عند النساء 64 % من السكان ما يشكل عائقا كبيرا أمام الأمن القومي العربي. ناهيك عن ضعف القوة الشرائية للقارئ العربي حيث أن معدل قراءة المواطن العربي سنويا يقدر بربع صفحة فقط. وأن كل من 20 عربي يشتركون بقراءة كتاب واحد فقط كل سنة. كما أظهرت الدراسة أن ما يترجم في العالم العربي كله أقل مما يترجم في اليونان وحدها.

إن وجود الخلل في الأمن العلمي يعني اختلال منظومة الأمن برمتها ذلك أن العلم يحقق الأمن العسكري والسياسي والاقتصادي والغذائي والصحي.... وأي قصور في العلم يعني تهاوي عناصر الأمن.[1]

3. اقتصاديا:

لا يزال الحديث عن اقتصاد عربي موحد أو حتى عن تكامل اقتصادي عربي أمرا غير واقعي. فالوضع الاقتصادي السائد في الوطن العربي تسوده مظاهر القطرية المتخبطة ويغيب عنه التخطيط القومي المتكامل الشامل الذي نص عليه ميثاق جامعة الدول العربية والاتفاقيات الاقتصادية العربية. ويمكن إبراز العديد من الإشكاليات المتعلقة بالجانب الاقتصادي للأمن القومي العربي **منها** :

[1] هايل عبد المولى طشطوش ،مرجع سابق ، ص ص 173 - 182.

1.أزمة التنمية:

يعتبر التحرر من الاستعمار عنصر أساسي من عناصر التنمية بما يعني أن الاستعمار له دور كبير في أزمة التنمية التي يعاني منها الوطن العربي، وقد اقترن الاستعمار أولا بالرأسمالية الصناعية التي نهبت ثروات الوطن العربي ثم اقترن بعد ذلك بالرأسمالية الاحتكارية التي احتكرت أسواق هذه الدول واستغلتها في تصريف الفائض من إنتاج أوروبا الصناعي .

واستمر الاستعمار حتى منتصف القرن 20 تقريبا وأول ما فعله الاستعمار هو تفتيت المنطقة وتقسيمها إلى عدة دويلات وأقام نشاطات ومؤسسات أكبر اتساعا ،فأحدث بذلك تغييرات في التكوينات الزراعية وتم اندماج أكبر في الاقتصاد الأجنبي .وفي هذه المرحلة تعمق تشويه الاقتصاد العربي واتخذ النمو الاقتصادي طريقا ملتويا بتركزه في القطاع الزراعي وفي مجال إنتاج المواد الأولية وبعض الصناعات الاستهلاكية أو التحويلية البسيطة أو الخدمات المصرفية الوسيطة بين الدول الاستعمارية والدويلات العربية وبالتالي فاستغلال الموارد في كل دولة عربية لم يتم بشكل صحيح وفعال بما يحقق المصلحة الوطنية.

وبعد الاستقلال السياسي للدول العربية استمر الاستعمار في إعاقة التنمية في الوطن العربي عن طريق التبعية التي ربطته بالاقتصاديات الغربية ،ومن خلال استخدام الكيان الصهيوني في فلسطين كسيف مسلط على تجارب التنمية الناجحة وساعد على ذلك الطبيعة الانعزالية للمحاولات التنموية العربية ،فقد أسفر الخط الانعزالي للتنمية وهو الخط الذي ساد عن تعزيز صلة الأقطار العربية بالسوق العالمية وزيادة الارتباط العضوي بها ، واتخذ التكامل العربي مع السوق العالمية أشكالا عديدة : هناك التكامل على مستوى الإنتاج عبر سياسة التصنيع للتصدير واستيراد التكنولوجيا المتقدمة ،وهناك التكامل على مستوى

التجارة الخارجية عبر قنوات التجارة الدولية المغلقة التي تنشر فروعها وتحكم تكامل المنطقة العربية مع المراكز الصناعية العالمية وأخيرا التكامل على مستوى المال من خلال الشبكات المالية والدولية الوثيقة الصلة بالمشروعات الصناعية المتعددة الجنسية وهي الشبكات التي فرضت استخدام المال العربي في إطار الدورة النقدية والمالية العالمية من خلال مؤسساتها بما يؤكد اندماج المنطقة العربية في عملية تدوير رأس المال.

كما تعاني الأقطار العربية النفطية من وطأة التركيز على النفط الخام باعتباره عصب الاقتصاد في الوطن العربي وشهدت حقبة النفط في بدايتها انجازا مهما على صعيد تصفية الأشكال التقليدية للسيطرة الاقتصادية الاستعمارية على النفط العربي وتحقق ذلك عن طريق إجراءات التأميم الشامل أو الجزئي والتحول إلى المشاركة بدلا من حقوق الامتياز للاحتكارات النفطية الغربية ،كما تجلى هذا في تمكن بلدان الأوبك من تحقيق طفرة واسعة نحو نيل أكبر قدر من عائدات نفطها ،حيث انتزعت حق تحديد وتغيير أسعاره وحجم إنتاجه من القبضة المطلقة للشركات النفطية والبلدان الغربية ،واستفادت في هذا من ظروف الحظر الجزئي لتصدير النفط العربي إبان حرب أكتوبر 1973 وبرز أبعاد الاعتماد المطلق للدول الرأسمالية على هذا النفط ،وتمكنت الدول العربية المصدرة للنفط بين أكتوبر وديسمبر 1973 من رفع أسعاره من 3 دولارات إلى 12 دولار للبرميل الواحد ثم إلى 34 دولار سنة 1981 وزيادة إنتاجه كما رفعت أنصبتها من النفط المستخرج على حساب أنصبة الشركات الأجنبية. كل هذا أدى إلى ارتفاع عائدات تصدير النفط العربي للبلدان العربية وإلى زيادة الفوائض المالية المتراكمة المملوكة لبعض الدول العربية المصدرة للنفط ،وبالتالي هذا الفائض الريحي فرصة للإسراع بعملية التصنيع المستقل في الوطن العربي. فسيطرة الدول العربية ظاهريا على هذه الثروة النفطية كشفت عن إرادة الدول الصناعية لمعظم هذه الثروة فعليا وفي ظل الظروف

السائدة الداخلية والخارجية ،الذاتية والموضوعية ومن خلال تدهور [1] شروط التبادل التجاري بين النفط والسلع المصنعة المستورة من الغرب والتعاظم غير الرشيد للواردات العربية من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية والاستيراد العربي من السلاح وتزايد أرباح الشركات الغربية متعددة الجنسيات ...،تمكنت البلدان الصناعية المستوردة للنفط العربي من استرداد القسم الأعظم من مدفوعات النفط.

فعملية التنمية في الوطن العربي لا تزال متعثرة ويعود ذلك إلى الانخراط في علاقات تبعية وغير متكافئة في إطار المنظومة الدولية بما يؤكد الاستلاب الحضاري وتهديد الأمن التنموي العربي المتمثل في التبعية الاقتصادية والمالية والتكنولوجية.[2]

إضافة إلى ما سبق يمكن توضيح بعض العناصر فيما يتعلق بالتحديات في المجال الاقتصادي :

1. التبعية العربية للاقتصاد العالمي وبطء عملية التنمية الاقتصادية واتخاذها طابعا قطريا .

2. غياب التطور الشامل وغياب التنسيق التجاري والإنتاجي بين الأقطار.

3. توظيف رؤوس الأموال العربية وهروبها خارج الوطن العربي ،وتشير بعض الإحصاءات إلى أن ما يزيد عن 800 مليار دولار من أموال العرب موظفة في الخارج وأنه مقابل 13 دولار عربي يستثمر داخل الوطن العربي ، يستثمر 75 دولارا عربيا في الخارج وهو ما يؤدي إلى حرمان الاقتصاد العربي من أموال هائلة يمكن الاستفادة منها لتدعيم البنية الاقتصادية والعسكرية للأمن القومي العربي.

[1] محمد نصر مهنا، **مدخل إلى الأمن القومي العربي في عالم متغير** (الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث، 1996)، ص ص.156-158

[2] أحمد فارس عبد المنعم، « الاستعمار والتبعية وأزمة التنمية في الوطن العربي»، **شؤون عربية**،ع.29 ،مارس 1992.

4. يعاني الوطن العربي من أزمة حقيقية في مجال أمنه الغذائي وتتضخم هذه المشكلة يوما بعد يوم نتيجة الزيادة الكبيرة لعدد سكان الوطن العربي المرفوق بنقص واضح في الإنتاج خاصة المواد الغذائية الضرورية. إذ تبين الدراسات المتخصصة أن الوطن العربي بجميع أقطاره شهد في العقود الثلاثة الأخيرة زيادة كبيرة في الهجرة من الأرياف إلى المدن ،كما أن الأقطار العربية أصبحت مع أوائل السبعينيات من أكبر مناطق العالم استيرادا للمنتجات الزراعية وأكثرها اعتمادا على الخارج في توفير احتياجات السكان من الغذاء. وقد جاء في دراسة « للمنظمة العربية للتنمية الزراعية » أن الزراعة لا تزال تعاني من التخلف في كثير من جوانبها ويعد العالم العربي منطقة العجز الغذائي الأول في العالم.[1]

المطلب الثاني : التحديات الإقليمية (دول الجوار الجغرافي)

يحيط بالوطن العربي عشر دول إضافة إلى إسرائيل وهي : إيران ، تركيا ، آسيا ، أثيوبيا ،أوغندا ، زائير ،إفريقيا الوسطى ، التشاد ، مالي والنيجر ، السنغال. تمثل دول الجوار الجغرافي المباشر كما تمثل المجتمعات التي على العرب التعامل معها هاته الدول تتسم بجملة من الخصائص المشتركة يمكن إجمالها فيها فيما يلي:

1. **دول غير رئيسية في النظام الدولي:**

بمعنى لا يوجد بين هذه الدول دولة عملاقة بمعايير القوة التقليدية المتعارف عليها في النظام الدولي سواء من حيث المساحة أو عدد السكان أو القوة العسكرية سواء التقليدية أو النووية أو القاعدة الصناعية أو الاقتصادية المؤثرة في النظام الاقتصادي العالمي ،لكن هذا لا ينفي أن بعضها يشكل قوى إقليمية ذات

[1] رجائي سلامة الجرابعة ،مرجع سابق ، ص ص. 29- 30.

تأثير فيما يسمى بمنطقة الشرق الأوسط وهي إيران ، تركيا ، أثيوبيا. وتتمثل الأهمية الإقليمية لهذه الدول كونها زاوية عدد من عناصر القوة النسبية تشكل دولا متوسط مقارنة بباقي دول الجوار الجغرافي.

2. دول تنتمي إلى العالم الثالث:

تندرج دول الجوار الجغرافي جميعها في إطار مجموعة الدول المعروفة باسم العالم الثالث، ويمكن وضع ثمانية منها في إطار التسمية الجديدة «**العالم الرابع**» والتي ينخفض فيها نصيب الفرد من الناتج القومي انخفاضا ملحوظا. وتبقى دولتان (تركيا ،إيران) لها أداء اقتصادي مميز واستنادا لمفاهيم العلاقات الدولية المعاصرة فإن دراسة علاقات العرب بجيرانهم تدخل في إطار أربعة مداخل أهمها : المدخل الجيوبوليتيكي حيث يتعرض لعلاقات العرب بدول الجوار الجغرافي إلى أبعاد رئيسية أهمها البعد التاريخي ،فالخبرة التاريخية لهذه العلاقة التاريخية تشهد تراكم الشكوك المتبادلة والتوتر لفترات طويلة يمكن أن يتحول إلى صراع شامل يصل لحد الحرب الشاملة. كما حدث بين العراق وإيران .لكن بين التوتر والحرب هناك عدة أشكال من الصدام فضلا عن وجود مصالح عربية مهددة لابد من حمايتها أو التقليل من درجة التهديد وهناك أيضا مصالح عربية مهددة يتعين التوصل إلى أساليب ملائمة لوقف الإهدار المستمر وإعادة بلورتها مما يؤدي إلى زيادة القوة العربية. كما يؤكد الواقع أن هناك مصالح عربية يمكن تحقيقها وأخرى يمكن المحافظة عليها ذلك من خلال التوصل إلى أسلوب يتلاءم مع الواقع الدولي الجديد ،لكن الخبرة العربية المعاصرة هي خبرة مخيبة للآمال لأن المحصلة النهائية للنشاط العربي كانت سلبية قياسا بمدى تحقيق الأهداف والمصالح والمهم الآن هو كيفية تطويع الواقع العربي كي يحقق أكبر قدر ممكن من المصالح العربية.[1]

[1] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص ص 139 - 141.

لقد كانت المتغيرات العالمية الجديدة نتاجا لعدة ظواهر تبلورت خلال فترة الثمانينات ثم تفاعلت وأدت إلى الشكل الجديد للمجتمع الدولي ،فالدول الإفريقية هناك تغيرات طرأت على العلاقات الدولية حيث انتهت الحرب الباردة واختفت قضايا الاستقطاب الدولي بين المعسكرين (الشرقي ،الغربي) ،وما ارتبط بهذا الصراع من قضايا وسياسات التبعية والحرب بالوكالة والمؤتمرات والاختراق والأحلاف العسكرية كما انتهت سياسية عدم الانحياز ،أصبحت جميع الدول الإفريقية تتمتع بالعضوية في المنظمات العالمية والإقليمية.

كما برز عامل آخر بالغ الأهمية هو تراجع مرحلة التعاون العربي الإفريقي لبناء علاقات متميزة خاصة على المستوى الجماعي بين الدول العربية والدول الإفريقية عبر علاقات بين الجامعة العربية [1] ومنظمة الوحدة الإفريقية وفشل المشروع المشترك منذ مؤتمر القمة العربي الإفريقي سنة 1977 في القاهرة وبقيت العلاقات الثنائية بين الدول العربية والإفريقية والتي يجب البحث عن كيفية دعمها وحسن استثمارها لصالح الطرفين في إطار المتغيرات الدولية على مستوى القارة الإفريقية ،وقد حدث تغير شامل على الجانبين العربي والإفريقي لمفاهيم وتصورات وقضايا التنمية التي استقطبت الجزء الأكبر من العلاقات والمؤتمرات الدولية على مستوى القارة الإفريقية استنفدت كمية ضخمة من المعاونات والمنح ،كما تشهد الدول الإفريقية تغيرات اجتماعية عميقة من حيث التوجهات والمبادئ والتجارب أبرزها طبيعة تركيب النخب الحاكمة المسؤولة عن سياسة الدول الإفريقية الداخلية والخارجية.

مما سبق فإن العلاقات الدولية والمجتمع الدولي وما طرأ عليهما من تغيرات أدت إلى التأثير على مفهوم ومضمون الأمن القومي العربي ،فدول الجوار الإفريقية أصبحت تمثل اهتماما للأمن القومي العربي

[1] المكان نفسه.

من ثنايا الاقتناع أن الدول العربية تتعامل مع دول الجوار الإفريقي على أساس التعاون والمصالح المتبادلة كعامل أساسي للأمن القومي وليس الشعور بأن هناك تهديد من قبل هذه الدول. بمعنى الفكر العربي ينظر للعلاقة بين العرب ودول الجوار على أنها علاقة صراعية تمثل تهديدا بشكل أو بآخر للأمن القومي العربي.[1]

لعل أهم إفرازات المتغيرات الدولية على الوطن العربي هو تصاعد دور دول الجوار الجغرافي على حسابه هذا الاختلال يزيد من أطماع القوى الإقليمية ويحفزها على تحقيق طموحاتها ومصالحها على حساب الأطراف العربية بالعدوان عليها أو استباحة أمنها عبر وسائل عديدة كالتحدي على الموارد المائية أو التدخل في الشؤون الداخلية لها أو زعزعة استقرارها وإثارة الفتن والانقسامات القومية المذهبية الطائفية ومحاولة امتلاك القدرة على تحديد نمط التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية بين الأقطار العربية حيث تصبح هي المحدد الرئيسي للعلاقات بما فيها التفاعلات العربية – العربية – الأمر الذي يعني [2] أن مضمون علاقات دول الجوار مع الوطن العربي يؤطرها الخلافات والتوترات عبر محاولتها فرض منظورها وتصوراتها ،ومن بين دول الجوار الجغرافي نكتفي بالإشارة إلى كل من إيران ، أثيوبيا ، اريتيريا ،تركيا ودور كل منها كمصدر تهديد للأمن القومي العربي.

[1] المرجع نفسه ، ص ص. 142 - 143.

[2] خليل إبراهيم حجاج ، محمد أحمد المقداد ، وصايل فلاح السرحان ،«أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: 1990-2010 »،**دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية** ،المجلة 40 ،ع.2 ،2013، ص. 387.

1. إيران:

تتصل إيران مع الدول العربية بريا من خلال حدودها مع العراق وبحريا عبر حدودها مع دول الخليج العربية الست،وقد استفادت إيران من حرب الخليج الأولى من خلال تخلي العراق عن مطالبتها بالسيادة على «**ممر شط العرب** » وهو ما أدى إلى زيادة النفوذ الإيراني وعودة الأوضاع الإقليمية لصالحها وما عزز هذا الوضع هو ما أسفرت عنه حرب الخليج الثانية ،حيث نشطت إيران في تعزيز دورها الأمني بمنطقة الخليج والتطلع لدور إقليمي رئيسي من خلال طرحها للعديد من القضايا الأمنية التي تشكل محل خلاف من جانب الأمن العربي حيث ظهرت جملة من التهديدات والمخاطر الإيرانية على الأمن العربي يمكن رصد تجلياتها من خلال النقاط التالية :

1) أعطت إيران لنفسها حق الفيتو في أي ترتيبات أمنية في منطقة الخليج العربية بما يخدم طموحاتها الأمنية فقط.

2) اعتناقها لايدولوجيا متطرفة تدعم من خلالها حركات التطرق والعنف.

3) إتباع سياسية فرض الأمر الواقع بالنسبة لقضايا الجزر الإماراتية المحتلة .

4) التهديد بإغلاق مضيق هرمز خاصة عند قيامها بمناورات عسكرية بالمضيق والخليج خلال الفترة الممتدة من سنة 1992 - 1997 .

5) اتخاذ سياسة مضادة للسياسة العربية في توجهها نحو الصراع العربي الإسرائيلي.[1]

[1] مريم قروشي،**الأمن القومي العربي بعد نهاية الحرب الباردة الواقع و الآفاق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013-2014، ص ص.127 - 128

إن صراع العرب وإيران له من المقومات التاريخية والسياسية والقومية ما يجعله صراعا مفتوحا ومتجددا وقد نقلت الحرب العراقية –الإيرانية هذا التحديد من طور الاحتمال إلى حيز الواقع بكل معطياته وأحكامه القاهرة لتزيد من تعميق الحساسية بين الوطن العربي وإيران ،فالحساسية بين العالمين العربي والفارسي تنحدر من فترات متقدمة في التاريخ الإسلامي ،وقد تجلت أطماع إيران منذ وقت مبكر لتأتي جملة من الوقائع السياسية والعسكرية الميدانية معبرة عنه. منها احتلالها إقليم عربستان سنة 1925 واعتبارها البحرين خلال فترة الانتداب البريطاني جزءا من الكيان الإيراني. لدرجة أنها أعلنت في أكتوبر 1957 أن البحرين هي المديرية الرابعة عشرة من إيران وخصصت لها مقعدين في مجلس النواب الإيراني ،كما قامت باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث * سنة 1971 وإصرارها على تسمية الخليج العربي بالخليج الفارسي ،ولم ترتبط الأطماع الإيرانية بنظام الشاه الذي عرف عنه تعطشه الشديد للعب دور إقليمي إستراتيجي مواز للدور الإسرائيلي فحسب بل تبين أن رجال الذين تولوا السلطة من بعده ما فتئوا يعبرون سياسيا عن البرنامج الإقليمي الشاهنشاهي نفسه ،فضلا عن التهديد الإيراني العسكري الذي مورس ضد العراق ودول الخليج فهناك تهديدا استراتيجيا إيرانيا آخر للأمن العربي يتخذ الإيديولوجية سلاحا وهو ما ثبت خلال عقد الثمانينات مع الاجتياح المذهبي للبنان وتصاعد حركات التطرق الديني ،فإيران تفتح الحرب من الداخل ،داخل الكيانات العربية وليس من جبهة خارجية كما يحدث على الواجهة العسكرية.[1]

يمكن القول أنه في ضوء التوازنات الراهنة تبقى إيران حاضرة بعمق في تطورات المنطقة الحالية وحتى المستقبلية وهذا نظرا لحقيقة مفادها امتلاك إيران لمقومات لعب دور إقليمي سواء من الناحية البشرية أو الموقع الجغرافي أو امتداداتها التاريخية وهو ما يشكل تأثيرا غير منقطع على حوارها العربي خاصة منطقة

* الجزر الإماراتية الثلاث:"طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى"

[1] عبد الإله بلقزيز ، مرجع سابق ، ص 150.

الخليج العربي كمجال تطبيق عملي لطموحات إيران الذي يصطدم بمصالح دولية كبرى ومخاوف عربية وإقليمية.[1]

2. إثيوبيا:

لإثيوبيا مطامع إقليمية في دول الجوار الجغرافي العربي فقد احتلت أراضي عربية مثل اريتيريا وخاصة حربا ضد الصومال منذ الستينيات ،كما تمارس ضغطا على السودان وتهدد وحدته الوطنية بدعمها الحركة الانفصالية في الجنوب وتطمع أيضا في فصل أراضي السودان وضمها إليها وقد مارست أثيوبيا تهديدا خطيرا على الأمن الاقتصادي لمصر والسودان من خلال تحكمها حوالي 59% من مياه النيل.[2] حيث تشير بعض التقديرات أن أكثر من 80% من مياه النيل التي تصل إلى مصر تأتي من المرتفعات الأثيوبية مما يعني أن العلاقات المصرية – الإثيوبية هي بحكم الضرورات الطبيعية مسألة حياة أو موت.[3]

وبسبب أن مياه نهر النيل تنبع من جبال أثيوبيا فإنها تعتقد لأن من حقها التصرف في المياه الواقعة على أراضيها دون اعتبار للاتفاقيات * المنظمة للحقوق المائية بين بلدان حوض النيل **، ولا يقتصر

---

[1] مريم قروشي ،مرجع سابق ، ص 129.

[2] رجائي سلامة الجرابعة ، مرجع سابق ، ص 54.

[3] إبراهيم سليمان عيسى، **أزمة المياه في العالم العربي المشكلة والحلول الممكنة** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط.1 ، 1999)، ص108.

* من بين هاته الاتفاقيات: اتفاقية بين مصر و السودان سنة 1959

** **نهر النيل**: يزيد طوله عن 6800كم و مساحة حوضه 3 مليون كم^2 وهو ثاني أكبر حوض بعد حوض الأمازون من حيث المساحة، مصادره الرئيسية:النيل الأزرق و روافده من الهضبة الإثيوبية و اريتيريا ،وهذا يأتي بحوالي 75الى 80٪من إيرادات النيل عند أسوان كما أن النيل الأبيض من البحيرات العظمى في شرق ووسط إفريقيا يضيف حوالي 20الى 25٪لإيرادات النيل و يبلغ إيراد نهل النيل 84مليار متر مكعب محسوبة أيضا على أسوان.

للمزيد أنظر:رشدى سعيد و آخرون ،**أزمة المياه في الوطن العربي** (القاهرة:دار الأمين،2006)،ص ص.68-69

التهديد الأثيوبي على البلدان العربية الملاصقة لها بل تتعداه إلى الإطار العربي الأوسع في ظل انخراطها في سياسات إقليمية ودولية بعضها يهدد بصورة إستراتيجية الأمن القومي العربي.

3. تركيا:

ستحاول الدراسة الحديث عن التحدي التركي للأمن القومي العربي بصفة عامة ووجيزة لأنه سيتم التفصيل في هذا التحدي في الفصل اللاحق.

إن الاهتمام بالمناطق العربية يساير الاقتصاد التركي ويواكبه وأن سعيها للقيام بدور فاعل في الشرق الأوسط ناتج على عدة متغيرات هي الموقف الأوروبي من انضمامها للاتحاد الأوروبي والمصالح في المنطقة العربية وآسيا الوسطى والاعتبارات الأمنية التي أفرزتها حرب الخليج ووجودها كعضو مؤسس في حلف شمال الأطلسي واتفاقية التعاون الأمني والعسكري مع إسرائيل.

فقد رأت تركيا أن تحركها في الدائرة العربية ودائرة آسيا الوسطى يشكل فضاءات أرحب لحركتها الإقليمية ونفوذها الدولي وقدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية لذا عمدت لتقوية دورها في عدة محاور وركزت عليها بدءا من المشاركة في مشاريع نقل المياه وإنشاء صندوق للتنمية في المنطقة ومشاركتها في مفاوضات متعددة الأطراف ورعايتها كوسيط للمفاوضات السورية –الإسرائيلية ثم إلى موقفها من حركة الاحتجاجات الشعبية العربية في بعض الدول العربية حيث يرى البعض أنها بدأت تخاطب الشعوب العربية من فوق رؤوس حكامها بعد أن كانت قد سعت لتصفير مشاكلها مع معظم الدول العربية خاصة سوريا والعراق إلا أن المرحلة الأخيرة شهدت انتكاسة لعلاقاتها مع الدولتين لأسباب سياسية تتعلق بموقفها من الأوضاع الداخلية في سوريا ورعايتها مؤتمر دول أصدقاء سوريا (الذي يدعم الحركة الاحتجاجية) واختلافها مع العراق على أثر تداعيات عمليات حزب العمال الكردستاني التركي وتوغلها داخل الأراضي العراقية

وإثارتها أزمات الأراضي المتنازع عليها مع هاتين الدولتين أو حصص المياه ثم اقتسامها عبر نهري دجلة والفرات.[1]

المطلب الثالث : التحديات الخارجية.

هناك تحديات خارجية تواجه الأمن القومي العربي منها :

1.التحدي الأمريكي للأمن القومي :

أبرزت التحولات الدولية دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية خاصة من خلال تصاعد الاختراق الخارجي للمنطقة العربية على الصعيد الأمني. وبدا ذلك واضحا في أزمة حرب الخليج الثانية وما ألحقته من تدمير للعراق مما شكل استنزافا لمقدرات الأمة وقواها الحيوية وأعقبه سعي واشنطن لإرساء أمن فرعي خليجي وترسيخ الوجود العسكري والانتشار والتحرك قريبا من مداخل ومخارج البحر المتوسط– البحر الأحمر – الخليج العربي، تحقيقا لأهداف إستراتيجية وعسكرية وطمأنة للحلفاء وإثباتا لقدرتها ومصداقيتها في القدرة على مواجهة أي إحداث تؤدي إلى عدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة

أما **اقتصاديا:** نظرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الوطن العربي والخليج العربي بوصفه منطقة تحظى بأهمية خاصة سواء من حيث مواردها الأولية وعلى رأسها النفط والغاز أو الأسواق العربية وقيمتها الاستهلاكية ،هذا يفرض مزيدا من القيود ويقيد الكثير من الفرص بالنسبة للنظام العربي وإمكانية النجاح في استخدام ثرواته وحماية أمنه القومي ، **أما سياسيا** : سعت الولايات المتحدة الأمريكية والغرب إلى إعادة تشكيل الصيغ الأمنية والإقليمية لصالحها عبر الضغط على دول الخليج العربي لحملها على التخلي تدريجيا

[1] خليل إبراهيم حجاج ،محمد أحمد مقداد ،وصايل فلاح السرحان ، مرجع سابق ، ص 388.

عن التزاماتها السياسية والمالية حيال النظم العربية التي تعارض التوجهات الأمريكية في المنطقة كسوريا وما تشهده من تطورات داخلية ،أو ما حصل جراء احتلال العراق وتقسيم السودان والتدخل العسكري في ليبيا حيث يصبح الحل العربي للأزمات العربية صعبا هذا ما أشار إليه صراحة الأمين العام للجامعة العربية بقوله:« الجامعة عاجزة عن إيجاد حلول للأزمات العربية في إطار البيت العربي ».

وفي ضوء متغيرات السياسة الأمريكية فقد هدفت من خلال تحركها اتجاه المنطقة العربية إلى إعادة هيكلتها عبر التعاون مع إسرائيل وحلفائها ذلك بتكوين قوة إستراتيجية في الشمال **(تركيا)** لتطويقها والجهد الموصول في الجنوب للسيطرة على مضايق تيران*وهرمز مفتاحي البحر الأحمر والخليج العربي ،تم تهديد سوريا والسودان ومحاولة تحييد مصر عن دائرة التحرك العربي وإشغالها داخليا وتركيز جهودها الدبلوماسية في منطقة القرن الإفريقي نتيجة تهديد منابع نهر النيل وروافده.[1]

2. التحدي الإسرائيلي للأمن القومي العربي :

تعتبر إسرائيل كيان مزروع في قلب الوطن العربي لأهداف معادية للمصير القومي العربي، فهي تعد بمثابة حارس لمصالح الغرب الاحتكارية كما تعد كيان توسعي هدفه المزيد من الضم للأراضي العربية ،فالكيان الإسرائيلي كان بحق ولا يزال أكبر تحد استراتيجي تواجهه الأمة العربية.

* **مضيق تيران**: هو ممر مائي عرضه 4,50 كم بين شبه جزيرة سيناء وشبه جزيرة العرب، ويفصل خليج العقبة عن البحر الأحمر .وتوجد جزيرتان في الممر المائي وهما جزيرة تيران وجزيرة صنافير تابعه لجمهورية مصر العربية

[1] المرجع نفسه ، ص ص 385- 386

.

لعل أهم أهداف إسرائيل في المنطقة العربية ما حدده **إسحاق رابين**:

1. منع الحرب والتوصل إلى حل بالطرق السلمية وإذا لم يتم ذلك فإن الهدف يكون كسر القوة العسكرية العربية واحتلال أراضي لتحسين الواقع السياسي والفوز ببطاقات مساومة سياسية أفضل.

2. الحفاظ على الزمن الإسرائيلي بما يعني حماية الوجود القومي ويتطلب ذلك جيش قوي مقدرته العرب من حيث النوعية والإبقاء على الفجوة التكنولوجية مع العرب أي الإبقاء على (التفوق العسكري).

3. الهجرة والاستيطان كركيزتان للحركة الصهيونية وديمومة الكيان الصهيوني.

4. وظيفة إسرائيل في المنطقة يعني تكون مصدر اضطراب وتجزئة للمنطقة لتتولى السيادة والهيمنة عليها.

5. السلام يعني الإبقاء على الوضع الراهن وفتح أسواق البلاد العربية أمام إسرائيل بعد تطبيع العلاقات ويعني اعتراف العرب بإسرائيل.[1]

1. التحالف الاستراتيجي الأمريكي– الإسرائيلي لسنة 1981 كتهديد للأمن القومي العربي:

ينطوي اتفاق التحالف الاستراتيجي الأمريكي – الإسرائيلي لسنة 1981 على دلالات خطيرة ويتضمن تهديد لسلامة واستقلال البلدان العربية خاصة بلدان المشرق العربي التي سلكت منهجا قوميا مستقلا، إذ جاء الاتفاق في أوج العنجهية الصهيونية فقد سبق اتفاق الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووي

[1] محمد نصر مهنا، **قضايا سياسية معاصرة** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009)، ص ص.222-223.

العراقي ثم ضم إسرائيل رسميا لمرتفعات الجولان إليها ومن ثم احتلالها لبنان وإخراج المقاومة الفلسطينية منها و ما صاحب ذلك من تصريحات إسرائيلية صريحة تدعو لتجزئة لبنان وإقامة دويلات طائفية.

يتفق الجميع أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة التي تدعم الوجود الإسرائيلي واحتلالها للأراضي العربية بشكل مطلق وفي مختلف المجالات الحيوية، معنى ذلك تملك أكثر من أي طرف إقليمي أو دولي قدرة الضغط على القيادة الإسرائيلية لتغيير سياستها، ويأتي اتفاق التحالف ليؤكد هذا المعنى من وجهة النظر الأمريكية ، إذ قد تدفع الإسرائيليين إلى تقديم تنازلات معينة من خلال ضمانات أمريكية لأمن إسرائيل إذا سارت بقية أطراف المنطقة وفقا لنهج السياسة الخارجية الأمريكية وتجعل الطرف العربي يشعر لاسيما في الظرف الحالي – التمزق العربي و غياب الموقف الموحد بأهمية الموقف الأمريكي واستحالة التحرك دون ضوء أخضر منها ومن ش أنه أن يرسخ لدى عدد من الأطراف العربية مقولة السادات الشهيرة (بقتاله لإسرائيل إنما يقاتل أمريكا) .

فالاتفاق على أن التعاون الاستراتيجي الأمريكي – الإسرائيلي موجه ضد تهديد السلام والأمن في المنطقة من جانب أية قوات من خارج المنطقة أو لها نفوذ بها ،وهذا الافتراض يبرر قيام عمل عسكري إسرائيلي– أمريكي ضد كل دولة عربية واعتبار معاهدات الصداقة التي عقدت بين الاتحاد السوفيتي (سابقا) وبعض البلدان العربية كإحدى الذرائع التي من الممكن أن تلجأ إليها إسرائيل لضرب هذه الأقطار مبررة ذلك بإيقاف النفوذ السوفيتي.[1]

[1] المرجع نفسه ، ص ص 251 – 253.

2. امتلاك إسرائيل للسلاح النووي:

إن قيام إسرائيل على الخيار النووي يعني تغير معالم توازن القوى التقليدية ، ذلك أن موضوع التسلح النووي يؤدي دورا حاسما في مستقبل الصراع العربي – الإسرائيلي رغم بوادر السلام الحالية ، فامتلاك السلاح يوازي استخدامه في أحيان كثيرة ، كما لا تتوقف إسرائيل عن تذكير العرب بقدرتها على الردع النووي باعتبارها القوة السادسة في العالم وتعتمد إسرائيل في ذلك على عاملين أساسيين :

1.الحصول على المساعدات والدعم الأمريكي بموافقة وبدون موافقة الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق اللوبي اليهودي "الأيباك"* ذلك قصد تعميق الهوة التكنولوجية بينها وبين الدول العربية .

2. أمنها القومي الذي يتمثل في منع الدول العربية من تطوير مفاعلاتها النووية إذا وجدت والبقاء على حالة من السلبية و التخلف من الناحية العسكرية والتكنولوجية بل القيام بضرب هذه المفاعلات إذ أمكن وجعل هذا الأمر مشروعا في نظر العالم.[1]

3. الشرق أوسطية * * وأثرها على الأمن القومي العربي:

ترى موسوعة السياسة أن مصطلح "الشرق الأوسط" هو مصطلح غربي استعماري كثر استخدامه إبان الحرب العالمية الثانية وهو يشمل منطقة جغرافية تضم : سوريا ،لبنان ،فلسطين ،الأردن ،العراق،

* لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (American Israel Public Affairs Committee)

[1] المرجع نفسه ، ص 261.

* * المنطقة الإقليمية التي تتوسط الشرقين الأدنى والأقصى وتتمتع بمواصفات وتراكيب وتعقيدات ومسالك تربط شرق الكرة الأرضية بغربها، وتتألف من مجموعة من أقاليم متنوعة تقع في غرب آسيا والتي تتوسط العالم وتحيط بها بحار عديدة وهذه المنطقة تعد من أغنى مناطق العالم بثرواتها النفطية.

حسب **تعريف شمعون بيريز**: « المنطقة الممتدة من ليبيا غربا حتى إيران شرقا ومن سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا إضافة إلى باكستان كونها دولة إسلامية وكما يشير للقنبلة النووية الباكستانية بأنها قنبلة إسلامية.»

الخليج العربي ،مصر ،تركيا ،إيران وتتوسع لشمل أفغانستان وقبرص وليبيا أحيانا ،وتضيف بأن المقصود من إطلاق هذا المصطلح لإدخال دول غير عربية عليه هو تجنيب استخدام مصطلح مثل المنطقة العربية ونزع صفة الوحدة العربية ،كما للمصطلح دلالة مركزية أوروبا في العالم وهو شرق أوسط بالنسبة لموقعها الجغرافي وأنه ليس للمصطلح ما يبرره في التاريخ ولا في التركيب القومي والعرقي والحضاري والاجتماعي

والرابط الوحيد الذي يجمع هذه البقاع هو الموقع الجغرافي.[1]

تتعارض الرؤية الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط الكبير مع نظرية الأمن القومي العربي حيث أنها تقوم بالأساس على :

1. تأمين استمرارية السيطرة التامة على النفط الخليجي ،كما أن "واشنطن" تبني خطابا جديدا إزاء الدول العربية يعارض الاستمرار في الأوضاع غير الديمقراطية ويرحب بالتغيير ،إذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية وجود أنظمة غير ديمقراطية تتولى مسؤولية امتلاك أكبر الاحتياطات النفطية في العالم وأن على هذه الدول الإسراع في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي.

2. فرض تسوية تستجيب لدواعي الأمن الإسرائيلي ،مع إعطاء مدة زمنية كافية لتل أبيب لانتظار المتغيرات الإقليمية القادمة التي قد تتيح لها فرض حل نهائي مناسب في صراعها مع العرب، وفي ظل هذه الرؤية ليس مستبعدا قيام الولايات المتحدة بالضغط على الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي لإقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع إسرائيل ودفعها للقيام بدور ما في التسوية.

[1] عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، **الموسوعة السياسة** ، ج.3 (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،ط.1 ،1993) ، ص. 456.

3. تغيير الحدود الجغرافية الراهنة للشرق الأوسط بإعادة فك وتركيب بعض وحدات النظام العربي حيث يقوم التصور الأمريكي الجديد لمشروع الشرق الأوسط على أساس (فك وتركيب) المنطقة من جديد من خلال إدماج بعض الدول العربية في نظام واحد مع دول أخرى يجمعها بالولايات المتخذة شكل آخر من أشكال التحالف الإستراتيجي (**تركيا – إسرائيل**) وإعادة تقسيم المنطقة من جديد إلى وحدات سياسية واقتصادية متكاملة ،فوفق النظام الجديد ستكون هناك الوحدة الخليجية التي تضم السعودية ، الإمارات ،قطر ،البحرين ،عمان ،الكويت ،اليمن والوحدة الموازية ستضم العراق ،الأردن ،فلسطين ،إسرائيل إلى جانب إبقاء المجال مفتوحا أمام سوريا ولبنان للانضمام للإقليم بعد إجراء تعديلات داخل هياكلها السياسية.[1]

أما المفهوم الإسرائيلي للشرق أوسطية كان واضحا من خلال طرح **شمعون بيريز** لهذا المشروع في مجلة الأزمنة الحديثة الفرنسية 1967 تحت عنوان «**يوم قريب ويوم بعيد**» ثم أعاد بلورة أفكاره في كتاب الشرق الجديد سنة 1993[2] ،حيث يؤكد على :« أن هدفنا هو خلق جماعة إقليمية من الدول ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية منتجة على غرار الجماعة الأوروبية»

وبالتالي يمكن القول أن مشروع الشرق الأوسطية أحد الأنظمة الفرعية النقيضة للنظام العربي وقيمه وتوجهاته،سيؤدي صياغته وإخراجه إلى حيز التنفيذ إلى جملة أهداف تصب في خدمة المخططات الأمريكية – الصهيونية :

1. إضعاف الأمة العربية وتفتيتها بما يحقق للغرب الهيمنة الكاملة على المنطقة.

[1] محمود حسن علي العفيفي ،**مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة الأزهر، غزة ، 2012)، ص ص. 99- 101.

[2] بيان العساف ، مرجع سابق ، ص. 63

2. إجهاض المشروع القومي العربي في الوحدة والتحرر والاستقلال.

3.إبقاء العرب على هامش السياسية الدولية والحضارة العالمية واستمرارهم كمنتجين للنفط فقط.

4. إبقاء الوطن العربي سوقا للمنتجات الغربية بما يحقق للغرب الازدهار الاقتصادي .

5. يهدف المشروع إلى طمس الهوية العربية وزوال النظام العربي من خلال ذوبان الوحدات القطرية العربية في ترتيبات شرق أوسطية اقتصادية ،سياسية ،أمنية.[1]

فمشروع الشرق الأوسط أوسطية يمثل واحد من أخطر التحديات التي تواجه الأمة العربية وأمنها القومي في القرن 21 وإذا تحقق المشروع سيبقى الأمن القومي العربي والمصير العربي أسيرين للمخططات الأمريكية–الصهيونية التي لا تخدم العرب ومستقبلهم.[2]

[1] سالم الشكري ،مرجع سابق ، ص. 522
[2] المرجع نفسه ، ص. 523

من خلال ما سبق يتضح أن تطبيق مفهوم الأمن القومي العربي أمر صعب نظرا لغياب الدولة القومية العربية الواحدة وتعدد الأنظمة السياسية العربية وكذا اختلاف قيم ومبادئ واحتياجات ومصالح وأهداف الأنظمة السياسية العربية، كذلك غياب مؤسسات العمل العربي المشترك، كلها عوامل تعرقل إيجاد صياغة للأمن القومي العربي وهذه العوامل بدورها تحفز لوجود تحديات أخرى تواجه الأمن القومي العربي سواء من دول الجوار الجغرافي أو القوى الخارجية الكبرى التي تحاول تفكيك الأمة العربية.

الفصل الثاني
آليات التحدي التركي
على الأمن القومي العربي

مقدمة الفصل :

منذ انتهاء الحرب الباردة التي بدأت بانهيار المعسكر الشرقي تحاول تركيا البحث عن دور إقليمي فاعل في المنطقة العربية خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم سنة 2002، حيث اكتسب زعماء الحزب الثقة بالنفس بأنهم قادرين على تنشيط الدور التركي في البيئة الإقليمية المحيطة، وعلى التأثير في الصراعات المحيطة بها من دول الجوار وأن تكون وسيطا مقبولا عربيا ودوليا في الصراع العربي الإسرائيلي والنزاعات العربية العربية.

إلا أن ظروف الواقع العملي أملت على صناع القرار السياسي التركي تغليب المصالح الوطنية سعيا لبناء إستراتيجية تجعل من تركيا دولة ذات نفوذ وسيطرة مما يشكل تحديا أمام الأمن القومي العربي.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية.

شهدت السياسة الخارجية التركية، خاصة منذ وصول حزب " العدالة والتنمية " إلى الحكم سنة 2002، تغيّرات عدة في التوجهات والتحركات، إذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد، الأمر الذي حوّل تركيا إلى مركز هام في السياسة الإقليمية.

المطلب الأول: العوامل الداخلية المؤثرة على السياسة الخارجية التركية

إن طبيعة النظام السياسي تؤثر على نوعية السياسة الخارجية التي تصدر عنه كما أن تغير النظام السياسي في المجتمع ذاته يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية

1. المسار التاريخي للنظام السياسي التركي:

يرتبط معنى تركيا الحديثة بمؤسس الجمهورية "مصطفى كمال أتاتورك"* الذي لعب دور مهم في جمعية الاتحاد والترقي قاد مصطفى كمال أتاتورك المقاومة في منطقة الأناضول بعد الإنزال اليوناني في أزمير وانهزام القوة العثمانية للغزو الايطالي لليبيا سنة 1919 وإقرار الإمبراطورية العثمانية لهزيمتها في الحرب العالمية الأولى وسيطرة النفوذ البريطاني على العاصمة اسطنبول كل هذه المحطات جعلت من مصطفى أتاتورك بطلا حيث قام بتحويل أنقرة إلى مقر قيادة له وأسس المجلس الوطني الكبير كبرلمان للقوى المنخرطة في المقاومة وأسس حكومة موازية لحكومة اسطنبول حيث وضع في جانفي 1921 المجلس الوطني وثيقة عرفت بالوثيقة الدستورية "القانون الأساسي" ، وفي أكتوبر سنة 1923 تم اختيار أنقرة عاصمة وإلغاء

* مؤسس تركيا الحديثة وبطلها القومي في أعين مديريه ،ولد سنة 1881 بمدينة سالونيك اليونانية كانت تابعة آنذاك للدولة العثمانية ،تزعم ما سمي بحزب الاستقلال لتحرير الأناضول المحتل وظهرت كاريزما الرجل بصورة واضحة حينما رفض أوامر السلطان بالتخلي عن الواجب والعودة إلى اسطنبول المحتلة من البريطانيين ،قام بأعمال كثيرة في التاريخ التركي توفي بعد مرضه في نوفمبر1938 ولقب ب: "أب الأتراك".

السلطنة وأعلنت تركيا جمهورية وفي مارس سنة 1924 قرر المجلس الوطني إلغاء الخلافة وكل المؤسسات المرتبطة لها بروز مقاومة داخل المجلس وداخل تركيا لهذا القرار خاصة في مناطق الأناضول الشرقية وهنا منع كمال مصطفى أتاتورك إقامة حزب واحد وهو حزب الشعب الجمهوري.

-في سنة 1928 تم إلغاء من الدستور أن الإسلام هو دين الدولة.

-في سنة 1937 إدخال المبادئ التي ترتكز عليها تركيا الحديثة وهي الجمهورية ، الإصلاح، العلمانية، الشعبوية.[1]

وفي سنة 1938 وفاة "كمال أتاتورك" وتولي "عصمت اينونو" هذا الأخير سمح بالتعددية الحزبية وبروز أحزاب وسيطرة "مندريس" في الانتخابات التشريعية ما بين سنتي 1954-1957 أو ما يعرف بالجمهورية الثانية أين ميزه التحالف مع الغرب وانفتاحه على التغيرات الإسلامية داخليا حيث انضمت إلى الحلف الأطلسي وبناء أول قاعدة عسكرية والاعتراف بإسرائيل سنة 1949 .

كما تم تأسيس حلف بغداد الذي انضمت إليه ، وفي سنة 1960 قام العسكر بانقلاب على الحزب الديمقراطي وتولي "جمال جورسيل" و تم إعدام "مندريس" بعد الانقلاب العسكري . وفي سنة 1961 وضع دستور جديد للبلاد الضامن للنظام العلماني وتأسيس مجلس الأمن القومي الذي أصبح يتحكم في كل شيء، أعقبها توقيع اتفاقية مع اللجنة الأوروبية سنة 1963،وفي سنة 1971تدخل الجيش و أطاح ب "سليمان ديميريل" وفي سنة 1974 اجتاحت تركيا القسم الشمالي لقبرص بعد قيام المجلس القومي اليوناني بانقلاب، وفي 1979 تأسس حزب العمال الكردستاني وزيارة موجة العنف السياسي وفي

[1] إيمان دني ،**الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** (الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ،ط.1، 2014)،ص. 78.

سنة 1980 قام الجيش بانقلاب آخر وفي سنة 1982 تم وضع دستور جديد وانتخاب "كنعان ايفرين" رئيس الجمهورية التركية إثر استفتاء شعبي وفي سنة 1987 تقدمت تركيا بطلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وفي سنة 1989 تم اختيار "تورغوت أوزال" رئيسا لتركيا وتولي "ديميريل" في سنة 1993 السلطة بعد وفاة "أوزال" ،في سنة 1995 فلز حزب "الرفاه الإسلامي" في الانتخابات وتولي "نجم الدين أربكان" رئاسة الوزراء وهو أول رئيس وزراء ذو توجه إسلامي في تركيا العلمانية . وفي 1998 تم حظر حزب "الرفاه الإسلامي" لمناهضته للعلمانية وتولي "بولن ت أجاويد" رئاسة الحكومة ، 1999 تم اعتقال "عبد الله أوجلان" ودخول حزب الفضلية الإسلامي للبرلمان كخليفة لحزب "الرفاه" ،في سنة 2000 تولي " أحمد نجدت سيزر " الرئاسة،و دخول تركيا في أزمة اقتصادية حادة إثر تأزم المواقف داخل النظام التركي واللجوء إلى صندوق النقد الدولي وتأزم العلاقات مع فرنسا إثر المصادقة على مجازر الأرمن، كذلك حظر حزب "الرفاه الإسلامي" وتعديل 20 مادة في الدستور من أجل التحضير للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وفي سنة 2002 الانتخابات التشريعية التي فاز بها "حزب العدالة والتنمية" ، تولي رئاسة الحكومة " رجب طيب أردوغان" وتولى "عبد الله غول" رئاسة الجمهورية ويعتبر أول رئيس ذو اتجاه إسلامي يتولى رئاسة الجمهورية في تركيا.[1]

[1] المرجع نفسه ، ص ص 79 – 80.

2 . طبيعة النظام السياسي التركي:

تمتلك تركيا نظاما ديمقراطيا برلمانيا على الطراز الغربي الذي يقوم على مبدأ التعددية وهو يعبر عن دولة حديثة وافدة ، تم استيرادها من الغرب لكنها لم تستنبت بصورة مستقرة وراسخة فهيكل النظام السياسي في تركيا تتكون من:

أ . المؤسسات الدستورية و القانونية:

لقد حدد الدستور الذي تم إقراره سنة 1982 السلطات الرئيسية ومهامها التشريعية والتنفيذية والقضائية

1. تتكون السلطة التشريعية في تركيا من مجلس واحد هو "المجلس الوطني التركي الكبير" (TGNA) وتحدد اختصاصاته في الفصل الأول من القسم الثالث من الدستور وتشمل حسب المادة 87 منه كما عدلت في 17 أكتوبر 2007 مجموعة من السلطات أهمها*:

1. سن القوانين وتعديلها وإلغاؤها.

*Article 87 (As amended on October , 17, 2001) : the function and power of the Turkish grand National Assembly comprise the enactment, amendment, and repeal of laws, the supervision of the council of ministers and the minister, authorization of the council of minister to issue governmental decrees having the force of law on certain matters debating and approval of the budget and the draft law of the final account, making decision regarding the printing of currency and declaration of war, ratifying international agreements, deciding with the three fifth's of the Turkish grand national assembly on the proclamation of amnesties and pardons of the constitution, confirming death sentences passed down by the courts and exercising the power and executing the function envisaged in the other articles of the constitution .

2. تعديل الدستور بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس

3. انتخاب رئيس الجمهورية

4. الرقابة والإشراف على مجلس الوزراء

5. تفويض مجلس الوزراء سلطة إصدار قرارات حكومية لها قوة القانون في بعض المسائل

6. مناقشة وإقرار الميزانية العامة للدولة

7. اتخاذ القرارات المتعلقة بصك العملة و إعلان الحرب.

8. التصديق على الاتفاقيات الدولية.[1]

وقد كان مجلس يتكون من 400 نائب ثم زاد عدد النواب إلى 450 نائب بموجب تعديل دستوري سنة 1987 و 550 نائب أثر انتخابات 1995 البرلمانية وينعقد المجلس بحضور ما لا يقل عن ثلث الأعضاء ويتخذ قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين شرط أن لا يقل عن ربع إجمالي الأعضاء مضافا إليه صوت واحد و مناقشات المجلس علنية وتنشر في الجريدة الرسمية وقد تنشر عبر كافة وسائل الإعلام ما لم يتخذ المجلس قرار بعكس ذلك.

كانت مدة العضوية في المجلس 5 سنوات ثم أصبحت 4 سنوات بعد التعديل الدستوري لسنة 2007 ويحق للمجلس إصدار قرار بإجراء انتخابات مبكرة أو تأجيل الانتخابات لمدة سنة بسبب الحرب

[1] نص الدستور في :

Republic of Turkey, the constitution of Republic of Turkey, as amended on october 17,2001

At: [http:// WWW.tb mm.gov.tr/anyaza/constitution. htm.look the site on September 3rd, 2015 at 15.40]

وتحديد الانتخابات قبل انقضاء الأعوام الأربعة ويجوز الذهاب إلى انتخابات جديدة إذ ا قرر رئيس الجمهورية ذلك كما يجوز إجراء الانتخابات التكميلية مرة واحدة فقط في كل فترة انتخابية و كقاعدة لا يجوز إجراء الانتخابات التكميلية إذا لم يتبق سوى سنة واحدة على موعد الانتخابات العامة[1] أما نظام الانتخاب في تركيا فيأخذ بنظام التمثيل النسبي بمعنى توزيع مقاعد الدوائر على الأحزاب بنسبة إلى ما حصلت عليه من أصوات فيها وهذا النظام لا يخدم الأحزاب الصغيرة بسبب اشتراط الحصول على نسبة 10% من إجمالي أصوات الناخبين حيث أن الأحزاب الغير م تحصلة على هاته النسبة تؤول مقاعدها إلى الأحزاب التي حققتها ، ففي انتخابات 2002 شارك فيها مرشحو ثمانية عشر حزبا وقد كانت النتائج النهائية بالنسبة المئوية من الأصوات الصحيحة على النحو التالي:

1. حزب العدالة والتنمية 34,29%
2. حزب الشعب الجمهوري 19,34%
3. حزب الطريق القويم 9,6%
4. حزب الحركة القومية8,4%
5. حزب الشباب7,2%
6. حزب ديمقراطية الشعب الكردي "دهب" 6,2%
7. حزب الوطن الأم 5,2%
8. حزب السعادة 2,5%

[1] علي حسين باكير،« تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية والجيوإستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي»، في: محمد عبد العاطي (محررا)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (قطر: الدار العربية للعلوم مكتبة مدبولي، مركز الجزيرة للدراسات ط.1، 2010)، ص.28

9. حزب اليسار الديمقراطي 1,2%

10. حزب تركيا الجديدة 1,1%

ولم يحصل أي من الأحزاب الثمانية الباقية على نسبة 1% من أصوات الناخبين [1] وبذلك كانت عضوية البرلمان من نصيب حزبين هما حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري ومن ثم حصدا كافة المقاعد باستثناء التي حصل عليها المستقلون كل حسب نسبة الأصوات التي نالها وهذا النظام الانتخابي قد حرم نسبة 45 % من الناخبين من التمثيل في البرلمان منهما أحزاب مهمة ومعارضة مثل: حزب الطريق القويم بزعامة تانسو شيللر ،أما حزب السعادة بزعامة نجم الدين أربكا ن الوريث الشرعي لحزب الفضيلة المنحل فقد مني بهزيمة تاريخية حيث لم يحقق سوى 2.5% من أصوات الناخبين بعد أن حصد 15.4%في انتخابات سنة 1999.[2]

أما في الانتخابات التي جرت في 22 جويلية 2007 التي شارك فيها 14 حزبا سياسيا فلم ينجح سوى 3 أحزاب في عضوية البرلمان هي : حزب العدالة والتنمية الذي حصد 341 مقعدا من أصل 550 مقعدا ما شكل نسبة 46,66% من عدد أصوات الناخبين، حزب الشعب الجمهوري وهو الحزب الذي يسيطر على الساحة السياسية التركية بين سنتي 1923-1950 وحصل على 111 مقعد أي 20,85% من عدد أصوات الناخبين، حزب الحركة القومية وقد حصل على 70 مقعد والتي تعادل 14,29% .

[1] عبد الحليم غزالي، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا**: ضلال الثورة الصامتة (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط.1، 2007)، ص ص.35-36

[2] علي حسين باكير، مرجع سابق، ص 32.

وقد برز دور السلطة التشريعية في تركيا متمثلة في البرلمان في التصويت بعدم السماح بدخول القوات الأمريكية إلى تركيا واستخدام أراضيها في الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003. وقد فاق عدد النواب الذين صوتوا لمصلحة مشروع القرار الحكومي و جميعهم من حزب العدالة والتنمية عدد أولئك الذين صوتوا ضده لكن امتناع العديد من نواب البرلمان عن التصويت أدى إلى سقوط مشروع القرار الحكومي في الاقتراع البرلماني لعدم توفر النصاب الانتخابي بفارق ثلاثة أصوات فقط وبالتالي حرمت واشنطن إدخال نحو 30% من حشودها العسكرية أرض المعركة من بداية الحرب على العراق.

2- السلطة التنفيذية:[1]

تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء والإدارات العامة:

أ- رئيس الجمهورية:

هو على رأس الدولة ويمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي ويضمن تنفيذ الدستور وانتظام العمل في أجهزة الدولة يجري انتخابه لفترة واحدة مدتها 5 سنوات عن طريق المجلس الوطني من بين أعضاءه شرط ألا يقل عمره عن 40 سنة وأن يكون قد أنهى تعليمه العالي. وقد ينتخب من بين المواطنين ممن يتوفر فيهم هذان الشرطان ولهم أهلية الترشح لعضوية المجلس ويتعين عليه الاستقالة عن حزبه إن كان عضو بحزب. ومن مهامه الواسعة تعيين رئيس الوزراء والوزراء المقترحين من قبل رئيس الوزراء، كذلك إيفاد مبعوثي الدولة التركية إلى الدول الأجنبية. استقبال مبعوثي الدول الأجنبية والمصادقة على الاتفاقيات الدولية ونشرها .

[1] Republic of Turkey ,The Constitution of Republic of Turkey, op.cit

الجدول رقم 01: يوضح أهم رؤساء الدولة التركية منذ إعلان الجمهورية التركية 1923 إلى سنة 2007 .

مصطفى كمال	29 أكتوبر 1938	10 نوفمبر 1938
عصمت اينونو	11 نوفمبر 1938	22 ماي 1950
جلال بايار	22ماي 1950	27 ماي 1960
جمال غورسيل	10 أكتوبر 1961	28 مارس 1966
جودت صوناي	28 مارس 1966	27 مارس 1973
فخري كورتوروك	6 أفريل 1973	6 أفريل 1980
كنعان ايفرين	9 نوفمبر 1982	9 نوفمبر 1980
تورغوتاوزال	9 نوفمبر 1982	17 أفريل 1993
سليمان ديميريل	16 ماي 1993	16 ماي 2000
أحمد نجدت سيزر	16 ماي 2000	28 أوت 2007
عبد الله غول	28 أوت 2007	ـــــ

المصدر: متوفر على الموقع على الموقع:
[http://fr.Wikipidia.org/Wiki/liste-des-président-de-la république-de-Turquie, pp 1-2]

ب- مجلس الوزراء :

هو مركز السلطة التنفيذية على اعتبار أن النظام السياسي في تركيا هو نظام برلماني يتكون من رئيس الوزراء و الوزراء (المادة 109) ، و يعين رئيس الوزراء من طرف رئيسا للجمهورية من بين أعضاء الجمعية الوطنية و عادة ما يكون رئيس أكبر الأحزاب تمثيلا و من اختصاصات رئيس الوزراء (المادة 112) ، أنه يشرف على عمل الوزراء و يعد و يخطط برنامجا للسياسات العامة يكون هو الأساس الذي

تمنح على أساسها ثقة الجمعية الوطنية . ويقوم رئيسا الوزراء باختيار الوزراء سواء كانوا من داخل البرلمان أو خارجه يتراوح عددهم بين 20 و 24 عضو بخلاف ما يزيد عن سبعة وزراء دون حقائب وزارية و مابين نائب إلى ثلاث نواب لرئيس وزراء ، و يقوم رئيس الوزراء المكلف بعرض أسماء أعضاء وزارته على رئيس الجمهورية خلال 15 يوما من تكليفه و قد يطلب الرئيس أحيانا إدخال تعديلات على هذه القائمة و التي يتم تقديمها إلى البرلمان ليبدأ مجلس الوزراء و البرلمان ممارسته وظائفه بعد نيله التصويت بالثقة ، وفي حال نشوب خلاف بين مجلس الوزراء و البرلمان يكون للثاني حق إسقاط الأول عن طريق سحب الثقة كما أن لرئيس الجمهورية حق الدعوة إلى إجراء انتخابات عامة جديدة ، ورئيس الوزراء مسؤول عن التزام أعضاء حكومته في أعمالهم بالدستور و القانون ، و يجوز له أن يقترح على رئيس الجمهورية إقصاء أو طرد وزيرا أو أكثر في بعض الحالات . وتتمثل الوظيفة الأساسية لمجلس الوزراء في صنع السياسة الداخلية و الخارجية وضمان تنفيذها باتخاذ ما يلزم لذلك من قرارات وتطبيق القوانين واقتراح مشاريع القوانين وإصدار قرارات لها قوة القانون و تتركز اختصاصات مجلس الوزراء في رسم و تخطيط السياسة العامة ووضع الميزانية و الإشراف على خطط و إعداد القوات المسلحة للدفاع و يرأس رئيس الوزراء اجتماعات مجلس الأمن القومي في حالة عدم اشتراك رئيس الجمهورية فيها ، كما يتولى مجلس الوزراء رئاسة الجمهورية عند إعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية بسلطة إصدار هذه القرارات.[1]

[1] سمية حوادسي، **العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة و التنمية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص: علاقات دولية و إستراتيجية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014 ، ص. 59.

ج- الإدارة العامة:

وهي الجسم الإداري التنفيذ ي على مستوى الدولة ، حسب (المادة 123) من الدستور فإن شكل و هرمية الإدارة تحدده البنى و الوظائف المطلوبة منها وهو ما يحدد بقانون تتخذ الإدارة العامة شكلين : إدارة مركزية و إدارات محلية ، ويمكن للوزارات و المؤسسات العامة أن تتصدر قوانين و تعليمات إدارية ولكن وفق القانون والدستور. وتقسم تركيا حسب(المادة 126) من الدستور إلى مقاطعات محلية [1] حسب الحاجة الجغرافية و الاقتصادية و تحدد (المادة 127) طبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية و بين الإدارات المحلية وتقرر أولوية الأولى على الثانية معللة ذلك بضرورة التكامل من أجل حماية مصالح البلاد ككل .

3- السلطة القضائية:

يعد استقلال القضاء من المبادئ الأساسية في الدستور التركي وفق (المادة 138) و تمارس السلطة القضائية وظائفها عن طريق محاكم مدنية و إدارية و عسكرية أهمها:

1 - المحكمة الدستورية العليا:[*]

تعتبر أعلى هيئة قضائية في البلاد تتكون من 11 عضو أصليا و 4 أعضاء احتياطيين ، من مهامها الأساسية حماية حقوق الإنسان و الحريات الأساسية و تطويرها و التحقق شكلا و مضمونا من مدى دستورية القوانين و القرارات ذات الصفة القانونية و النظام والداخلي للبرلمان و يحق لها مقاضاة رئيس

[1] محمد عبد العاطي التلولي، **السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا 2002-2008** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص. 42.

* ظهرت هذه المحكمة سنة 1961 للتأكد من عدم مخالفة القوانين التي تسنها الحكومة لمواد الدستور وأعيد تشكيلها سنة 1982.

الجمهورية و أعضاء مجلس الوزراء كما تبنت المحكمة الدستورية في دعاوى حل الأحزاب السياسية و تراقب الشؤون المالية للأحزاب و تدقق في قرارات البرلمان الخاصة برفع الحصانة التشريعية و إسقاط العضوية في البرلمان و انتخاب رئيس محكمة فض النزاعات ووكيله.[1]

2- **المحكمة النقض**: و هي مختصة بمراجعة أحكام المحاكم و ينتخب أعضاؤها بواسطة المجلس الأعلى للقضاة.

3- **المحكمة الإدارية العسكرية العليا** : وهي محكمة تهتم بالتحقيق في بعض المخالفات الإدارية التي تقع من جانب رجال القوات المسلحة .

4- **مجلس الدولة**: وهو بمثابة محكمة إدارية تفصل في مسائل التي لا يحولها القانون لمحاكم إدارية متخصصة، كما يبدي هذا المجلس رأيه في مشروعات القوانين التي يقدمها مجلس الوزراء.

5- **محكمة النقض العسكرية** : مهمتها مراجعة الأحكام و القرارات التي أصدرتها المحاكم العسكرية المعنية بالمخالفات من أو ضد العسكريين.

6- **محكمة المنازعات القضائية** : وتفصل في المنازعات بين المحاكم المدنية و المحاكم العسكرية حول بعض الأحكام.

7- **المجلس الأعلى للقضاة** : يتكون من ثمانية عشر قضائيا أساسيا و خمسة من الاحتياط و يبحث في مسائل الأحوال الشخصية للقضاة.[2]

[1] ممدوح عبد المنعم، **تركيا والبحث عن الذات**، ص. 18.
[2] محمد عبد العاطي التلولي، مرجع سابق، ص 43.

4. القوى السياسية:

1.الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية في تركيا من أهم عناصر البيئة و القوى السياسية المؤثرة في عملية صنع القرار و دراستها لها أهمية في فهم خصائص أداء القيادة و النخبة السياسية في النظام السياسي التركي ،لقد تم حضر الأحزاب السياسية بعد انقلاب 1980كما سمح لها من جديد سنة 1983و قد شهدت الحياة الحزبية في تركيا العديد من التطورات منذ الاستقلال سنة 1923لكن التفاعلات الحقيقية بدأت سنة 1950إذ احتكر "حزب الشعب الجمهوري" الذي أسسه "مصطفى كمال أتاتورك " الممارسة السياسية حتى ذلك العام الذي شهد صدور قانون التعددية الحزبية و إجازة إنشاء الأحزاب فدخل "الحزب الديمقراطي"بقيادة "عدنان مندريس" على خط الحياة الحزبية لتبدأ الحياة الحزبية الحقيقية تفاعلاتها منذ ذلك التاريخ .[1]

وقد شكلت انتخابات سنة 2002 البرلمانية علامة فارقة في تاريخ تركيا الحديث ليس فيما يتعلق بالنتائج التي آلت إليها و التي أدت إلى فوز حزب العدالة و التنمية اثر حصده غالبية المقاعد 360مقعد من أصل 550 مقعد وإنما في السياسات التي نتج عنها هذا الفوز و التي مهدت لتغيرات جذرية في الداخل و الخارج جعلت لتركيا دور إقليمي بارز في المنطقة كدولة محورية ثم جاءت انتخابات في جويلية 2007 بمشاركة 14 حزبا سياسيا و ينجح سوى ثلاثة أحزاب و حقق حزب العدالة و التنمية أغلبية بحصدها 341 مقعد من أصل 550 مقعد في البرلمان.

[1] علي حسين باكير ،مرجع سابق،ص31.

وقد شهد تاريخ تركيا الحديث حوالي 200 حزب سياسي حتى اليوم ،لكن استنادا إلى نتائج الانتخابات الأخيرة فإن خارطة الأحزاب السياسية الكبرى في تركيا هي:

1. حزب الشعب الجمهوري :

تأسس في 9 ديسمبر 1923 على يد مؤسس الجمهورية التركية "مصطفى كمال أتاتورك "ويعتبر أول الأحزاب السياسة بعد إعلان الجمهورية ،يعد أب الأحزاب اليسارية في البلاد يتبنى شعار الأسهم الست كمبادئ أساسية و هي المبادئ التي تحدد شكل الدولة التركية و الذي شهد عهد الثنائية القطبية وانضمام تركيا إلى المعسكر الغربي و اعتراف تركيا بإسرائيل كدولة و تكوين علاقات دبلوماسية معها.[1]

2.حزب العمل القومي:

يعرف باسم "الذئاب الرمادية"تأسس في 9فيفري 1969 على يد الضابط التركي "ألب أرسلان توركش"الذي قادة الحركة الانقلابية سنة 1960عارض الحزب بعد الإصلاحات الدستورية مثل منح الحقوق الثقافية للأكراد كما عارض رفع عقوبة الإعدام و الانصياع للاتحاد الأوروبي مهما كان الثمن وطالب بإعدام "عبد الله أوجلان".[2]

3. حزب اليسار الديمقراطي :

تأسس في 14نوفمبر 1985 تزعمه "بولنت أجا ويد "الذي كان رئيسا للوزراء عندما تم إلقاء القبض على الزعيم الكردي "عبد الله أوجلان" و حزب اليسار الديمقراطي يوافق على عضوية تركيا في

[1] سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي و العشرين** (بغداد:دار وائل للنشر، ط.1 ،2003)، ص283.
[2] سمية حوادسي،مرجع سابق،ص61.

حلف شمال الأطلسي(NATO) و يؤيد الانضمام للاتحاد الأوروبي على الرغم من انتقاده لمبدأ الاتحاد الجمركي.[1]

4.حزب الاتحاد الكبير:

تأسس في 29يناير 1993 ترأسه "محسن يازجي أوغلو"ينظر إليه على أنه مقرب من منظمة (الذئاب الرمادية)سابقا و يعتبر أحد أجنحة الحركة القومية المعتدلة التي تتميز بوجهها الإسلامي حاليا في تركيا .

5.حزب العدالة و التنمية:

تأسس في 14 أوت 2001 يتزعمه رئيس وزراء تركيا الحالي "رجب طيب أردوغان" يصنف الحزب أنه الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا يحر ص على عدم استخدام الشعارات الدينية في خطاباته السياسية تأكيدا على عدم رغبته بالتعبير عن نفسه أنه حزب إسلامي فهو حزب يحترم الحريات الدينية و الفكرية منفتح على العالم و يؤكد على عدم معارضته للعلمانية و للمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية كما يؤكد انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي والحزب مع الاستمرار في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تطبيقه تحت إشراف صندوق النقد الدولي .

[1] محمد عبد العاطي التلولي،مرجع سابق،ص ص 44 – 45.

6. حزب المجتمع الديمقراطي :

حزب كردي جديد يرأسه "أحمد تورك" تأسس سنة 2005 يؤمن بالديمقراطية الاجتماعية و دعم حقوق الأكراد أنشئ على يد (مجموعة السياسيين الأكراد) الذين أفرج عنهم سنة 2004 على رأسهم "ليلى زانا".[1]

تعتبر الأحزاب السياسية عامل فهم للتأثير في السياسة الخارجية التركية حيث أن أحزابا سبقت حزب العدالة و التنمية في تولي السلطة في تركيا لم تعط كل هذا الاهتمام الذي أعطته حكومة العدالة و التنمية للسياسة الخارجية.

2. جماعات المصالح :

تتنوع جماعات المصالح في تركيا مابين جماعات عمالية و مهنية و اقتصادية و بيئية و غيرها . ولها أهمية في صنع القرار. فهي من الناحية تشكل في بعض قطاعاتها قوى ضاغطة على صانع القرار ومن ناحية أخرى تعد مصدر مهما للتجنيد السياسي حيث انضم بعض قياديتها و كوادرها إلى النخبة السياسية بمستوياتها المختلفة .

أ– النقابات العمالية : أهمها اتحادات الثلاث : اتحاد النقابات ، اتحادات العمالية التركية ، اتحاد النقابات التقدمية ، الإتحاد النقابي لحق العمل .

ب– جماعات رجال الأعمال و أهم تنظيماتها: اتحاد الغرف و البورصات التركية، جمعية رجال الصناعة والأعمال التركية، جمعية رجال الأعمال الشبان.

[1] المرجع نفسه ،ص ص45 – 46.

ج- النقابات المهنية: أهمها: نقابة المحامين الأتراك، نقابة الأطباء الأتراك، مجلس الصحافة، نقابات و جمعيات الصحافيين.[1]

3. المؤسسة العسكرية:

يعد الجيش التركي الوحيد في أنظمة العالم الذي لا تخضع تقاليده لسلطة رئيس الحكومة أو رئيس الدولة إنما يستمد سلطته وصلاحياته من ذاته بحكم الدستور ،ويصف الكاتب التركي **محمد علي بيراند** المؤسسة العسكرية بقوله : « هي المؤسسة الأكثر تنظيما واستمرارا في المجتمع وتؤلف الجيش الأكبر بين جيوش دول الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية وكان لهذه المؤسسة تأثيرها في السياسة والحياة اليومية في تركيا ... وفي المجتمع التركي يتردد دائما السؤال: ماذا يقول الجيش ؟ » وحسب دستور 1982 فإن رسم السياسات الإستراتيجية للدولة يقع على عاتق مجلس الأمن القومي *ومن سمات الجيش التمسك بمبادئ أتاتورك الست.**

وتعد تركيا الدولة الثامنة في العالم من حيث عدد القوات المسلحة ونوعيتها وتبرز الأهمية العسكرية لتركيا في حلف الشمال الأطلسي (NATO) من تحليل مؤشرات المقدرة العسكرية التركية إذ بلغ الإنفاق العسكري نحو 11 مليون دولار سنة 1993 ويقوم الحلف بتوفير 5,6 مليار دولار منها ويصل

[1] المرجع نفسه ، ص ص 46 -47.

*يتكون المجلس حسب (المادة 118) من الدستور : من قادة الجيش ورئيس جهاز الأمن القومي ورئيس الدولة ورئيس الوزراء ،وزراء الدفاع الداخلية والخارجية والقائد العام لقوات الأمن ،ومن الواجبات الملقاة على عاتقه: البحث في الشؤون المتعلقة بالأمن القومي للدولة ويقدم توصيات بشأنها إلى مجلس الوزراء الذي يولي اهتماما بما تتضمنه التدابير الضرورية للحفاظ على أمن الدولة وسلامتها ويعقد اجتماعاته برئاسة رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء في حالة الغياب الأول

** **المبادئ الست:** الجمهورية، الوطنية التركية، الشعبية، الدولتية ، العلمانية ،الثورية أو الإصلاحية.

حجم القوات المسلحة عند التعبئة نحو 1,5 مليون جندي . أما حجم القوات العامة فيصل إلى 480 ألف جندي وبذلك تعد الدولة الثانية من حيث القوة البشرية في الحلف بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

أما فيما يتعلق بمبيعات الأسلحة الأمريكية خلال مدة كلينتون لتركيا بلغت 4أضعاف القيمة الكلية لتحولات الأسلحة الأمريكية خلال 34 سنة (1950 - 1983) وكانت هذه المبيعات تجري ضمن برنامجين هما (**المبيعات العسكرية الخارجية**) و(**المبيعات التجارية المباشرة**) وكانت تحويلات الأسلحة عبر القانتين بمعدل أكبر من 800 مليون دولار سنويا مما جعل تركيا أكبر المستلمين للأسلحة الأمريكية خلال عقد التسعينات.[1]

المطلب الثاني: المحددات الخارجية.

تعتبر البيئة الخارجية أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للدول حيث تطرح هذه البيئة بمستوييها الإقليمي والخارجي مجموعة متغيرات تؤثر على حركية السياسة الخارجية.

مع نهاية الحرب الباردة طرأ تطوران :أولهما الانقلاب الذي حدث في البيئة الدولية مع تفكك الاتحاد السوفيتي وامتلاك العديد من القوى الإقليمية في الشرق الأوسط أسلحة الدمار الشامل مما أثار الشكوك لدى تركيا حول فاعلية حلف الشمال الأطلسي في الدفاع عن أمنها القومي ،إضافة إلى ذلك شهدت حقبة تسعينيات القرن الماضي تحولات كبرى أخرى في موقع تركيا الجيواستراتيجي في مثلث الشرق الأوسط ،القوقاز ،البلقان ،فرض عليها بدء الخروج من عزلتها التاريخية وثانيهما صعود الإسلام السياسي التركي إلى السلطة.

[1] جليل عمر علي ، **السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط 1991 – 2006** (السليمانية : منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ،2011) ،ص ص 36 -41.

وقد حرص الأتراك منذ تأسيس الجمهورية التركية في سياستهم الخارجية على إتباع مبدأ مؤسس الجمهورية «مصطفى كامل أتاتورك » سلام في الوطن سلام العالم والذي بموجبه أعطت تركيا الأولوية للقضايا الداخلية على القضايا الخارجية [1] والذي يفترض «أن الدولة تتفاعل في نسق فوضوي ،فهي تنتهج مبدئيا سياسات خارجية بالطريقة التي قوامها الاعتماد على الذات (متغير الواقعية المستقل) ولما كان الصراع على القوة صفة ملازمة لتفاعلات الدول ضمن النسق فإن الواقعية بعامل القوة كوسيلة ضرورية لوصول الفاعل لهدف تحقيق أمنه متغيرا لواقعية التابع.»[2]

كما عرفت السياسة الخارجية التركية لفترة طويلة منذ تأسيس الجمهورية حالة العزلة ،إضافة إلى الهوية التي أقرها «مصطفى كمال أتاتورك » على الأمة التركية حيث طبعها بالصبغة الغربية بدل الإسلامية وأخرجها من محيطها القيمي الجغرافي الواقعي إلى محيط قيمي افتراضي وهو أن تركيا أوروبية وليست آسيوية.

كما انتهجت تركيا في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي سياسة البعد الواحد في سياستها الخارجية ذلك لحصولها على عضوية الاتحاد الأوروبي وذلك انطلاقا من النظرية الواقعية من أجل تحقيق المصلحة الوطنية والمتمثلة أساسا في القوة وتحقيق الأمن والاستقرار ولو على حساب جيرانها خاصة العرب منها.

[1] إيمان دني، مرجع سابق، ص ص 115 - 116.

[2] رابح زغوني ،**تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق من حرب الخليج الثانية : فحص المقتربات النظرية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية و الدراسات الإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2007 - 2008 ، ص. 02.

كان الهدف الأساسي لهذا التوجه في السياسة التركية هو الانضمام إلى النادي الأوروبي ما جعلها تبتعد عن محيطها الحقيقي وتاريخها وتراثها ،وقدمت كل التنازلات وحققت معظم الشروط التي أملاها عليها الغرب ليقبل عضويتها في السوق الأوروبية المشتركة.

رغم التحولات التي عرفها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلا أن النخبة التي ساهمت في بلورة السياسة التركية سواء كانت الداخلية والخارجية حتى نهاية التسعينات ترى أن تركيا أوروبية غربية علمانية ،هذه النخبة ترفض مطلقا طرح الاختيار بين نادي الغرب ونادي الشرق الأوسط الذي يضم دول عربية وإسلامية يربطها مع تركيا إرث تاريخي وحضاري معتبرة أن تركيا حسمت أمرها في أن تكون غربية عضوا في الناتو ومنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، بل إنها ترى أن ارتباطها بالغرب يقوي دورها الإقليمي في الشرق الأوسط. وعبر عن ذلك رئيس الحكومة التركي الأسبق «مسعود يلماط» في سبتمبر 1991 عندما قال : «إن أمام تركيا أحد الخيارين الخيار الأوروبي أم خيار الدخول في عصر القرون الوسطى».

ومن أهم المبادئ التي انتهجتها تركيا خلال تتبعها لسياسة البعد الواحد:

1. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول منطقة الجوار.
2. عدم التدخل في النزاعات بين دول المنطقة.
3. العمل على استمرار انقسام العرب دون التدخل في النزاعات العربية – العربية.
4. فصل الشرق الأوسط عن دور تركيا في التحالف الغربي.
5. توازن دقيق في موقف تركيا من القضية الفلسطينية بعد اعترافها بإسرائيل 1949.

إضافة إلى هذه المبادئ انتهجت تركيا بعد نهاية الحرب الباردة مبدأين هما:

1. مبدأ الفراغ:

يعني أن تركيا بعد حسمها في الخيار الغربي سعت لإيجاد محيط آخر في انتظار عضوية الاتحاد الأوروبي حيث سعت إلى تكوين تحالفات مع دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى ودول البلقان خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وذلك لتعويض الفراغ في أوروبا الشرقية ،آسيا ومحيطها العربي في الشرق الأوسط

2. سياسة المساومة:

باعتبار أن فن المساومة هو حكمة سياسية حيث يحق للدول أن تنتقي الوسائل التي تحقق عن طريقها أهدافها في التعامل الخارجي ،هذا ما اعتمدت عليه من خلال استخدامها لورقة المياه للضغط على الدول العربية خاصة سوريا والعراق ومواجهتها فيما يتعلق بالمشكلة الكردية أو حتى مشكلة الإسكندرية.[1]

ركزت تركيا من خلال سياسة البعد الواحد على تحقيق عضوية الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال توطيد علاقتها به ومحاولاتها الإيفاء بشروطه وإقامة تحالف استراتيجي مع إسرائيل.

وتماشيا مع التحولات الإقليمية والدولية ورغبة في الحصول على أدوار ريادية وزيادة نفوذها وتأثيرها في مناطق متعددة تعالت الأصوات بضرورة انتهاج مقاربة جديدة في السياسة الخارجية التركية قائمة على عنصري الجرأة والفاعلية. وترتكز على تعدد الأبعاد بدأت بمشاركة تركيا في حرب الخليج الثانية وظهرت بشكل جلي في منتصف التسعينيات.

[1] إيمان دني، مرجع سابق، ص ص 117 – 118.

وقد توجهت تركيا في سياستها الخارجية الجديدة نحو تعدد الأبعاد وذلك بعد إدراك الأتراك أنه يجب أن يحددوا دورهم في ضوء موازين القوى الجديدة التي عرفتها المناطق المجاورة لهم بل أكثر من ذلك ذهبوا إلى رسم سياسة خارجية مختلفة تماما عن سابقتها وذلك انطلاقا من قناعتهم أن لتركيا دور مهم في استقرار كل من منطقة القوقاز ،وسط آسيا ومنطقة الشرق الأوسط ،وفي الاستقرار العالمي ككل.

وحتى تنجح تركيا في تحقيق هذا الدور عملت على توظيف موروثاتها التاريخية والجغرافية توظيفا أفضل حيث انفتحت على عدة جبهات كدول أوروبا الشرقية ودول آسيا الوسطى الإسلامية ذات الهوية التركية ودول المشرق العربي إضافة إلى التوجه التقليدي نحو أوروبا الغربية لتفعيل دورها الإقليمي وهذا ما أكده وزير الخارجية « أحمد داوود أوغلو » : « أن تركيا لديها الآن رؤية سياسية خارجية قوية نحو الشرق الأوسط والبلقان ومنطقة القوقاز ستسعى لدور إقليمي أكبر»

وأهم الأسباب التي كانت وراء التحول في السياسية الخارجية التركية الجديدة :

1. **الفراغ الكبير الذي تشهده المنطقة نتيجة انهيار النظام الإقليمي العربي** إضافة إلى التهديدات والتحديات التي باتت تركيا تواجهها والتي ينبع معظمها من الشرق الأوسط خاصة بعد احتلال العراق مما أدى إلى تراجع ثقة تركيا بحلفائها في الناتو واقتناعها أنهم غير مكترثين بأمنها القومي في مواجهة التحديات النابعة من الشرق الأوسط ويمكن تلخيصها في :[1]

أ. تصاعد التحدي الكردي خاصة بعد حصول أكراد العراق على وضع شبه مستقل.

[1] مرجع نفسه ،ص ص 119 - 121.

ب. تصاعد التحدي الإيراني : إذ تنتج عن احتلال العراق إخراجه من معادلة الموازن الإقليمي لإيران مما أدى إلى تزايد نفوذها في المنطقة[1]

2. **تعثر الدور الأمريكي في المنطقة :** حيث نتج عن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة إعطاء هامش للقوى في المنطقة للاستفادة منه وفي هذا الإطار تأتي التحركات التركية مع كل من إيران ،سوريا ،مصر والسعودية.

3. **تعثر الجهود الخاصة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي:** حيث لا تزال أوروبا تحمل في علاقاتها التركية تركة الصراع العثماني الأوروبي سنة 1453 ،حيث ترى أوروبا أنه لا مكان لتركيا في المشروع الحضاري الأوروبي لكونها مختلفة حضاريا عنها هذا من جهة ،ومن جهة أخرى يتخوف الاتحاد الأوروبي من انضمام تركيا سيجعل للاتحاد حدودا مشتركة مع منطقة الشرق الأوسط المليئة بالنزاعات ، ويقحمه في سياستها. وفي المقابل تدرك تركيا أن دورها الإقليمي المتزايد في المنطقة سيؤدي إلى تحسين كبير في صورة تركيا لدى الإتحاد الأوروبي.

4. **الصورة الإيجابية لتركيا عند شرائح عربية واسعة :**

والترحيب الغير مسبوق بهذا الدور من أوسع القطاعات العربية بدور تركي في المنطقة لأول مرة منذ سنة 1923 ووصل الأمر إلى حد الحديث عن «النموذج التركي » وضرورة الاستفادة من الدروس التي يقدمها ،مثل التداول السلمي على السلطة وإدماج التيارات الإسلامية في العملية الديمقراطية والفصل بين الحزبي والدولي.

[1] فتيحة ليتيم ،« تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط» ، **مجلة المفكر** ،ع.5 ،مارس 2010 ،ص. 212.

المطلب الثالث: مبادئ السياسة الخارجية التركية وأهدافها.

ارتكزت السياسة الخارجية التركية على جملة مبادئ تحكمت إلى حد بعيد بصياغة سلوكها السياسي الخارجي في محيطها الإقليمي والدولي فمنذ تأسيس الجمهورية التركية سنة 1923 قامت هاته السياسة على جملة من المبادئ :

- إعلاء العلمانية كبديل إيديولوجي للإسلام فيما يتعلق بتنظيم وبناء الدولة التركية في شتى قطاعاتها الحياتية وما يحكمها من أنظمة سياسية، اقتصادية، اجتماعية وغيرها.
- التملص من الصبغة الإسلامية الموروثة للبلاد والاتجاه بها صوب التغريب باعتبار ذلك السبيل الوحيد للوصول إلى التحضر.
- نزع تركيا من محيطها الإسلامي العربي والتأكيد على كونها دولة أوروبية حضاريا وجغرافيا.

انطلاقا من هذه المبادئ توجهت السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية نحو الغرب وابتعدت عن المنطقة العربية الإسلامية. ويمكن الإشارة أن هذه السياسة اتسمت في البداية وحتى خمسينيات القرن الماضي بقدر كبير من السلبية اتجاه العالم الخارجي خاصة منطقة الشرق الأوسط. وأبدى صانع القرار التركي تمسكا بالشعار الأتاتوركي الشهير «السلام في الداخل والسلام في العالم » والذي كان يعني عملا عدم انغماس تركيا في الشؤون الدولية بقدر الإمكان والتركيز على بناء دولة علمانية ذات صبغة أوروبية.

إن أول تعبير عن توجه السياسة الخارجية التركية في حلتها الأتاتوركية تمثل في اعترافها بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها سنة 1949 واستمرارا لسياسة التوجه نحو الغرب ، أقدمت تركيا على

الانضمام لحلف الشمال الأطلسي سنة 1952 واعتبر الساسة الأتراك أن العضوية في حلف الناتو دلالة على هويتها الأوروبية والغربية.

كانت الرؤية للسياسة الخارجية التركية تقوم على أنها جزء من المحور الغربي ،مع بعض التعديلات المحدودة في الزمان والمكان ،لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002 شكل موضوع السياسة الخارجية والعمل على تطويرها واحدة من أهم أهدافه ،إذ شرعت تركيا في بناء وهيكلة سياستها على نحو يتواكب مع الرؤية الجديدة ،أخذت بعين الاعتبار أهدافا ذات معالم واضحة ومتطلعة إلى الاستفادة من موقعها الجغرافي ورصيدها التاريخي. [1]

1. مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة وأهدافها :

شرعت تركيا في تطوير رؤيتها وسياستها على نحو يتواكب مع المستجدات في القرن 21 وبذلت جهدها لإرساء هذه الرؤية على أرضية صلبة ، توظف فيها موروثاتها التاريخية والجغرافية التوظيف الأمثل ويتعين على تركيا من ثم الالتزام بستة مبادئ حتى يتسنى لها تطبيق سياسة خارجية ايجابية وفعالة.

أ.مبادئ السياسة الخارجية التركية :

المبدأ الأول: التوازن السليم بين الحرية والأمن.

فالدولة إذا لم تحرص على إقامة ذلك التوازن بين الحرية والأمن بداخلها فستكون عاجزة عن التأثير في محيطها ،كما أن مشروعية النظم السياسية يمكنها أن تتحقق عندما توفر هذه النظم الأمن لشعوبها مع

[1] حيدر جاسم محمد محمود ،**واقع السياسة الخارجية التركية حيال الإتحاد الأوروبي ومستقبلها** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،كلية الآداب والعلوم ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الشرق الأوسط ، 2013 – 2014 ، ص ص. 23 – 24.

عدم تقليص حرياتها في مقابل ذلك بمعنى أن الأنظمة التي توفر الأمن لشعوبها وتحرمها مقابل ذلك من الحرية تتحول مع الزمن إلى أنظمة سلطوية ومقابل ذلك تصاب الأنظمة التي تضحي بالأمن بدعوى منح الكثير من الحريات بحالة من الاضطراب المخيف. وإذا اتجه العالم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى تقليص الحريات إزاء التهديدات الإرهابية فإن نجاح تركيا في تحقيق هذه المعادلة الصعبة بتوسيعها مساحة الحريات دون أن تغامر بأمنها أمر جدير بالملاحظة ،فقد تعرضت تركيا وجهودها من أجل الحفاظ على الحريات لاختبار صعب سنة 2007 حيث واجهت من ناحية مخاطر الإرهاب وتهديداته وحرصت من ناحية أخرى على صون الحريات دون تقليص ويمكن القول أن تركيا اجتازت هذا الاختبار بنجاح ،فلم تشهد أي مدينة من مدن تركيا مثل اسطنبول أو نقرة أي تقليص للحريات بفعل مكافحة الإرهاب وهو ما يؤكد على أن الديمقراطية هي أفضل قوة ناعمة تمتلكها تركيا.

المبدأ الثاني : تصفير المشكلات مع دول الجوار (أي صفر مشاكل) .

وهو مبدأ تتضح نتائجه الإيجابية ،فعند مقارنة وضع تركيا الآن بما كانت عليه قبل أربعة أو خمسة أعوام سنجد أن علاقاتها مع كافة الدول المجاورة باتت علاقات وطيدة ومثال ذلك علاقاتها مع سوريا التي توجت بإبرام عدد من اتفاقيات التجارة الحرة بين البلدين وفتحت الطريق أمام علاقات اقتصادية ضخمة ،وقد ارتقى مستوى علاقات تركيا بسوريا إلى حد يمكن أن يوصف بالانقلاب في المسار الدبلوماسي مقارنة بما كانت عليه قبل عشرة أعوام أو خمسة عشر عاما. وعلى النحو ذاته طورت تركيا علاقاتها مع جورجيا[1] ،فأصبح من الممكن لتركيا استخدام مطار (باتوم) كما لو كانت تستخدم أحد مطاراتها الداخلية وهو ما يعد نجاحا دبلوماسيا هاما ،بالإضافة إلى ذلك عززت تركيا من علاقاتها مع بلغاريا بعد انضمام

[1] أحمد داوود أوغلو،**العمق الاستراتيجي:موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية**،تر:محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل (بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون ،ط.1 ،2010)،ص.612.

الأخيرة إلى الاتحاد الأوروبي وهو ما يبرز بشكل واضح مدى النجاح الذي حققته تركيا في تطبيقها لمبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار ،وفي ظل حالة التوتر الدولي اتجاه إيران بسبب الملف النووي حافظت تركيا على علاقاتها مع إيران دون أن يعتريها أي اهتزاز ،أما علاقات تركيا مع العراق فقد تطورت إلى حد كبير إذ تم تشكيل مجلس استراتيجي رفيع المستوى من كلا الدولتين يستهدف عقد اجتماعات مشتركة يشارك فيها الوزراء المختصون بقيادة رئيسي وزراء الدولتين. كما تشكلت آلية حوار استراتيجي مع سوريا وتتشكل الآن آلية أخرى مع روسيا. ويمكن القول أن مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار قد تجاوز ذاته إلى مرحلة أرحب تشهد تعاونا شاملا مع هذه الدول.[1]

المبدأ الثالث: التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار.

كان للسياسة الخارجية التركية اهتمام جاد ومؤثر في البلقان لا سيما في أزمتي البوسنة والهرسك وكوسوفو وهو اهتمام يرتكز على أسس راسخة ،وقد ظلت قدرة تركيا على النفوذ في الشرق الأوسط محدودة مقارنة بما تتمتع به من تأثير داخل البلقان والقوقاز ،وإذا كانت مشكلة حزب العمال الكردستاني والأزمة السورية–التركية خلال عقد التسعينيات قد لعبت دورا كبيرا في تعطيل تركيا عن النفوذ إلى الشرق الأوسط فإن مشكلة الصورة السلبية والإدراك الخاطئ لدى كلا الطرفين ،تركيا والدول العربية كانت العامل الأساسي وراء عدم انفتاح الطرفين على بعضهما البعض تجسدت هذه الصورة السلبية في زعم الأتراك أن العرب قد خانوا الدولة العثمانية وطعنوها في ظهرها، وزعم العرب أن الأتراك احتلوا الأرض العربية لأربعة قرون ووفق ذلك الحاجز النفسي بيد أن الضرورات البراغماتية التي تولدت عن الحاجة إلى الدعم

[1] المكان نفسه

الدبلوماسي المتبادل فتحت الطريق أمام هذه العلاقات وحطمت تلك الحواجز ما جعل تركيا أكثر التزاما بسياسة شرق أوسطية فعالة منذ سنة 2002.[1]

المبدأ الرابع: السياسة الخارجية متعددة الأبعاد.

وهو مبدأ يضع علاقات تركيا الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ارتباطها بحلف الناتو وتحت مفهوم العلاقات الثنائية ،كما يضع جهود تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وسياستها مع روسيا و أوراسيا على ذات الوتيرة من التزامن باعتبارها علاقات تجري في إطار متكامل وليست متضادة أو بديلة عن بعضها البعض لذا يمكن التأكيد أن السياسة المتعددة الأبعاد التي تنتهجها تركيا منذ سبع سنوات لم تتضارب أو تتناقض مع بعضها البعض ،لذلك أضحت سياسات مؤسسية راسخة .

المبدأ الخامس: الدبلوماسية المتناغمة.

بالنظر إلى أداء تركيا الدبلوماسي من ناحية عضويتها في المنظمات الدولية واستضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية هناك تطورات هامة مقارنة بما كانت عليه قبل سنة 2003 ،فقد استضافت تركيا قمة الناتو وقمة المؤتمر الإسلامي فضلا عن استضافتها لمعظم المنتديات الدولية ،أصبحت تركيا عضوا مراقبا في منظمة الاتحاد الإفريقي سنة 2007 وهذا يعتبر نتيجة طبيعية لسياسة تركيا في الانفتاح على إفريقيا منذ سنة 2005 ،كما شارك رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في قمة الاتحاد الإفريقي- الأوروبي المنعقدة في مدريد مشاركة هيأت لتركيا لتصبح لاعبا مؤثرا في العلاقات بين الاتحاد الإفريقي وأوروبا ،وبدعوة من جامعة الدول العربية شاركت تركيا على مستوى وزراء الخارجية وعلى مستوى رؤساء الوزراء على حد سواء

[1] المرجع نفسه ،ص.613.

كما وقعت مع جامعة الدول العربية على اتفاقية خاصة على خلفية اجتماع دول جوار العراق وذلك خلال الفترة التي تصاعدت فيها الأزمة بين العراق وحزب العمال الكردستاني.

وعند تقييم تركيا وصورتها الجديدة من حيث انفتاحها على ساحات وأقاليم جديدة نلاحظ التغيير الايجابي الذي جرى على صورة تركيا الدولية بين سنتي 2002 – 2010 فقد أضحت تركيا لدى الرأي العام العالمي دولة ذات دور في تأسيس الاستقرار ليس لأجلها فحسب بل من أجل الدول المحيطة بها أيضا ،وهو ما يجعلنا نقيم صورة تركيا الجديدة باعتبارها ملمحا على انتقال تركيا من دولة مركز إلى قوة عالمية.

المبدأ السادس: أسلوب دبلوماسي جديد.

كانت تركيا في نظر العالم دولة جسرية ليس لها رسالة سوى أن تكون معبرا بين الأطراف الكبرى ،فبدت تركيا لدي الشرقي دولة غربية ،ولدى الغربي دولة شرقية وكان من الضروري رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي «أن تصبح دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق ومنتدياته رافعة هويتها الشرقية دون امتعاض ،ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافل أوروبا[1] ومنتدياتها من خلال نظرتها الأوروبية » وهذه الرؤية للدبلوماسيين والسياسيين والمثقفين ومن هذه الزاوية يمكن التذكير بالكلمة التي ألقاها عبد الله غول في طهران عندما كان وزيرا للخارجية حيث انتقد الأنظمة اللاديمقراطية في دولة تشهد أزمات في مسارها الديمقراطي، رغم ذلك لم يواجه أي انتقاد ،كما أكد الرئيس السوري بشار الأسد خلال كلمة له على أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان يمثل نموذج زعامة جديد في الشرق الأوسط لذا فإن تلقي كلمة وزير الخارجية التركي في طهران وتصريحات الرئيس

[1] المرجع نفسه ، ص ص 614 - 615.

السوري يشيران أن تركيا قد بات ينظر إليها في الشرق الأوسط كما ولو كانت دولة شرقية. أما في الإدراك الغربي فإن تركيا مختلفة عن أوروبا لكونها تمثل بوتقة ضخمة انصهرت فيها مختلف الحضارات.[1]

ويمكن القول أن السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية تسعى لتحقيق ثلاث مطالب:

- سعيها للحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- تعمل جاهدة في توثيق وتعزيز علاقتها مع الدول العربية والإسلامية.
- العمل على تمتين علاقاتها مع بقية دول العالم.

2. أهداف السياسة الخارجية التركية :

1. الأمن القومي:

اتخذ مفهوم الأمن القومي لدى الدولة التركية بعدين : البعد الأول **داخلي** يتعلق بمواجهة متطلبات الاستقرار الداخلي ومواجهة التحديات الأخرى ذات الطابع الاجتماعي والقانوني تتولاها قوات الشرطة والأمن العام ومؤسسات تنفيذية أخرى ،والثاني **خارجي** يتعلق بمواجهة التحديات الخارجية ولقد حددت المؤسسة العسكرية التركية لنفسها مجموعة من الأهداف تتعلق بالأمن القومي مثل الاستجابة الفعالة ضد التحديات الأمنية.

[1] المرجع نفسه ، ص 616.

2. الحفاظ على وحدة الدولة وحماية كيانها الذاتي :

منذ تأسيس الجمهورية التركية واجهت قدرا كبيرا من الممانعة ذات الطبيعة الانقسامية من قبل الكرد حيث قام الكرد بعدد من الثورات ضد المشروع الكمالي ،ما جعل الدولة تكتسب طابعا أمنيا وتسلطيا فموضوع الكرد كان أحد أهم أهداف السياسة الخارجية التركية. [1]

3. الحفاظ على هوية الدولة :

لقد شهد العالم في القرن الماضي تطورات متسارعة تتعلق بالهوية الثقافية والسياسية أثرت على النظام ككل ،وقد فرضت هذه التطورات ضرورة الاعتراف بأهمية الحضارات والثقافات الأخرى على المستوى الداخلي والخارجي للدول ،ولم تكن تركيا بمعزل عن هذه التطورات ،فقد شهدت على المستوى الداخلي مطالب وضغوط تتعلق بالهوية الدينية والعرقية من قبل الأكراد وبعض الأقليات ،ومقابل هذه الضغوط التي طالب بظهور هذه الهويات في بناء الدولة اتخذت الدولة طابعا محافظا ومتشددا يرتكز على القومية والعلمانية المتشددة في مواجهة الحركات الثقافية والسياسية التي تسعى للتغير.

4. الحفاظ على التماسك الاجتماعي :

يمثل الحفاظ على التماسك الاجتماعي ،وتحقيق التكامل الداخلي بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية هدفا رئيسيا للسياسة العامة في تركيا التي استطاعت مواجهة مصادر التهديد والتحديات

[1] حيدر جاسم محمد محمود ، مرجع سابق ، ص 25.

الداخلية من خلال فرض قوة الدستور ،القوة الأمنية والعسكرية لكي تحافظ على العلاقة القائمة بين المجتمع والدولة.[1]

5. المكانة الإقليمية « الدولة النموذج»*:

الموقع الجغرافي لتركيا جعل أهم أهداف السياسة الخارجية لتركيا من وجهة نظر مهندسي هذه السياسة أن تصبح تركيا دولة نموذجا وأن يصبح لها مكانة إقليمية ودولية مؤثرة ،ويبدو أن «النموذج» رسالة مزدوجة في السياسة الخارجية التركية موجهة إلى اتجاهين.

الأول : إلى المنطقة الإسلامية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وجنوب القوقاز والبلقان كبديل للنماذج السائدة لديها أو المقترحة محليا كونها نظم متأخرة بشكل عام ،فتكون تركيا نموذجا لهم في الاتجاه نحو الغرب.

الثاني : رسالة نحو الغرب الذي يرى ضرورة التغيير في المنطقة الإسلامية ويتخوف من التحديات المحتملة لمصالحه الإستراتيجية في العالم الإسلامي ،فتكون تركيا دولة نموذج الغرب تجاه الشرق لأن الغرب يعدها الدولة المسلمة الوحيدة التي تشهد تجربة ديمقراطية وتداولا سلميا للسلطة وانفتاحا ثقافيا وتكنولوجيا على الغرب.[2]

---

[1] المرجع نفسه ،ص ص 26 – 28.

* النموذج هنا: هو نظام قيمي ومعياري لما يجب أن تكونه صورة وسياسة تركيا الراهنة لدى الآخرين وليس لدى أهلها.

[2] ياسر بشير العشي،**السياسة الخارجية التركية اتجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية 2002 – 2013**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية ،برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية ،جامعة الأقصى ،2014 ،ص ص. 68 – 69

6. الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية «تأمين الموارد والإمكانات» :

تقوم السياسة الخارجية التركية بتحقيق أهداف ذات طابع اقتصادي وتتمثل بالقيام بالتفاعلات السياسية التي تضمن للدولة التركية الحصول على «الريوع» الاقتصادية المتمثلة بالقرض ،الاستثمارات الخارجية ،المساعدات ،الهبات الاقتصادية ،التسهيلات ... وتنتهج السياسة الخارجية التركية مناهج شتى للحصول على تلك المكاسب على النحو التالي :

- تأكيد الروابط مع الاتحاد الأوروبي والسعي إلى التوافق مع المعايير الاقتصادية الأوروبية.

- التحالف مع الولايات المتحدة ويتأتى عنه تسهيلات منها المساعدات العسكرية والتكنولوجية.

- التحالفات الإقليمية ذات الطابع الأمني مثل التحالف مع إسرائيل والتنسيق الأمني مع سوريا خلال العقد الأول من القرن 21.

- التفاعلات الإقليمية المتعددة مثل العلاقات مع كل من سوريا والعراق وإيران، ودول الخليج العربي، وإسرائيل بهدف تعظيم فرص التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة.[1]

يلخص أحمد داوود أوغلو أهداف السياسة الخارجية التركية في :

1) السعي بخفض المشكلات مع دول الجوار إلى نقطة الصفر، اليونان، أرمينيا، قبرص.

2) الاهتمام بمناطق الأزمات خارج دائرة الجوار المباشرة لتركيا أي تنشيط الدور التركي أزمات لبنان، الصراع الفلسطيني، أزمات القوقاز وغيرها.

[1] المرجع نفسه، ص. 71.

3) تعزيز علاقات تركيا مع شركائها العالميين على نحو أكثر توازنا ،الاتحاد الأوروبي ،الولايات المتحدة ،روسيا ،التحالفات والمنظمات الدولية متعددة الأطراف.

4) تعزيز مكانة تركيا كفاعل عالمي يمتلك مصادر متعددة للقوة ،القوة الدبلوماسية والاقتصادية.[1]

[1] سعيدي السعيد، «سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية»، **مجلة الفكر**، ع.10، ص. 476.

المبحث الثاني: محددات الدور* التركي في المنطقة العربية.

تحاول تركيا أن تلعب دورا إقليميا في المنطقة العربية ولها من الإمكانيات ما يدعمها لذلك في كافة الميادين سواءً من الناحية السياسية ممثلة في وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة أو من الناحيتين المجتمعية والثقافية وكذا الاقتصادية .

المطلب الأول: المحددات السياسية:

من أهم المحددات السياسية للدور التركي في المنطقة العربية ظهور حزب العدالة والتنمية وكذا تأثير هوية النخب الحاكمة في تركيا:

1.ظهور حزب العدالة والتنمية وأثره على الحياة السياسية في تركيا :

بعد حظره سنة 1998 أعاد حزب الرفاه تنظيم نفسه سريعا تحت اسم حزب الفضيلة لكن هذا الأخير بعض للخطر بدوره سنة 2001 وأثار الخطر الجديد انشقاقا في صفوف الحركة الإسلامية بين حزب السعادة الذي يضم مجموعة محافظة ومتمسكة بالتوجهات والشعارات القديمة والتي نجد فيها "نجم الدين أربكان" ومن جهة أخرى حزب "العدالة والتنمية" الذي يمثل التيار المسمى "تحديديا" وقدم حزب العدالة والتنمية بقيادة "رجب طيب أردوغان"** و"عبد الله غول" منذ انطلاقته صورة حزب ديمقراطي محافظ يتمسك بمرجعيته الدينية لكنه لا يحبذ الانفصال عن الحركة الرأسمالية المعولمة، وهو يستند إلى قاعدة

* المفهوم السياسي للدور: يعرف على أنه وظيفة الدولة كنموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة دول وكل منها يعبر عن نمط سياسي خارجي يختلف في تكوينه وإمكانياته المادية والمجتمعية تبعا للظروف المحيطة والمؤثرة بكل دولة.
كما عرفت الدكتورة ودودة بدران الدور بأنه: «التطلعات التي تتبناها الحكومات في محاولتها التأثير في البيئة الخارجية»

**رجب طيب أردوغان: رئيس بلدية اسطنبول سابقا،دخل السجن حيث أمضى4 أشهر لأنه ألقى في مهرجان أبيات شعرية اعتبرت مخلة بالأمن و حظر عليه ممارسة النشاط السياسي إلا أن تعديلا دستوريا أعاد إليه حق الترشح الذي سمح له بخوض انتخابات في سيرت سنة 2003 حيث حل مكان عبد الله غول في منصب رئيس الوزراء في 2003.

انتخابية غير متجانسة سبق وأن أوصلت إلى السلطة حزب الوطن الأم عقب الانتخابات التشريعية سنة 1983.

ويتمتع حزب العدالة والتنمية بقاعدة قوية وسط الأناضول ويطمح أعضاؤه إلى الصعود الاجتماعي وإن كان سلوكهم يميل إلى أن يكون تقليديا.

والقطاع الأساس لناخبيه يعيش في الأرياف وبصورة رئيسية في المدن الصغرى والمتوسطة والمحافظة في الأرياف وانطلاقا من محاولته علاج مظاهر قصور اليسار، يصور حزب العدالة نفسه على أنه "حزب الفقراء والمحرومين" والحزب الذي سيأتي ب"العدل"باعتباره شريفا وليس فاسدا ويمكن الاعتماد عليه إنه يغري الفئات المحرومة في ضواحي المدن الكبرى خصوصا إسطنبول، مثلما يستقطب قطاعا من الجمهور الكردي شرق البلاد، كذلك يحوز على تعاطف مقاولي الأناضول الذين يسجلون صعودا مذهلا، لكونه حزب "المبادرة الحرة" وأخيرا يجتذب حزب العدالة بفضل انفتاحه السياسي الفئات الليبرالية التي تتطلع إلى فك ارتباط كامل بين الدولة والحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذن في غياب أي توجه إيديولوجي راديكالي يمكن حزب العدالة والتنمية أن يحتل مركز الوسط السياسي في المجتمع التركي، مستعيدا قطاعا كبيرا من ناخبي أحزاب الوسط التقليدية[1]

ويمكن تشبيه فوز حزب "العدالة والتنمية" في الانتخابات النيابية في نوفمبر 2002 بذلك الذي حققه "الحزب الديمقراطي" سنة 1950 وحزب "الوطن الأم" سنة 1983 وفي ضوء الرفض الكثيف للأحزاب التقليدية توصل حزب العدالة والتنمية إلى جذب ناخبي فئات اجتماعية مختلفة عن طريق إقناعهم بأن مطالبهم قابلة للتحقق. وهو أفاد أيضا من انعكاسات الأزمة الاقتصادية التي كانت تعانيها البلاد في

[1] ميشال نوفل،**عودة تركيا إلى الشرق:الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**(بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون،ط.1 ،2010)،ص.64

حينه والتي تسبب بموجة تشاؤم وإحباط في صفوف كل الفئات الاجتماعية وأثارت كذلك غضب ضد الطبقة السياسية التقليدية.

وكانت الدورة البرلمانية 1999- 2002 انتهت بصورة فوضوية عبر ائتلاف ثلاثي غير متجانس يذهب من أقصى اليمين إلى اليسار القومي، وينقصه برنامج واضح المعالم، وتميزت هذه السنوات بعجز حكومي مزمن وبطبقة سياسية فاقدة للمصداقية سبب توالي الفضائح وتفشي الفساد ووضع اقتصادي يداني الإفلاس ونتيجة للأزمة المالية الكبرى في فبراير 2001،و التضخم المتصاعد و مديونية قياسية انخفضت الليرة التركية بنسبة 40% وقفزت البطالة في المدن من 12.6% سنة 2001 إلى 15.1% سنة 2002 كما ارتفع معدل بطالة الشباب (أقل من 25 سنة) من 14.3%سنة 2000 إلى 16.7%سنة 2001 قبل أن يبلغ 17.2%في منتصف 2002 وقد أسفر هذا الوضع عن رفض كثيف للطبقة السياسية الحاكمة خلال الانتخابات المبكرة في نوفمبر 2002 وأصبح حزب العدالة والتنمية القوة السياسية الأولى في البلاد بعد حصوله على 34% من الأصوات و363 نائبا من أصل 550 تضمهم الجمعية الوطنية، وللمرة الأولى منذ سنة 1987 يتولى حزب تركي المسؤوليات الحكومية دون أن يضطر إلى تشكيل ائتلاف. ولم يكن أمام حزب العدالة والتنمية في البرلمان سوى تشكيل سياسي واحد وهو حزب الشعب الجمهوري (178 مقعداولم يكن أمام حزب العدالة والتنمية في البرلمان سوى تشكيل سياسي واحد وهو حزب الشعب الجمهوري (178 مقعدا).[1]

[1] المرجع نفسه،ص.65

3. هوية النخب الحاكمة:

لهوية النخب السياسية الحاكمة الأثر الكبير في تبلور توجهات وأنماط أدوار السياسة الخارجية للدول وتحديد دوائر نفوذها باعتبارها أحد أهم محددات الدور في السياسة الخارجية فرغم أن الخلافات بين الدول تكون وفقا للمصلحة القومية وبما يضمن الأمن القومي لبقاء واستمرار تلك الدول إلا أن هوية صناع القرار هي التي تحدد هذه المصلحة الوطنية حسب إدراك هذه النخب لهذه المصلحة ، لطالما كانت مسألة الهوية محل جدل كبير بين النخب السياسية في المجتمع التركي خاصة بعد عودة التيار الإسلامي إلى الحياة السياسية في تركيا منذ ثمانينيات القرن الماضي وتجذره في السلطة منذ 2002 ، وكان للصراع بين النخب الإسلامية والنخب العلمانية (الجيش) انعكاسا واضحا في تبلور دور وتوجهات السياسة الخارجية التركية ، فالنخبة العلمانية منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة سنة 1923 سعت لضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي والمجتمع التركي عامة ، ومحاولة إبعادها عن المجتمع الإسلامي والعربي خاصة ،كما اعتمد أتاتورك على الهوية التركية الشاملة وفقا لمبدأ القومية التركية في تأسيسه للجمهورية التركية. وقد صرح أثناء إلغاء الخلافة سنة 1924 قائلا: «الأمة التركية قد شرقيت جدا لأنها تجاهلت قوميتها الخاصة، لقد نالت الشعوب التابعة للإمبراطورية العثمانية حريتها بفضل شعورها القومي، ولقد أدركنا أن خطأنا يكمن في نسياننا لقوميتنا...» [1]

ورغم الانفتاح السياسي الداخلي والخارجي لتركيا في عهد «تورغوت أوزال» اشتد الصراع بين العلمانيين والإسلاميين في منتصف التسعينات من القرن الماضي عندما أعلن « نجم الدين أربكان » زعيم

[1] أحمد نوري النعيمي ،**النظام السياسي في تركيا** (عمان : زهران للنشر والتوزيع ،2011) ،ص.87.

التيار الإسلامي في تركيا في أولى تصريحاته **بعد توليه رئاسة الحكومة التركية سنة 1996 لكن الجيش أجبر حكومة أربكان على الاستقالة .

بعد صعود حزب العدالة والتنمية وتوليه الحكم تحولت السياسة الخارجية التركية من توجه واحد نحو الغرب إلى توجه متعدد الأبعاد نحو الدول الإسلامية والعربية ودول أسيا الوسطى والقوقاز باحثة عن أدوار جديدة ومناطق نفوذ بجوارها الإقليمي وفقا لمعطيات تاريخية وحضارية ولقد نجح «أردوغان» في تحييد النخب العسكرية عن ممارسة السياسة بدءا من التعديلات الدستورية سنة 2004 التي مست تكوين مجلس الأمن الوطني،الذي أصبح يضم مدنيين بعد أن كان حكرا على العسكر ومهامه ، إذ انتقلت من الطبيعة الرقابية إلى الطابع الاستشاري فقط.

وفي استفتاء شعبي على التعديلات الدستورية في 12 سبتمبر 2010 استطاع "أردوغان" إزاحة المؤسسة العسكرية من الحياة السياسية التركية[1] بشكل نهائي كما أصبحت هذه النخبة تحت وصاية ورقابة النخبة المدنية الحاكمة .

فالاستقرار الذي شهده النظام السياسي التركي في عهد حكومة العدالة والتنمية كان نتيجة إصلاحات قدمها رئيس الوزراء التركي «رجب طيب أردوغان» كان أهمها إبعاد العسكر عن الممارسة السياسية وهو ما حققه اثر التعديلات الدستورية ، إضافة إلى إزاحة العسكر من العمل السياسي والذين عزلوا تركيا عن مناطق إستراتيجية في آسيا الوسطى والشرق الأوسط من خلال انتهاجهم سياسة خارجية

** **من تصريحاته ما يلي** : أن حكومته ستدعم علاقتها بالدول الإسلامية ،ووعد بتحسين العلاقات مع كل من إيران وسوريا وليبيا وأنه سيقوم بمراجعة الاتفاق العسكري التركي – الإسرائيلي وإجراء تعديلات في اتفاق الاتحاد الجمركي مع أوروبا ،وبأنه سيطالب برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وإنهاء عمل القوات الأمريكية – البريطانية – الفرنسية شمال العراق معتبرا أنها قوات صليبية هدفها تقسيم العراق والإضرار بالمصلحة التركية.

[1] المرجع نفسه ،ص 88.

ذات توجه واحد نحو أوروبا قدم «أردوغان » إصلاحات اقتصادية ، سياسية اجتماعية ساهمت في تحقيق الانسجام المجتمعي وبناء اقتصاد قوي وأرسى المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ما جعلها تبحث عن مناطق نفوذ في جوارها الإقليمي وتطمح لتكون قوة إقليمية في المنطقة.[1]

المطلب الثاني: المحددات المجتمعية، العقائدية والثقافية.

1. المحددات المجتمعية:

منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية وإعلان قيام الجمهورية التركية الحديثة حمل مؤسسها «مصطفى كمال أتاتورك » مسؤولية إبعاد الدين عن الدولة معتمدا في ذلك على مبدأ القومية التركية الموحدة في المجتمع التركي هذا ما عزل المجتمع التركي عن بقية المجتمعات الإسلامية في المنطقة بسبب عملية التغريب التي عرفها المجتمع التركي في تلك الفترة .

تشكل تركيا من ناحية التعدد العرقي والمجتمعي صورة مصغرة عن السلطنة العثمانية ، إلا أن معاهدة لوزان 24 جويلية 1923 اعترفت للأقليات في الحياة في الحياة السياسية التركية بمواقع لا تتناسب مع ثقلها السكاني ، فقد نجح « أتاتورك » في إلغاء مفهوم الأقليات من الناحية العرقية وان يحصره بالناحية الدينية فقط لينجح في إعادة تركيب الأمة وبناء الدولة عبر رسم وحدة عرقية للأمة التركية باعتبار كل من يقطن الأراضي التركية هو تركي بغض النظر عن دينه أو عرقه.[2]

[1] محمد عربي لادمي ،**التنافس التركي – الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996 – 2014** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص : علاقات دولية وإستراتيجية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2013 – 2014 ،ص ص. 66 – 67.

[2] محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة**: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998)، ص. 219.

هذا النجاح ساهم في استقرار تركيا داخليا من خلال إبعاد أي تمايز طبقي ظاهر بين المكونات العرقية للشعب التركي ،سواء القومية التركية أو العربية أو الأرمينية، عدا العمل المسلح لحزب العمال الكردستاني جنوب شرق تركيا باعتبار الأقليةِ الكردية أكبر عددا من بين الأقليات في تركيا وتستقر على مساحة لا بأس بها من جنوب شرق تركيا .وقد أكد السيد «أحمد داوود أوغلو» وزير الخارجية التركي أن تركيب تركيا العرقي والديني والثقافي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق ومن ثم فهي تتحكم في منطقة جوارها الإقليمي.[1]

ونظرا للموقع الجغرافي الجيواستراتيجي لتركيا باعتبارها دولة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا و أوراسيا فهي بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة لا يمكن اختزاله في صفة موحدة ،هذا التعدد أعطى لتركيا المزيد من فرص الانفتاح على العالم التركي ،فالقومية التركية منتشرة على أزيد من 30 دولة في أوراسيا بتعداد يفوق 46 مليون نسمة في مجملها هذا الانتشار الواسع للقومية التركية في ما أطلق عليه دول « العالم التركي» كان أحد أهم مرتكزات السياسة الخارجية التركية لاستعادة مكانتها الإقليمية في هذه الدول.

2. المحددات العقائدية والثقافية:

اعتمدت تركيا في سياستها الخارجية على البعد الثقافي والديني فمن ناحية رأي «أتاتورك» أن تركيا دولة أوروبية باعتبارها قريبة من أوروبا وسعى لغرس الثقافة الأوروبية في المجتمع التركي. أما الشعب التركي فله ثقافة عريقة ورثها من الإمبراطورية العثمانية هي ثقافة إسلامية بالأساس يستحيل عزلها عن الثقافة الإسلامية في المجتمعات العربية حيث جمعت تركيا تاريخيا بين الحضارتين الهيلينية والإسلامية.

[1] علي حسين باكير، مرجع سابق ،ص. 175.

أما «أردوغان» فهو عكس أتاتورك استعاد الركن المغيب في الهوية التركية وهو الدين الذي نفته العلمانية الكمالية في مشروعها المهيمن.

وقد نجحت تركيا في استخدام البعد الثقافي والديني وحتى الحضاري في سياستها الخارجية في عهد حكومة العدالة والتنمية سنة 2002 من خلال مبدئي سياسة الأبعاد المتعددة ،ومبدأ حوار الحضارات اللذين رفع شعارهما الدكتور «أحمد داوود أوغلو» منذ توليه لوزارة الخارجية التركية سنة 2009 وقد اعتمد في ذلك على الإرث التاريخي والروابط الدينية والثقافية العميقة بين الشعب التركي والشعوب المجاورة وهو ما يسمى «بالعثمانية الجديدة.»*

وتكريسا لذلك عملت تركيا على الانفتاح تجاه العوالم الأخرى خاصة العالم العربي (99 % من الأتراك المسلمين) من خلال البث الفضائي للقنوات التركية الناطقة بالعربية للتعريف بالثقافة التركية كفضائية «التركية» ونشر المسلسلات التركية المدبلجة إلى العربية التي اخترقت البيوت العربية ناهيك عن فتح مدارس تركية ومراكز ثقافية في العديد من الدول العربية.

* **العثمانية الجديدة:** مبادرة أطلقها الرئيس التركي تورغوت أوزال وهي قيام تركيا بدور حيوي فاعل في محيطها الممتد من الأدرياتيك إلى صور الصين مرورا بالشرق الأوسط ،أي تلك المناطق التي كانت في وقت مضى جزءا من الدولة العثمانية مضافا إليها الجمهوريات الإسلامية في القوقاز وآسيا الوسطى وهي المصطلح الذي أطلق على ما يحدث في تركيا الجديدة منذ سنة 2002 وصعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة والاستفادة من الأحداث الايجابية في التاريخ الطويل لهذه الدولة للدور الذي لعبته على مدى سبعة قرون ،وهو ما قد يخدمها في تنامي دورها في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية.

1.الموقع الجغرافي:

تقع تركيا في جنوب غرب قارة آسيا وتطل على البحر الأسود بين بلغاريا وجورجيا ،تبلغ مساحتها 780.580 كم^2، منها 770.760 كم^2 يابسة و 9820 كم^2 مياه، وهي تزخر بموارد عديدة للثروات الطبيعية وتتمتع بموقع استراتيجي يتحكم في المضايق التركية (البوسفور ،بحر مرمرة ،الدردنيل) التي تربط البحر الأسود ببحر إيجه فضلا عن كونها المعبر الأول لاحتياطات الطاقة الأكبر في حوض قزوين وآسيا الوسطى نحو الغرب ،ويبلغ تعداد سكانها حوالي 72 مليون نسمة حسب إحصائيات سنة 2008.[1]

وتركيا قسمان ،القسم الأول في آسيا الغربية ويحده البحر الأسود وأرمينيا شمالا والمضايق وبحر مرمرة وبحر ايجه غربا وسوريا 877 كم والبحر المتوسط والعراق 330 كم جنوبا وإيران 454 كم شرقا ويقع القسم الثاني في أوروبا وتحده من جهة اليابسة أراضي اليونان وبلغاريا 269 كم ومن الغرب بحر ايجه ،مرمرة ،والبحر الأسود ،هذه الحدود المتنوعة جعلت من الموقع الجغرافي لتركيا أهمية بالغة في النشاط التجاري حيث تعتبر حلقة وصل بين الشرق والغرب اقتصاديا كما جعلها تقوم بدور فاعل أثناء الحرب الباردة كما خولها بالقيام بدور فعال في حرب الخليج الثانية وكان لها موقف مهم من الحرب على العراق والآن تلعب دور المناصر للشعوب المضطهدة في بلدان ما يسمى الربيع العربي.

[1] عبد الوهاب الكيلاني وآخرون ،**الموسوعة السياسة** ،ج.1 (بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر ودار الهدى للنشر والتوزيع، 1985) ،ص. 709 .

2. الموارد المائية:

ساهمت الموارد المائية في توجيه السياسة الخارجية التركية ،باعتبار تركيا من أغنى دول العالم بالموارد المائية ما جعلها تستخدم هذه الموارد كورقة ضغط على الدول العربية المجاورة لها والتي لها أنهار مشتركة معها بهدف إضعاف هذه الدول ،هذا ما جعل العلاقات التركية مع سوريا والعراق تتميز بالتوتر منذ أواخر الثمانينات وزادت حدة التوتر عندما لجأت تركيا خلافا للاتفاق المعقود بينها وبين كل من العراق وسوريا سنة 1946* ،إلى تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول.

تعتبر عملية تحكم تركيا في الموارد المائية لنهري دجلة والفرات من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية التركية تجاه العراق ولا زالت تركيا تصرح بين الحين والآخر بأن هذين النهرين هما نهران تركيان. فرئيس الحكومة السابق لتركيا السيد «**سليمان ديميرل** » صرح في شهر ماي 1990 « إن لتركيا السيادة التامة على مواردها المائية ولا يجب أن تخلق السدود التي تشيدها على نهري دجلة والفرات أي مشكلة دولية ،ويجب أن يدرك الجميع أن نهري دجلة والفرات هما نهران تركيان حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي».

أكد هذا التصريح على أهمية الموارد المائية في السياسة الخارجية التركية ذلك من خلال استغلالها للضغط على العراق ومساومته ،خاصة فيما تعلق باهتمامها لسوريا ولبنان بدعمها لقيادات حزب العمال الكردستاني (PKK) المتمرد وبالتالي عملت تركيا على تسييس هذه الثروة الطبيعية بما يخدم مصالحها لتحقيق أهدافها المستقبلية.

* اتفاق ثم بموجبه حل مشكلة مياه دجلة والفرات بين كل من تركيا ،سوريا ،العراق حيث اتفقوا على توزيعها بشكل يرضي الأطراف الثلاثة.

ويمكن حصر أهداف التسييس في النقاط التالية :

1. استخدام المياه كورقة ضغط ضد سوريا قصد إضعافها واستجابتها لمطالب الكيان الصهيوني بشأن القضية الفلسطينية ولبنان والأراضي السورية المحتلة لينسجم ذلك مع الاتفاق الأمني العسكري بين تركيا وإسرائيل الرامي لخلق محور استراتيجي واقتصادي شرق أوسطي بما يتلاءم مع مصالحهما في المنطقة.

2. استخدام الموارد المائية كورقة ابتزاز ضد دول الجوار النفطية خاصة العراق لتحقيق هدفها الاستراتيجي المعلن في معادلة المياه – النفط فضلا عن الحصول على النفط الخليجي مستغلة قلة الموارد المائية في تلك الدول.

3. رغبة تركيا بأن تصبح قوة إقليمية فاعلة في المنطقة وإنعاش اقتصادها المتدهور في بداية التسعينيات من القرن الماضي وبتلك السياسة المائية تحسن الاقتصاد التركي بعد إقامة مشروعات التعاون الإقليمي حيث اقترحت مشاركة الكيان الصهيوني في هذه المشاريع وربطه بتحقيق السلام في المنطقة

3. نمو الاقتصاد التركي :

رغم التراجع الكبير الذي عرفه الاقتصاد التركي أثر الأزمة الاقتصادية منذ ثمانيات القرن الماضي وتفاقمت في ظل حكومة « **تانسوتشيلر** » في منتصف التسعينيات ،حيث فقدت الليرة التركية 37% من قيمتها ،إذ أصبح الدولار يعادل 37.000 ليرة تركية بعد أن كان 26500 في مارس 2004 ورافق ذلك ارتفاعا حادا للأسعار بنسب تتراوح ما بين 50-150 % كما أدت إلى فقدان أعداد كبيرة من الموظفين حيث وصل عدد العاطلين عن العمل سنة 1994 إلى 4,5 مليون.[1]

[1] محمد عربي لادمي ،مرجع سابق ، ص ص 81 - 83.

إلا أن حكومة العدالة والتنمية بقيادة "رجب الطيب أردوغان" استطاعت الانتقال بالاقتصاد التركي من حالة التراجع إلى الاستقرار والنمو ،حيث يقع اقتصاد تركيا في المرتبة السادسة عشر بين الدول ذات الاقتصاد الأقوى في العالم كما تضاعف مؤشر دخل الفرد في تركيا فقد كان سنة 2002 يقدر بمبلغ 3500 دولار أمريكي لكنه من خلال السياسة الاقتصادية الحكمية وبقيادة حزب العدالة والتنمية قفز دخل الفرد سنة 2010 إلى أزيد من 10000 دولار أمريكي وقد شهد معدل الدخل الفردي منذ 1998 تزايدا أكثر إلى أن بلغ حدود 10440 دولار أمريكي .وفقا للقدرة الشرائية المحلية في تركيا.

ويمكن تلخيص خصائص قوة الاقتصاد التركي في :

1. احتلت تركيا المرتبة السادسة على المستوى الأوروبي في المجال الاقتصادي.

2. استطاعت تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية تسجيل نمو جعلها تحتل ثاني أكبر دولة في العالم بنمو يقدر 11,5% كما استطاعت المحافظة على متوسط نمو خلال الفترة من 2002 إلى 2008 في حدود **6%** وهو معدل نمو جيد خاصة أنه تزامن مع الأزمة المالية العالمية التي بدأت تداعياتها منذ سنة 2006.

3. تظهر الخطط التنموية الاقتصادية لتركيا في تطلعها لتحقيق صادرات تصل إلى 500 مليار دولار وإيرادات تصل إلى 500 مليار دولار كما تخطط لتحتل موقع أحد الدول العشر الأولى اقتصاديا في العالم.

4. تحتل تركيا المركز الأول في أوروبا في مجال صناعة النسيج.

5. الوصول إلى المرتبة الثالثة في العالم في تصنيع أجهزة التلفاز والثالثة في العالم في تصنيع الحافلات.

6. تصاعد حجم التجارة الخارجية لتركيا من 36 مليار دولار سنة 2002 لتصل إلى 132 مليار دولار سنة 2008.[1]

المبحث الثالث: مظاهر التحدي التركي للأمن القومي العربي

تنطلق تركيا أساسا في تحركاتها ونظرتها للمنطقة العربية من منظور شرق أوسطي فهي تفضل صيغة أمنية تشابه مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي لما من تركيا من مصالح حيوية في المنطقة يجعلها دوما لجذب الأسواق الأوروبية كما أنها تنظر إلى المنطقة على أنها سوق استيعابية للطاقات العمالية التركية الزائدة ،وتركيا تخطط عدة مشروعات مائية واقتصادية وسياسية زعامية بهدف وضع المنطقة العربية تحت رحمة الحسابات الإستراتيجية الغربية المتحالفة مع تركيا. وتركيا لديها من الإمكانيات والقدرات ما يجعلها تمثل تهديدا للأمن القومي العربي.

المطلب الأول: العلاقات العربية– التركية.

1.تركيا والقضية الفلسطينية 1947– 1949:

اثر هزيمة الدولة العثمانية في حرب العالمية الأولى 1914- 1918 أدارت تركيا ظهرها بعيدا عن العالم العربي نتيجة وقوف هذا الأخير إلى جانب الحلفاء إبان الحرب، إضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في هذا التباعد مثل تحديث الدولة التركية على النسق الأوروبي، وعليه تأثرت قضية فلسطين بغياب تركيا الحديثة عن مساندتها، وسرعان ما عادت تركيا فولت وجهها للعالم العربي خاصة القضية الفلسطينية إبان الحرب العالمية الثانية، إذ رأت أن تدهور الأوضاع في فلسطين بين العرب واليهود يؤثر سلبا على الأمن

[1] المرجع نفسه ،ص ص 84 - 86.

القومي لتركيا. ونتيجة لذلك أصبحت تركيا فاعلا مؤثرا تجاه القضية الفلسطينية وبذلك تخلصت من المبدأ الكمالي "السلم في الداخل، والسلم في الخارج" فكانت تركيا أول من حذرت الولايات المتحدة الأمريكية من خطورة الأوضاع في فلسطين سنة 1941.

وكانت تركيا أولى الدول التي وقفت إلى جانب العرب ضد قرار التقسيم* عندما عرضت القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة سنة 1947، واعتبر العرب هذا الموقف التركي بمثابة صفحة جديدة في تاريخ العلاقات العربية التركية، وإن اتخذت تركيا هذا الموقف بالتقارب مع الغالبية الإسلامية في البلد لإضعاف الحزب الديمقراطي فضلا عن نظرة حكومة حزب الشعب الجمهوري للمهاجرين السوفييت إلى فلسطين بوصفهم تابعين للسوفييت

وقبيل نشوب الحرب العربية-الإسرائيلية 1948، حذرت الحكومة التركية العرب من الإقدام على تلك الحرب لأنها أدركت التفوق العسكري الإسرائيلي على نظيره العربي. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، كانت تركيا العضو الإسلامي في لجنة التوفيق التي شكلتها الأمم المتحدة لحل مشكلة اللاجئين، فعملت على بث الطمأنينة في نفوس العرب كونها تمثلهم في هذه اللجنة،لكن العضو التركي في هذه اللجنة "حسين جاهد بالتشين" ناصر إسرائيل بعد انتخابات "الكنيست الإسرائيلي" في يناير1949 ، وتعاملت تركيا مع القضية الفلسطينية بشكل إنسان حيث استوعبت عددا من اللاجئين داخل أراضيها.

*كانت تركيا من ضمن 13 دولة صوتت ضد قرار التقسيم وهي أفغانستان، إيران، باكستان، تركيا، سوريا، السعودية، العراق، كوبا، لندن، مصر، الهند، اليمن، اليونان، للمزيد أنظر: ميشال نوفل وآخرون، **العرب والأتراك في العالم متغيرة من وجهة النظر العربية** ج.1 (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والتوثيق، 1993)، ص.118

فكان اعتراف تركيا بإسرائيل في مارس 1949 نابعا من وجهة النظر التركية على اعتبار أن إسرائيل أصبحت حقيقة واقعة وأن أكثر من ثلاثين دولة اعترفت بها قبل هذا التاريخ فضلا عن ذلك فإن العرب قد اعترفوا بها ضمنيا بقبولهم المفاوضات مع الإسرائيليين في رودس.[1]

ويمكن تفسير موقف تركيا المؤيد للعرب عند التصويت على قرار التقسيم في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر 1947 بوقوعها تحت مؤثرين: داخلي وخارجي

أ.المؤثر الداخلي:

حرصت الحكومة التركية والحزب الجمهوري الحاكم على إرضاء بعض شرائح الرأي العام المحلي المتمسك بالدين الإسلامي والمتعاطف م ع الشعوب الإسلامية، رغم إعلان الدولة العلمانية،خاصة بعد أن بدأ حزب الشعب الجمهوري سنة 1946 في تخفيف القيود على الدين تحت ضغط نشاط الحزب الديمقراطي الذي كان يتمتع بشعبية كبيرة لدى القاعدة العريضة من العناصر المدنية في الريف التركي كانت تمثل حوالي 75% من مجموعة السكان

ب.المؤثر الخارجي:

يتمثل في خوف تركيا من أن يؤدي قيام دولة يهودية في فلسطين إلى زيادة عناصر التوتر في منطقة الشرق الأوسط ومن ثم يتضاعف اهتمام الإتحاد السوفيتي بها وبالتالي تتزايد مطامعه في مضيقي البوسفور والدردنيل التركيين كمنفذين إلى البحر الأبيض المتوسط، فضلا عن احتمال اعتناق الدولة اليهودية المرتقبة

[1] محمد محمود الدوداني، «تركيا والقضية الفلسطينية» في: أمجد أحمد جبريل (محررا)، **الثقافة ودراسات الشرق الأوسط** ،المجلد.1 ، أعمال المؤتمر العربي التركي الأول للعلوم الاجتماعية، (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فبراير 2012،) ص ص.418-419

تولد للمبادئ الاشتراكية وبالتالي إمكانية أن تتبع الإتحاد السوفيتي ومن ثم أن تجلب بعض المشكلات للمنطقة[1]

ويمكن تناول الموقف التركي تجاه قضية فلسطين بعد ديسمبر 1948 من خلال ثلاثة محاور رئيسة:

1.**لجنة التوفيق**:

ناقشت الجمعية العامة المتحدة في دورتها العادية الثالثة قضية اللاجئين الفلسطينيين وانتهت في 11 ديسمبر 1948 إلى إصدار القرار رقم 194 الذي نص في فقرته الثالثة على إنشاء لجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين واختيرت لعضوية اللجنة ثلاث دول هي تركيا، فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية وعلى اثر انتخاب تركيا في هذه اللجنة لحق شيء من التبدل في موقف تركيا اتجاه المسألة العربية–اليهودية، إذ بدأت الأقطار العربية تنظر إلى تركيا بوصفها عميلا للدولة الغربية وقد استاءت الدول العربية من انضمام تركيا إلى اللجنة وأخذوا على هذه الأخيرة ما يلي:

1.أن المهام التي أنيطت بهذه اللجنة من شأنها توطيد قرار تقسيم فلسطين وتدويل القدس وتثبيت حدودها وفق قرار التقسيم

2. أن اللجنة كانت تعمل تحت تأثير الولايات المتحدة الأمريكية والضغوط الصهيونية على الحكومة الأمريكية والتي كانت تهدف إلى إتاحة الوقت لليهود لتوطيد أقدامه م في فلسطين.

[1] المرجع نفسه، ص421.

كما ساهم العضو التركي في لجنة التوفيق "حسين جاهد بالتشين" في تعميق الخلافات العربية التركية بوقوفه إلى جانب إسرائيل، حيث قام بزيارة تل أبيب في يناير 1949 وأقام علاقة صداقة مع "بن جوريون" (رئيس أول حكومة إسرائيلية)، كما طالب حكومة أنقرة بالاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقة دبلوماسية بينهما. وبعد اعتراف تركيا بإسرائيل في 1949 كان بالتشين يتعامل بعطف مع إسرائيل وعارض مشروع تدويل القدس ورأى استحالة تحقيقه[1]

2. مشكلة اللاجئين:

نظرت تركيا التي اعترفت بإسرائيل في 1949 إلى الفلسطينيين بوصفهم شعبا ليس له الحق في تقرير مصيره وأنهم مجرد لاجئين ينبغي على المجتمع أن يمد إليهم يد العون والمساعدة حيث استفاضت تركيا عددا من اللاجئين للعيش على أراضيها، وتعتبر تركيا من أولى الدول التي قدمت مشروع قرار (302- 5) لتأسيس منظمة "غوث اللاجئين الأونروا" وتأمين الحماية لهم ومساعدتهم إلى حين عودتهم إلى وطنهم.

3. مشكلة القدس:

كانت تركيا من الدول التي عارضت إسرائيل في أن تقيم مفوضياتها في القدس، ولما قررت الأمم المتحدة تدويل مدينة القدس كانت تركيا من بين الدول التي عارضت القرار، وقد صوتت أنقرة في هيئة الأمم المتحدة ضد هذا المشروع ورأت أنه إذ نفذ هذا المشروع فإن الإتحاد السوفيتي سيضع قدمه في القدس، وظلت تركيا تعارض هذا المشروع طوال حكم حزب الشعب الجمهوري (1947- 1950) وقد غيرت تركيا هذه السياسة عندما حاولت التقرب إلى الدول العربية بهدف ضمهم إلى المنظمات الدفاعية

[1] المرجع نفسه، ص425- 428

الغربية (حلف بغداد) والذي حملت تركيا راية الدعوة إليه سنة 1954 لذلك أيدت تركيا قرار تدويل القدس وعودة اللاجئين العرب إلى فلسطين

ما يمكن استخلاصه من الموقف التركي اتجاه القضية الفلسطينية:

أن تركيا انتهجت سياسة تتسم بالذاتية والموضوعية اتجاه القضية الفلسطينية فالذاتية تكمن في رفض تركيا لقرار التقسيم حيث أنها نظرت إلى المهاجرين اليهود لفلسطين على أنهم ينتمون إلى الكتلة الشرقية ومن ثم تصبح الدولة اليهودية المزعم إنشاؤها على الأراضي العربية تابعة للإتحاد السوفيتي وقاعدة متقدمة له في منطقة الشرق الأوسط ومن ثم يسهل على السوفييت غزو تركيا ، فضلا أن تركيا رأت في القضية الفلسطينية فرصة لزيادة مؤيدي الحزب الحاكم (حزب الشعب الجمهوري) في المجتمع التركي ذو الأغلبية الإسلامية واستعادة تلك العناصر التي انضمت للحزب الديمقراطي الذي زادت شعبيته في تركيا وبالتالي تبدو حكومة حزب الشعب مناصرة للمسلمين من خلال قضية فلسطين كما وجدت تركيا في القضية الفلسطينية وإعلان قيام دولة إسرائيل فرصة للتخلص من اليهود المقيمين بها الذين كانوا يشكلون عبئا كبيرا على الخزينة التركية[1].

أما الموضوعية فتجلت بعد الحرب العربية-الإسرائيلية 1948 حيث تعاملت تركيا مع إسرائيل بأنها باتت حقيقة واقعة، عند قبولها الانضمام في لجنة التوفيق وسعيها إلى بعث الطمأنينة في نفوس العرب والتأكيد على أنها تعمل من خلال اللجنة على الدفاع عن المصالح العربية وان كانت قد انحرفت وسارت في

[1] المرجع نفسه ص430- 441

ركاب العضوين الأمريكي والفرنسي إضافة إلى مطالبتها بحق اللاجئين في العودة إلى بلادهم وقبلت العديد منهم للإقامة في أراضيها[1].

2.النزاعات العربية التركية:

1.2.النزاعات الحدودية:

أ. العلاقات التركية – السورية:

منذ سقوط الخلافة كانت العلاقات التركية السورية تمر بمراحل من التوتر المستمر ،ولاشك أن شعور العداء السوري لتركيا في تلك المرحلة استمر في الازدياد ذلك بسبب الإقليم المتنازع عليه وهو لواء الإسكندون ومما ساعد على زيادة فجوة النزاع بين الطرفين المواقف المختلفة لكل منهما فيما يتعلق بالحرب الباردة ،فسوريا كانت حليفة للاتحاد السوفيتي بينما تركيا وجدت نفسها عنصرا مهما في حلف شمال الأطلسي.[2]

– مسألة لواء الاسكندرون خلاف تركي – سوري :

لا تزال مشكلة لواء الاسكندرون * إحدى المشاكل القائمة بين سوريا وتركيا وترجع جذور المشكلة إلى 20 أكتوبر 1921 عندما أقرت فرنسا وتركيا في اتفاقية أنقرة لتخطيط الحدود بين سوريا وتركيا بإقامة نظام إداري خاص لمنطقة اللواء علما أن فرنسا كانت قد أقرت في وثيقة رسمية سنة 1920 بتبعية اللواء

[1] المرجع نفسه ص442

[2] عامر زياد السبايلية،**الإدارة الأمريكية العامة في الشرق الأوسط الدبلوماسية والسياسة الخارجية محدداتها وانعكاساتها**(الأردن: عالم الكتب الحديث، 2011)، ص. 79.

* يقع لواء الاسكندرون في أقصى الشمال الغربي من الجمهورية العربية السورية تبلغ مساحته 4800 كم^2 وقاعدته مدنية الاسكندرونة الواقعة على الخليج المعروف باسم «خليج الاسكندرونة» وعندما تم فصل الإقليم عن سوريا حسب قرار عصبة الأمم سنة 1937 كان عدد سكانه 220 ألف نسمة ،105 من العرب وتوزع الباقون حينها على العرق التركي 85 ألف والكردي 25 ألفا والأرميني 5 آلاف ،وبعد منحه لتركيا أصبحت مساحته 54,3 كم^2 بعد ما كان قبل الضم تقدر مساحته 48,6 كم^2 نتيجة ضم منطقتين إليه هما «بارياس» و«إصلاحية» الواقعتين في سهل العمق.

للمزيد انظر:حسام النايف، **لواء الاسكندرونة حكاية وطن سلب عنوة** (دمشق:منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،2013)، ص ص.11-12

لسوريا ،وشكلت اتفاقية أنقرة مدخلا لقيام تركيا بتوسيع حدود النظام الإداري الخاص وتقديم التسهيلات للأتراك منها جعل اللغة التركية لغة رسمية في اللواء وتضخيم الوجود السكاني التركي فيه ،وفي إطار خطة لفصل اللواء عن سوريا وضمه لتركيا وعقدت هذه الأخيرة سلسلة اتفاقيات مع فرنسا منها اتفاقية أنقرة للصداقة وحسن الجوار في 30 ماي 1926 واتفاقية أخرى للغرض نفسه في 22 جوان 1927 وفي 1938 أجرت تركيا بالتنسيق مع فرنسا انتخابات في اللواء زورت نتائجها وبموجبها حققت الأقلية التركية أغلبية في المجلس الأعلى لإدارة اللواء وقد فاز الأتراك ب 22 مقعدا والعرب السوريون بـ 18 مقعد وفي نفس السنة اجتاحت القوات التركية اللواء دون أن تتحرك فرنسا ضد الاجتياح التركي ،وهكذا تآمرت فرنسا وتركيا على سلخ اللواء عن سوريا.

وفي 23 جوان 1939 وقعت فرنسا وتركيا اتفاق الضم الذي أدخل اللواء بموجبه في الأراضي التركية وأصبح يعرف باسم «**هاتاي**» إلا أن سوريا لم تقبل ضم اللواء لتركيا ورفضت الاعتراف بشرعيته وتضامنت معها سائر البلدان العربية لكن دون جدوى وفي 23 جويلية1939 تسلمت تركيا فعليا لواء الاسكندرون. لم يستشر السوريون في موضوع تخطيط الحدود مع تركيا لذلك فهم يعتبرون أنها حدود مفروضة وغير شرعية، لكنهم في الوقت ذاته لا يطرحون ذلك باعتباره مشكلة ملحة بين الدولتين ومن ناحية أخرى فإن الخطاب السياسي في تركيا ينطوي على اتجاهين:

الأول: هو خطاب عام محلي أساسي أو إعلامي يعتبر أن المؤشرات السورية (الداخلية) عن لواء الاسكندرون هي دلائل على أطماع سوريا بالأرض التركية وطموح لتكوين سوريا الكبرى على حساب تركيا.[1]

الثاني: هو خطاب السياسة الخارجية والطبقة السياسية العليا والمؤسسة العسكرية وهو يتضمن معنى الخطاب الأول لكن لا يفصح عنه دوما ،أو يفصح عنه ولكن بكيفية أقل حدة لكن الغالب هو خطاب تركيا الاتهامي التآمري على سوريا خاصة في فترات التأزم البيني خلال عقد التسعينيات الذي شهد موجات من التصعيد تارة والتهدئة تارة أخرى كان آخرها حدوث أزمة 1998.[2]

وفي مؤتمر نظمه معهد السلام الأمريكي في واشنطن سنة 1994 شارك فيه خبراء من سوريا وتركيا والولايات المتحدة أعلن السوريون المشاركون في المؤتمر عن رغبتهم في تحديد المطالبة بلواء الاسكندرون عن طريق الأمم المتحدة وقد بدأت تركيا ردودا غاضبة اتجاه الإعلان السوري ،كما أعلنت تركيا أن سوريا تحتل مناطق حدودية تقدر نحو 50 كلم على طول الحدود بين البلدين ،وخلال الأزمة السورية التركية الأخيرة عادت قضية لواء الاسكندرون لتطرح نفسها كقضية خلافية بين البلدين وطلبت تركيا من سوريا التوقف عن المطالبة بحقوقها في اللواء.

[1] محمد خليل يوسف القدرة ،**تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية الدولية 2007 – 2012** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة الأزهر ،غزة ، 2013، ص ص.27 – 28.

[2] المرجع نفسه ، ص. 29.

وفي 19 أكتوبر 1998 وجه الرئيس التركي سلميان ديميرل خطابا من لواء اسكندرون حذر فيه سوريا من أي مطالبة باللواء وذكرت مصادر آنذاك أن تركيا تسعى للحصول على تعهد سوري باعتراف بالسيادة التركية على اللواء.[1]

ففي كثير من الحيان كانت سوريا تغض الطرف عن مطالبتها عن لواء الاسكندرون حيث كانت تعي أن المطالبة به ستفقدها الكثير ،فالتهديدات التركية بقطع المياه كثيرا ما كانت تثير قلقا للجانب السوري. كما حدث سنة 1998 في قضية عبد الله أوجلان * زعيم حزب العمال الكردستاني ،عندما هددت تركيا السوريون بقطع المياه حال عدم تسليمها أوجلان وبالفعل رضخ السوريون للمطالب التركية ،فالطرف التركي غير مبالي بالمطالب السورية لأنه يعلم أنها لن تصل إلى التهديد أو حتى المطالبة العلنية بحقهم في استرجاع اللواء.

2.2. النزاعات حول المياه :

تبلغ كمية الموارد المائية التقليدية المتجددة في تركيا 196 مليار متر مكعب في السنة منها 186 مليار متر مكعب تمثل التصريف السنوي للأنهار التركية و 10 مليارات متر مكعب من المياه الجوفية المتجددة

[1] خورشيد حسين دلي،**تركيا وقضايا السياسة الخارجية** (منشورات اتحاد الكتاب العرب ،1999)،ص ص. 49-51.

* ولد عبد الله أوجلان سنة 1949 في محافظة سانلي على الحدود التركية – السورية وفي سنة 1978 أسس حزب العمال الكردستاني وأبعد إلى سوريا سنة 1998 وكان وجوده في سوريا أن يحول العلاقات التركية – السورية إلى حرب بينهما بسبب اتهام الأتراك للسوريين بالسماح لأوجلان وحزبه للتدريب والانطلاق من أراضيها ،وفي سنة 1999 تم رصده من قبل المخابرات التركية واعتقاله في تركيا بعدما طردته سوريا من أراضيها تحت ضغط التركي.

وتبلغ حاجة تركيا الحالية للمياه حوالي 55 مليار متر مكعب في السنة وستصل حاجتها إلى 58 مليار متر مكعب سنة 2000 أي أن استهلاكها الحالي لا يشكل سوى 28 % من مواردها المائية التقليدية المتاحة.[1]

رغم هذه الوفرة المائية في تركيا فإنها تحاول الضغط على دول الجوار العربي من خلال:

1. **نهر القويق** : وينبع من منطقة عينياب التركية ويمر من مدينة حلب السورية ورغم وجود اتفاقيات على استثمار مياه هذا النهر مناصفة إلا أنها قطعت هذا النهر نهائيا عن سوريا في الخمسينات.

2. نهري دجلة والفرات :

نهر الفرات:

يبلغ طوله الكلي 2940 كم وتبلغ مساحة حوضه 388 ألف كم^2 ،ينبع من جبال تركيا عند ارتفاع يزيد على 3000 متر فوق مستوى البحر في المنطقة الواقعة بين البحر الأسود وبحيرة فان وهو يتكون من رافدين (**مراد – صو**) (**قره – صو**) اللذين يلتقيان بالقرب من قرية (كيبان) حيث يعرف النهر بعد ذلك باسم الفرات ،يجري النهر في الأراضي التركية ثم الأراضي السورية وبعدها يدخل إلى الأراضي العراقية. ليلتقي بنهر دجلة مكونتين شط العرب الذي يصب في الخليج العربي ومن أهم المشروعات التركية المقامة على النهر إقامة السدود التالية:

1. **سد كيبان** : أول السدود التركية أنجز سنة 1974 ،سعته التخزينية 30,7 مليون متر مكعب الهدف الأساسي منه توليد الكهرباء.

[1] عبد الفتاح الحيالي ،«قمة عمان :بين أوهام السلاح وطموح التسوية »،**المستقبل العربي** ،ع.204 ،1996 ،ص. 16.

2. **سد قره ايه** : اكتمل سنة 1986 ،ثاني السدود الكبيرة التي نفذتها تركيا بغرض توليد الكهرباء سعته التخزينية 9,54 مليار متر مكعب.

3. **سد أتاتورك** : أكبر السدود التركية ،يعتبر رابع سد في العالم من حيث الحجم ،سعته التخزينية 48,7 مليار متر مكعب ،يهدف إلى إنتاج الطاقة الكهربائية وإرواء مساحات واسعة من الأراضي نحو 870 ألف هكتار.

4. **نفق أورفه** : يأخذ مياهه من سد أتاتورك ،يبلغ طوله 26,4 كم وقطره 7,5 متر ،وهو عبارة عن نفقين كبيرين يبلغ تصريفهما 328 متر مكعب في الثانية والغرض منه نقل مياه الفرات إلى سهول أورفه وحران.[1]

مياه الفرات والخلاف التركي – السوري – العراقي :

إن مسألة تقسيم المياه بين الدول الثلاث ليست مسألة جديدة بل هي قديمة ظهرت بوادرها عقب نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1918 التي أدت لانهيار الكيان السياسي للدولة العثمانية وتشكل دول جديدة منها تركيا ،سوريا والعراق ،وأصبحت تركيا بحكم موقعها الجغرافي تتحكم بالمجرى الأعلى لنهر الفرات وحظيت سوريا بالمجرى الأوسط منه في حين بقي المجرى الأسفل وهو أكبر الأجزاء ضمن الأراضي العراقية ،عندها تغيرت طبيعة نهر الفرات وأصبح بعد سنة 1918 **نهرا دوليا** * بعد أن كان نهرا وطنيا ولم يعد استغلال مياهه يخضع لاختصاص دولة واحدة إنما لحقوق الدول المتشاطئة للنهر. الأمر الذي أدى إلى

[1] سامر مخيمر خالد حجازي ،**أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة** (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،يناير 1978) ،ص ص. 24 – 28.

* **يقصد بالنهر الدولي**: المجرى المائي الذي يجتاز في جريانه إقليم دولتين أو أكثر وتشترك في حوض تغذيته دولتان أو أكثر بما يشمله من مياه سطحية وجوفية، والتي تصب في مصب مشترك بما في ذلك روافده كافة الإنمائية والموزعة.

نشوء خلافات حول استغلال مياه نهر الفرات وتحولها إلى نزاعات تدخل في اختصاص القانون الدولي العام التي نظمت أحكامه حقوق الدول المتشاطئة على الأنهار الدولية.[1]

إن بروز مسألة اقتسام مياه نهر الفرات تعود لسنة 1957 عندما أرسلت السفارة التركية ببغداد مذكرة إلى الحكومة العراقية ،أشارت فيها إلى عزم تركيا على بناء «سد كيبان» الذي يقع في منطقة التقاء نهري "فرات صو" و"مراد صو" وسيبلغ حجم البحيرة التي ستتكون من هذا السد 9,4 مليار متر مكعب من المياه لكن عند الشروع ببناء السد تبين أن السعة الخزنية لبحيرته تبلغ 30,5 مليار متر مكعب. وقد برزت تركيا ذلك بالصعوبات الطبوغرافية التي حالت دون تطبيق المواصفات الفنية لمخطط السد الأساسي.

وفي العقود التالية من الزمن تزايدت المشاريع المائية التركية على نهر الفرات وروافده ولعل أبرز هذه المشاريع مشروع قناة **قايا** الذي أنجز سنة 1987 ،قناة شانلي أورفا وسد أتاتورك الذي تم افتتاح إحدى قنواته سنة 1983 ،وقد تركت هذه المشاريع آثار سلبية على الزراعة واقتصاديات كل من العراق وسوريا.[2]

وفي أوائل التسعينات وصلت مسألة قسمة مياه نهر الفرات ودجلة إلى الذروة في التصعيد التركي ممثلا في قطع مياه الفرات عن سوريا والعراق وتحديدا في جانفي 1990 لمدة شهر لملء سد أتاتورك الذي يعد أهم المشاريع الإستراتيجية الرئيسية في حوض الفرات وفي حفل تدشين سد أتاتورك هدد رئيس الوزراء التركي سليمان ديميرل لقوله : « إن ما يعود لتركيا من مجاري مياه الفرات ودجلة وروافدهما ... هو تركي

[1] محمد علي محمد تميم الجبوري ،«المعضلة المائية بين تركيا ودول الجوار العربي» ،**المستقبل العربي**، ص. 79.

[2] رواء زكي يونس الطويل،**مخاطر الأمن المائي العربي وخيارات التنمية المائية للقرن الواحد والعشرين** (عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ،2009) ، ص ص. 86 – 87.

... وإن بإمكان تركيا أن تتصرف بها كما تشاء داخل حدودها » وقال أيضا « إن هذه أرضنا ولنا الحق في أن نفعل ما نريد».

« ونحن لا نقول لسوريا والعراق أننا نشاركهما مواردهما النفطية... ولا يحق لهما القول أنهما يشاركاننا مواردنا المائية » وأكد ديميريل «على العراق وسوريا أن لا يقلقا بسبب تنفيذ هذا المشروع ولكن الفرات ودجلة وروافدهما هي ملك تركيا من الحدود مع هذين البلدين وأن تركيا يمكنها أن تستخدمهما مثلما تريد»

وقد كانت ردود الفعل السورية والعراقية شديدة على هذه الخطوة حيث أنها نتجت عن منع المحطات الكهربائية السورية والعراقية من العمل بكامل طاقتها وتعهد الأتراك حينها محاولة لاسترضاء الجانبين بعدم تخفيض تدفق المياه عن 500 متر مكعب في الثانية عند الحدود السورية على أن يستمر هذا الوضع لمدة سنة وقد علل الأتراك قطع المياه بأنه لأسباب فنية وليس سياسية.[1]

3.مشروع أنابيب السلام :

أعدت شركة أمريكية بتكليف من الحكومة التركية سنة 1986 دراسة لمشروع نقل المياه التركية إلى الخليج العربي أطلقت عليه اسم «أنابيب السلام» يتم فيها نقل المياه من نهري سيحان وجيحان في جنوب غرب تركيا عبر أنبوبين بكلفة تقدر نحو 21 مليار دولار ويمتد الأنبوب الغربي من تركيا بطاقة 3,5 مليون متر مكعب في اليوم توزع بواقع 1,1 مليون متر مكعب في اليوم إلى سوريا و 600 ألف متر مكعب في اليوم للأردن و1,5 مليون متر مكعب في اليوم للأجزاء الغربية من السعودية وتصل كلفة هذا الأنبوب إلى

[1] المرجع نفسه ، ص ص 88 - 90.

8,5 مليار دولار وتكلفة المتر المكعب من المياه نحو 0,84 دولار.

أما الأنبوب الشرقي تصل طاقته إلى 2,5 مليون متر مكعب في اليوم توزع 600 ألف متر مكعب في اليوم للكويت و 800 ألف متر مكعب للأجزاء الشرقية من السعودية و 200 ألف متر مكعب للإمارات و 200 ألف متر مكعب لعمّان وتصل كلفة هذا الأنبوب 12,5 مليار دولار وتكلفة المتر المكعب الواحد من المياه نحو 1,07 دولارا. وتقدر الشركة العمر الافتراضي لهذا المشروع نحو 50 سنة ، تحقق منه تركيا عائدا سنويا يصل إلى ملياري دولار سنويا.

وهدف تركيا من المشروع تعتبره سلاح سياسي ضد سوريا والعراق، والتناغم التركي الإسرائيلي على هدف محدد هو المياه وقيام تركيا ببيع المياه لإسرائيل. إذ أعلن الرئيس التركي سليمان ديميريل خلال زيارته في مارس 1996 لإسرائيل ،بأن تركيا ستبيع 150 مليون متر مكعب من المياه خلال سنتين لإسرائيل وبهذا تحاول تركيا تحويل المياه من قضية اقتصادية إلى قضية سياسية.[1]

[1] عدنان هزاع البياتي، «دول الجوار العربي والأطماع الجيوبولتيكية في المياه العربية» ،**مجلة شؤون عربية** ، ع.90 ،1997 ،ص ص 83 - 94.

الجدول رقم 02: توزيع أنابيب السلام (الخط الأول 3.5 مليون م^3 يوميا)

الخط الأول 3.5 مليون م^3 يوميا	حصص الدول
تركيا	تركيا 300 ألف م^3
سوريا	حلب 300 ألف م^3، حمص 100 ألف م^3، دمشق 250 ألف م^3
الاردن	عمان 60 ألف م^3
السعودية	تبوك 100 ألف م^3، المدينة 300 ألف م^3، الدمام 200 الف م^3، ينبع 100 الف م^3، مكة 500 الف م^3، جدة 500 ألف م^3

المصدر: عودة بوغي، **الصراع الإقليمي على المياه في الشرق الأوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدراسات العليا لما بعد التدرج المتخصصة، تخصص: العلاقات العامة،كلية العلوم السياسية والإعلام، دراسات العليا المتخصصة، جامعة دالي إبراهيم الجزائر3، 2009-2010، ص. 54.

الجدول رقم 03: توزيع أنابيب السلام (الخط الثاني2.5 مليون م^3 يوميا)

الخط الثاني2.5 مليون م^3 يوميا	حصص الدول
الكويت	الكويت 600 ألف م^3
السعودية	الجبل 200 ألف م^3، الدمام 200 ألف م^3،الخبر 200 ألف م^3، الهفوف 200 ألف م^3
البحرين	المنامة 200 ألف م^3
قطر	الدوحة 100 ألف م^3
الإمارات العربية	أبو ظبي 280 ألف م^3، دبي 160 ألف م^3، الشارقة 120 ألف م^3، رأس الخيمة وعجمان 140 الف م^3

المصدر: المرجع نفسه، ص. 55.

3.أنانية تركيا في مشروع الغاب (GAP) :

يشكل مشروع «الغاب» حجز الزاوية في مسألة الخلاف التركي – السوري – العراقي لكون نتائجه تشكل نعمة لتركيا وفي الوقت ذاته نقمة لكل من سوريا والعراق ،فمشروع الغاب كما تراه تركيا أكبر مشروع تركي في تاريخ الجمهورية يشمل **سبع** مدن رئيسية في جنوب شرق البلاد وتعد تركيا أن المشروع سيؤمن لها توازنا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا بين مناطق الشرق والغرب في البلاد. فهذا المشروع الإنمائي متعدد الأهداف ومتكامل ينطوي على سدود ومحطات التوليد الطاقة الكهرومائية وإمكانات ري واسعة على نهري دجلة والفرات ،ويتضمن المشروع بناء 22 سدا و 19 محطة لتوليد الكهرباء على منابع دجلة والفرات وفروعهما وسيبلغ إجمالي تكلفة المشروع عند إتمامه سنه 2005 حوالي 34 مليار دولار. وقد تم البدء في إقامة مشاريع الفرات فعلا ببناء سدين كبيرين هما **(سد كراكايا)** و **(سد أتاتورك)** الذي اكتمل بناؤه سنة 1994 وزود بنفقين عملاقين كل منهما أبنوبان قطر الواحد منها 7,6 متر وطوله 26 كم وقد تم افتتاح النفق الأول في 1994 وستبلغ طاقة كلا النفقين 328 متر مكعب من الماء في الثانية تسحب من مخزون مياه **سد أتاتورك** ويجري في تركيا حاليا تنفيذ 11 سدا آخر ويبقى المشروع العملاق 22 سدا و19 محطة لتوليد الكهرباء قيد التخطيط [1] حيث صرح "تورغوت أوزال" أن : «المشروع يظهر مدى قدرة تركيا التي تقطع أشواطا مهمة في طريقها إلى خلق دولة قوية ومتطورة وبانتهاء المشروع ستصبح تركيا من الأرجاء العامرة في العالم.[2]

[1] رواء زكي يونس الطويل، مرجع سابق، ص.86

[2] محمد علي محمد تميم الجبوري ،مرجع سابق ،ص 80.

1.السياسة المائية التركية:

بدأت تركيا دراستها بتطوير حوض الفرات منذ سنة 1937 للإفادة من طبيعة أرضها فتم تقديم مشروع كامل لاستغلال نهر الفرات عن طريق إنشاء سلسلة من السدود والمحطات الكهربائية وعدد من الأنفاق والقنوات أطلقت عليها مشروع الأناضول «GAP».

2.أهداف السياسة المائية التركية

أ. الأهداف الاقتصادية:

تهدف تركيا من وراء سياستها في منطقة شرق الأناضول إلى تنمية هذه المنطقة واستغلال موارد المياه المتوفرة فيها على حساب الدول المشاركة معها في هذه الموارد وفق ما يلي:

1. المساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة وتحقيق فائض في الإنتاجية من أجل توفير فرص التصدير إلى الدول المجاورة.

2. العمل على تنمية الزراعة في منطقة «الكاب» من خلال زيادة المساحات المروية.

3. توليد الطاقة الكهربائية التي لا تقل في مجموعها عن 27 مليار كيلو واط في الساعة سنويا أي ما يعادل 22 % من القدرة التركية حاليا على توليد الطاقة الكهربائية.

4. إن عزم تركيا على استكمال كافة مشروعاتها المائية ما هو إلا تطبيق لما تخطط له على اعتبار أن نهري دجلة والفرات موارد طبيعية تركية ويجب أن تستثمر لصالحها وتعرض مقايضة هذا المورد الحيوي بالنفط العربي.[1]

ب.الأهداف السياسية:

1. تسعى تركيا لتغيير الخريطة السياسية في المنطقة على أن يكون لها دور في الجغرافية الاقتصادية والسياسية الجديدة لبناء مكانة إقليمية متميزة في دائرة الشرق أوسطية عبر مشاريع الربط الإقليمي المائية.

2. استخدام الموارد المائية كورقة ضغط اتجاه سوريا والعراق من خلال التحكم بتصريف نهر الفرات لتحقيق أهداف سياسية وتهديد العرب بها.

3. تنطلق تركيا في سياساتها المائية هذه من حسابات إستراتيجية في ضوء الاهتمام بالمياه عالميا وإقليميا، هذا ما أقدمت عليه تركيا ضمن تحالفها الأطلسي عند قيامها بتخفيض تصريف نهر الفرات سنة 1991 إلى مستويات متدنية لتوسيع الخطر الاقتصادي المفروض على العراق.

4. إن تركيا تعارض بشدة على أي اتفاق مائي متعدد الأطراف حول اقتسام مياه نهر الفرات لأنها لا ترى في ذلك أي مكسب سياسي أو اقتصادي.

5. إرغام العرب على قبول الكيان الصهيوني والتعاون معه بصورة دائمة من خلال ربط قضية مياههم بقضية السلام بالمنطقة العربية خاصة بعد التقارب التركي الصهيوني في المجالات العسكرية والاقتصادية كافة.

[1] آذار عبد خليفة، السياسة المائية التركية في نهر الفرات و أثرها في العراق، 1990-2005، ص ص.4-5

ج.الأهداف الأمنية:

تتمثل أهداف المشروع في سعي تركيا لإحداث تغيرات ديمغرافية في المنطقة (جنوب شرق الأناضول) التي تقطنها غالبية كردية نحو 12 مليون نسمة ،من خلال تحويلها إلى منطقة جذب سكاني تتوافر فيها كل المستلزمات الحياتية وفرص العمل بغية توطين حوالي 6 ملايين تركي سعيا لتحويل الأكراد إلى أقلية في المنطقة.[1]

ويبرز الدور التركي في تهديد الأمن المائي العربي من خلال جملة من المؤشرات الفنية أو من خلال السلوك السياسي وتصريحات المسئولين الأتراك ويمكن إجمالها في:

- محاولة تركيا عدم الوصول إلى اتفاق مائي واضح حول حوضي دجلة والفرات مع كل من العراق وسوريا.

- المحاولات التركية لجعل حوضي دجلة والفرات حوضا مائيا واحدا.

- تلويح تركيا باستخدام المياه كورقة ضغط سياسي على دول الجوار الجغرافي بين آونة وأخرى وتصريح وزير الدولة التركي محمد جولهان في 1993 حول بيع مياه نهر الفرات لسوريا وتصريح مسعود يلماز بقطع مياه نهر الفرات عن سوريا نهائيا.

- طرح الأتراك مشروع أنابيب السلام حول تزويد الأقطار العربية التي تعاني من نقص مواردها المائية خاصة أقطار الخليج العربي والأردن فضلا عن الكيان الصهيوني ،وتهدف تركيا من وراء المشروع تحقيق منافع اقتصادية وتعزيز دورها الإقليمي في المنطقة بمسألة المياه وصرح المسؤولون الأتراك مرارا أن تركيا لها

[1] المرجع نفسه ،ص 6.

الدور في إحلال ما يسمى بالسلام في منطقة الشرق الأوسط من خلال إمداد المياه للدول العربية بهدف فتح ثغرة في سياج الأمن المائي العربي وخلق نظام مائي شرق أوسطي يكون لتركيا الدور الفاعل فيه.

طرح الأتراك شعار لإقامة سوق شرق أوسطية مشتركة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال التنسيق مع الكيان الصهيوني حيث أشار **شمعون بيريز** في سنة 1990 إلى إقامة سوق شرق أوسطية مشتركة على أساس التكامل بين التكنولوجيا الصهيونية والمياه التركية والأموال الخليجية.[1]

أما فيما يخص التغير السياسي في العلاقات التركية السورية والعراقية يمكن رصد مايلي:

أ -التغير السياسي في العلاقات السورية:

شهدت العلاقات السورية التركية مرحلة متطورة في تاريخها من خلال الزيارات المتبادلة لك لا الطرفين إذ قام رئيس الوزراء السوري مصطفى ميروفي في 29-30 جويلية 2003 بزيارة تركيا ووقع معها أربع اتفاقيات خاصة بالمجال النفطي والغاز والثروات المعدنية والتعاون التجاري.

وأكدت سوريا لتركيا أن حزب العمال الكردستاني تم إغلاقه وشن حملة واسعة في سوريا ضد أنصاره ومن أجل تفعيل العلاقات السورية التركية خاصة على المستوى السياسي، قام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة تركيا في يناير 2004 لاسيما أن احتلال العراق قد عزز رؤية الطرفين حول الوضع في العراق ومن اجل تطوير التعاون الاقتصادي وتوسيع آفاقه قام وزير التجارة والصناعة التركي عل ي جوشكن بزيارة سوريا في أكتوبر 2004 والتقى رئيس الوزراء السوري محمد ناجي العطري وتم التأكيد على ضرورة إقامة منطقة حرة وإقامة مناطق زراعية وتجارية وحدودية مشتركة.

[1] رواء زكي يونس الطويل ،مرجع سابق ، ص ص. 71-74 .

وقد تطورت العلاقات الاقتصادية بصورة كبيرة حيث صدرت تركيا إلى سوريا سلع بما يقارب 265 مليون دولار واستوردت من سوريا بما يقارب 5.6 مليون دولار نفط خام لتشكل التجارة حجمها ما يقارب 762 مليون دولار سنة 2004.

إن تطبيع العلاقات مع سوريا وتحويلها اتجاه التعاون في قضايا لم يقتصر على المجال الاقتصادي بل أخذت منحى في إحياء السلام مع إسرائيل الذي يعد أكبر النجاحات السياسية لحكومة أردوغان، كما تقاسمت تركيا مع سوريا الهموم الأمنية المشتركة مثل احتمال دولة كردية مستقلة في حين أن الإدارة الأمريكية في عهد جورج بوش الابن أبدت تحفظات بشأن التقارب التركي- السوري واعتبرت أنه لا يساعد إستراتيجيتها لعزل سوريا فالتزام انقرة المتزايد إزاء سوريا عبر زيارات متبادلة أو بناء علاقات شخصية بين عائلتي الرئيس بشار الأسد ورجب طيب أردوغان وتكثيف المبادلات التجارية كان بعيدا عن أي اعتراض يذكر، حتى وقوع جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في فيفري 2005 وقد بذلت حكومة أردوغان جهودا كبيرة للحفاظ على سياسة الالتزام اتجاه سوريا خصوصا خلال الأشهر الخمس عشر التي تلت اغتيال رفيق الحريري عندما ظهر أن أنقرة من العواصم العالمية التي تميل إلى الاكتفاء بعلاقات عادية مع دمشق في ظل الشكوك حول التورط السوري في اغتيال الحريري.[1]

[1] رواء جاسم لطيف السعدي، **الإسلام السياسي حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الأدب والعلم، جامعة الشرق لأوسط، عمان، 2010، ص 104.

ب -التغير السياسي في العلاقات العراقية:

على مستوى علاقتها مع العراق ر غم الموقف السلبي الذي اتخذته الح كومة التركية في حرب الخليج الثانية والتوتر الذي أصاب العلاقات بين الطرفين، اتخذت تركيا في عهد رجب طيب أردوغان موقفا ايجابيا في الحرب الأمريكية البريطانية على العراق في مارس 2003، عندما رفضت السماح للقوات الأمريكية النزول على أراضيها وفتح جبهة شمالية وذلك لإدراك تركيا أن أي تدخل عسكري أمريكي عن طريقها سيؤدي إلى ضرر بالعلاقات الإسلامية – العربية، ويسيء إلى صورتها إقليميا ودوليا فضلا عن عدم حصول تركيا على ضمانات غير كافية بشأن مستقبل الأكراد، ومع احتلال العراق في أفريل 2003 من قبل القوات الأمريكية سعت تركيا إلى تعزيز علاقتها مع العراق من خلال استقبال رؤساء حكوماته المتعاقبة والسعي لضبط حدوده معه لمنع دخول الإرهاب إلى أراضيهم كما سعت تركيا إلى حضور اجتماعات دول جوار العراق والعمل على استقراره وعمدت إلى فتح معابرها الحدودية للتجارة مع العراق فضلا على أن العراق يسوق نفطه عبر أنابيب تركيا إلى الأسواق العالمية.

ومع إقرار الدستور العراقي سنة 2006 وجدت تركيا نفسها تقترب من دائرة الأخطار إذ خر جت تركيا من المعادلة العراقية بخسائر واضحة تمركز حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وإقرار صيغة النظام الفيدرالي وتراجع موقع التركمان والسعي لتغيير البنية السكانية لكركوك* .

وقد توترت العلاقات التركية العراقية أواخر سنة 2007 إذ طلبت تركيا من العراق إخراج حزب العمال الكردستاني من أراضيه بعد الهجمات التي قام بها داخل تركيا واتهمت الأحزاب الكردية العراقية بدعم الحزب، وقد عملت الحكومة العراقية على تخفيف حدة التوتر على الحدود العراقية التركية من خلال إرسال

*إحدى المدن التي تملك حقول النفط في العراق.

وفود إلى تركيا لمنع أي تدخل تركي شمال العراق كما أرسلت الحكومة التركية وزير خارجيتها للتفاوض بشأن الأزمة لكن رغم المحادثات الدبلوماسية بين الطرفين أقدمت الحكومة التركية على ضرب مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق للحد من نشاطاته وتدمير قواعده، كما أقدمت الحكومة التركية سنة 2007 برسم الخطوط العامة التي ترسم علاقتها مع العراق من خلال[1]:

-1حماية الوحدة السياسية والجغرافية في العراق وإعادة التوازن المخ لي بين المجموعات العراقية.

-2التوصل إلى تسوية بين طوائفه.

-3حماية الدور المركزي للحكومة العراقية وضبط معابره الحدودية البرية الجوية

-4ثروات العراق لكل العراقيين.

-5حل قضية كركوك عبر العمل الدبلوماسي مع العراق.

-6إنهاء الوجود المادي لحزب العمال الكردستاني.

من خلال ما سبق ذكره فإن تركيا سعت لإقامة علاقات قوية مع العراق لضمان وحماية مصالحها كما أنها رفضت تقسيم العراق لأن ذلك يضر بالعراق ويولد مصدر قلق لتركيا.

[1] المرجع نفسه، ص 102.

المطلب الثاني: العلاقات التركية الإسرائيلية.

اكتسبت العلاقات التركية – الإسرائيلية منذ نشأة دولة إسرائيل حتى سنة 2002 أهمية كبيرة بسبب كثرة ما حملته من اتفاقيات وتعاون في كافة الأصعدة خاصة أن هذه الفترة شهدت اعتلاء أحزاب إسلامية مقاليد الحكم في تركيا مثل «حزب الرفاه» و«حزب العدالة والتنمية».

ويمكن رصد أهم المحطات في العلاقة بين البلدين في :

في سنة 1949 اعترفت تركيا بإسرائيل وكانت هي الدولة الإسلامية الثانية بعد إيران تعترف بها ،هذا الاعتراف لم يكن وليد الصدفة لكن السياسة التركية آنذاك كانت تسير امتدادا للفهم الأتاتوركي الذي يهدف للسير بتركيا نحو الغرب عامة ونحو الولايات المتحدة خاصة.

بدأت العلاقات السياسية بين تركيا وإسرائيل بعد الاعتراف التركي لها ،حيث تم تبادل البعثات الدبلوماسية بين البلدين ،واستقبلت تركيا ملحقا عسكريا إسرائيليا في أنقرة وعلى أثر هذا الاعتراف سمحت تركيا بهجرة اليهود الأتراك إلى إسرائيل ومن ثم قررت إسرائيل وتركيا تنفيذ إجراءات إقامة العلاقات الدبلوماسية على أن يكون التمثيل الدبلوماسي بدرجة وزير مفوض حيث عينت إسرائيل **فكتور اليعزر** قنصلا عاما و **الياهو سامسون** وزيرا مفوضا لها في أنقرة سنة 1950 بينما عينت تركيا سنة 1950 سفيرا لها في تل أبيب وقامت بافتتاح سفارتها في مارس1950.[1]

[1] محمد خليل يوسف القدرة،مرجع سابق ،ص ص71-72

تطورت العلاقات بين تركيا وإسرائيل خلال خمسينات القرن 20 حيث زار رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك «**ديفيد بن غوريون**» تركيا والتقى نظيره التركي « **عدنان مندريس**» حيث انتهى اللقاء على ميثاق معاهدة « حزام المحيط» بين إسرائيل وتركيا وأثيوبيا سنة 1958.

كان لاندلا ع الحرب العربية – الإسرائيلية سنة 1973تأثيرا مباشرا على العلاقات التركية – الإسرائيلية فكان الموقف التركي متسقا مع المواقف العربية حيث طالبت بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية واعترفت بالحقوق الشرعية للفلسطينيين.[1]

صوتت تركيا في الأمم المتحدة سنة 1974 لصالح القرار الدولي (رقم 3379) الذي يعتبر الصهيونية شكلا من إشكال العنصرية ثم اعترفت تركيا في السنة نفسها بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني والسماح بفتح مكتب دبلوماسي للمنظمة سنة 1979.[2]

يعتبر عقد الثمانينات عقد التقارب الحذر في العلاقات التركية العربية، لذلك فقد تماست تركيا مع مصالحها الاقتصادية في تقاربها مع العرب، مع الإبقاء على علاقتها مع إسرائيل وفق رؤية التوازن في السياسة الخارجية فيما يخص العلاقات بين الدول.

وقد اعتبر الكثير من الباحثين سنة 1995 كانت سنة مهمة في العلاقات التركية – الإسرائيلية حيث شهدت زيارة الرئيس التركي « سليمان ديميرل » إلى إسرائيل والتي مهدت فيما بعد إلى توقيع الاتفاقية الإستراتيجية بين البلدين 1996.

[1] المرجع نفسه، ص73

[2] عماد الضميري ،**تركيا والشرق الأوسط** (عمان :مركز القدس للدراسات السياسية ،2002)،ص. 100.

وشهدت الفترة ما بين 1997-2000 زيارات متبادلة أسس لها الاتفاق الإستراتيجي، حيث تنوعت الوفود بين البلدين إلى أن اندلعت انتفاضة الأقصى المباركة في سبتمبر 2000 فقد صوتت تركيا لصالح مشروع يدين إسرائيل لاستخدامها المفرط للقوة ضد الفلسطينيين. وفي سنة 2005 قام كل من الرئيس التركي عبد الله غول ورئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان" بزيارة إسرائيل حيث التقى كل منهما مع رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك « **أرئيل شارون**» ورئيس الدولة **موشيه كاتساف** وقد كان الهدف من الزيارة إعادة ترميم العلاقة بين البلدين.

واصلت حكومة العدالة والتنمية التزامها بالاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي وذلك على حساب سوريا ،ففي 6 سبتمبر 2007 قامت الطائرات الإسرائيلية بغارة على منشأة سورية في دير الزور (منشأة نووية) مستخدمة المجال التركي في طريقها إلى الموقع المستهدف وقد ألقت الطائرات الإسرائيلية خزاني وقود داخل الأراضي التركية وقدمت إسرائيل اعتذارا عن انتهاك الطائرات الإسرائيلية المجال الحيوي التركي.

المطلب الثالث : العلاقات التركية مع القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية)

إن العلاقات الأمريكية التركية كان لها جذور نظرا للأهمية الجيوبوليتيكية والعسكرية الفائقة التي تتمتع بها تركيا (وتدركها أمريكا تماما)، فهي تنفرد بكونها ملتقى قارتي أوروبا وآسيا بل تكاد تكون منطقة التحام جغرافي تلتحم فيها أطراف القارتين وتتحكم في ممرات ومضايق بحرية ذات أهمية إستراتيجية عظمى بالنسبة للتوازنات السياسية في أوروبا أهمها مضيقي البوسفور والدردنيل كما أنها تطل على البحر المتوسط والبحر الأسود ... فقد كان لهذا الموقع الإستراتيجي انعكاساته على حركية وكثافة التفاعلات مما أدى إلى أن تكون تركيا طرفا فاعلا في التوازنات التي نشأت بين القوى العظمى في التاريخ الحديث والمعاصر ،وهو ما أبرزته الحريات العالميتان الأولى والثانية ،بل أن تركيا بحكم موقعها هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي ترتبط ارتباطا وثيقا وعضويا بالإستراتيجية الأطلسية لتحقيق التوازن الإستراتيجي بين الشرق والغرب في النظام الدولي ثنائي القطبية قبل تفكك الاتحاد السوفيتي ويمكن رصد أهم ما تريده أمريكا بشكل عام من تركيا في ثلاثة محاور:

1. ضمان استمرار تدفق مصادر الطاقة.
2. ضمان عدم قيام قوة معادية قادرة على التحكم والسيطرة وتأمين المصالح الحيوية الأمريكية.
3. تجنب صراعات إقليمية تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة الآسيوية والشرق الأوسط

أما ما تريده تركيا من أمريكا يتخلص فيما يلي:

1. المساعدة في أن تلعب تركيا دورا حيويا مميزا بفوائده في آسيا الوسطى والشرق الأوسط.
2. تدعيم اقتصادي يتناسب ما تقدمه تركيا لكل من أمريكا وأوروبا.

3. الضغط الأمريكي على أوروبا لقبولها عضوا في الاتحاد الأوروبي.

4. المساعدة بالقدر الكافي والمساندة في دعم القوة العسكرية التركية لتتناسب مع دورها الجديد في المجتمع الدولي.[1]

وفي فبراير 1949 تم التوقيع على ميثاق حلف الشمال الأطلسي وأرسلت تركيا قطع عسكرية إلى كوريا لإثبات إخلاصها للمصالح الأمريكية وفي فبراير 1952 أصبحت تركيا عضو كامل العضوية في حلف شمال الأطلسي. وقد نصت البنود الأساسية في معاهدة دخول تركيا لحلف الناتو سنة 1952 على ما يلي:

1. تضع تركيا جميع قواعدها العسكرية والمدنية الملاحية والجوية والبرية في خدمة حلف شمال الأطلسي إضافة إلى القواعد البحرية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود في جميع الأوقات.

2. جعل تركيا قاعدة يستطيع فيها حلف الناتو تهديد الجناح الجنوبي الغربي من الاتحاد السوفيتي وحماية الأسلحة النووية التي تتواجد على الأراضي التركية والقيام بحملات مضادة للدول الاشتراكية.

3. أن تدعم تركيا الحلف الأطلسي بكل المواد الأولية اللازمة إضافة إلى جميع متطلبات الإمداد.[2]

وتتجلى أهم انعكاسات توسع الحلف الأطلسي على الأمن القومي العربي في :

تبدو أهداف حلف الأطلسي في المنطقة العربية ترجمة أو صدى لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي ترمي لحماية مصالحها الحيوية والسعي لترسيخ هيمنتها عبر حماية منابع النفط وضمان استمرار تدفقه

[1] ممدوح عبد المنعم ،**تركيا والبحث عن الذات** ،ص ص. 168- 170 .
[2] المرجع نفسه ،ص. 171.

إلى المراكز الرأسمالية بأسعار مقبولة كما أن مكافحة الإرهاب وأعمال التخريب والتحكم بنشاطات التطرف الإسلامية هي أساليب استخدامها واشنطن للتدخل في شؤون المنطقة العربية.[1]

وفي الواقع العلاقات التركية – الأمريكية هي علاقات إستراتيجية محورية مرشحة للمزيد من التطور بسبب أهمية كل طرف لآخر في تحقيق تطلعاته حيث تتقاطع المصالح والمواقف شأن العديد من القضايا الحيوية في العالم.

انعكاسات السياسة الخارجية الجديدة لتركيا على العلاقات العربية التركية :

بتغيير السياسة الخارجية لتركيا في ظل حزب العدالة والتنمية بدأت العلاقات التركية العربية تسجل تقدم كبيرا وغير مسبوق في شتى المجالات السياسية والاقتصادية، الثقافية والعسكرية.

1. في المجال السياسي :

– ازدادت الزيارات الرسمية على مستوى الرؤساء والملوك ورؤساء الوزراء والوفود وغيرها.

– أصبحت تركيا عضوا مراقبا في جامعة الدول العربية.

– انتخب لأول مرة أكاديمي تركي كأمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

– ازدادت وتيرة الدبلوماسية المباشرة بين تركيا والدول العربية.

– تشارك تركيا في جميع الفعاليات الدولية التي تقام على مستوى العالم سواء كانت في الدول العربية أو في البلدان الأخرى وتجري أثناء هذه الفعاليات لقاءات ثنائية عديدة بين المسئولين الأتراك والعرب.

[1] محسن حسون ،«الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي »،**مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ،المجلد 26 ،ع.2 ،2010 ، ص. 363.

– أصبحت مدينة اسطنبول مركز للمؤتمرات الدولية الأمر الذي أدى انعقاد اجتماعات ومؤتمرات دولية عديدة وبهذه المناسبة زادت اللقاءات الثنائية بين المسئولين الأتراك والعرب.

– بذلت تركيا جهودا في حل الخلافات العربية في كل من لبنان ،فلسطين والعراق.

– توسطت تركيا بين سوريا وإسرائيل وأشرفت على المفاوضات غير المباشرة لمدة 6 أشهر تطورت العلاقات مع دول قارة إفريقيا حيث أعلنت الحكومة التركية سنة 2005 إفريقيا واستفاضت في الفترة ما بين 18 و 21 أوت 2008 قمة التعاون التركي – الإفريقي بحضور 49 دولة إفريقية بما فيها الدول العربية الواقعة فيها.

– تم التوقيع بين تركيا والبلاد العربية العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم.

– تم تشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتجي بين تركيا والعراق وبين تركيا وسوريا ألغيت التأشيرة بين تركيا وكل من العراق ،سوريا ،ليبيا ،الأردن ولبنان أصبحت المنطقة الواقعة بين تركيا وسوريا والأردن ولبنان منطقة حرة لتجول الأفراد ونقل البضائع.

– تعلق تركيا أهمية كبيرة على تطوير علاقاتها مع دول الخليج ومع دول مجلس التعاون الخليجي وتبدل قصارى جهدها في سبيل ذلك وعليه جاءت آلية الحوار الإستراتيجي التي تشكلت سنة 2008 بين تركيا ودول الخليج تتويجا لتلك الجهود المباركة وتهدف هذه الآلية لتطوير العلاقات على أساس مؤسسي وهذه الآلية أول علاقة مؤسسية أسسها مجلس التعاون الخليجي مع دولة أخرى كآلية دورية ومنتظمة.[1]

[1] سعيدي السعيد، مرجع سابق، ص ص. 475 – 476.

2. في المجال الاقتصادي :

– تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وكل من مصر، الأردن، المغرب، فلسطين، سوريا وتونس.

– تم التوقيع على اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين تركيا وكل من الأردن، السعودية، تونس، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، الكويت، السودان، سوريا، المغرب، لبنان، البحرين، قطر.

– تم التوقيع على اتفاقية تشجيع الاستثمارات المتبادلة بين كل من تركيا، مصر، الأردن، الكويت،لبنان ،المغرب ،قطر ،سوريا ،تونس ،الجزائر ،البحرين ،عمان ،السعودية ،السودان ،اليمن ،الإمارات.

– ازداد حجم التبادل التجاري بين تركيا وبين البلاد العربية بشكل كبير فمن أصل أكثر من 300 مليار دولار حجم التجارة الخارجية لسنة 2008 فإن حصة الوطن العربي تقارب 17 مليار دولار وقد نمت الصادرات التركية إلى البلدان العربية في الفترة 2000 – 2007 بمتوسط معدل سنوي مقداره 29,01% ومنه أصبحت الصادرات التركية إلى الدول العربية تتركز بنسبة 70% في 5 دول عربية أساسية هي الإمارات العربية ،السعودية ،مصر ،الجزائر ،العراق.

كما شهدت العلاقات الاقتصادية التركية – العربية قفزه نوعية منذ انعقاد المؤتمر الأول سنة 2005 حيث ظهرت استثمارات عربية جديدة في تركيا قاربت 20 مليار دولار مع نمو كبير في حركة التبادل التجاري وتعاظم دور شركات المقاولات التركية في تنفيذ مشاريع مختلفة في بعض الدول العربية وتأمل تركيا في جذب استثمارات عربية أخرى في السنوات القادمة تقارب 53 مليار دولار .

3. المجال الثقافي:

ينتمي العرب والأتراك إلى بنية ثقافية شبه واحدة تستمد عناصرها من الدين المشترك والتاريخ الواحد والمصير الواحد،وقد ازدادت في السنوات الأخيرة العلاقات الثقافية بشكل كبير بين تركيا والبلاد العربية وذلك بتنظيم اجتماعات وعروض فنية وإقامة المعارض الفنية وغيرها ،كما انطلقت مؤخرا قناة تركية تبث برامجها باللغة العربية إضافة توافد عدد كبير من السائحين العرب إلى تركيا بسبب عرض المسلسلات التركية وغيرها ويمثل العرب ثاني أهم مورد سياحي لتركيا بعد السياحة الأوروبية.[1]

تحديات وفرص بناء علاقات تركية – عربية قوية في ضوء السياسة الجديدة :

1. التحديات :

– القلق الأوروبي والأمريكي من دور تركي قيادي في المنطقة مناهض لسياسات إسرائيل والسياسات الأمريكية اتجاه الصراع في المنطقة.

– تزايد تدهور العلاقات التركية – الإسرائيلية وكيفية تعامل تركيا معه.

– تذبذب النظرة الرسمية العربية لدور تركيا في المنطقة وتنوع هذه النظرة.

– قدرة القيادة التركية على المحافظة على شعبية داخلية لسياستها الخارجية المرنة والمتفاعلة مع المتغيرات.

[1] المرجع نفسه ،ص ص. 477 – 478.

2. الفرص:

– القبول المتبادل بين العرب وتركيا لضرورة تنامي وتوسيع دائرة العلاقات بينهما بشكل عام.

– تنامي الرؤية العربية النخبوية والشعبية لاستدعاء تركيا دولة رائدة في المنطقة.

– تماسك الموقف التركي الرسمي بكل مستوياته مع الموقف الشعبي إزاء بناء هذه العلاقة .

– استمرار الفراغ بشأن الدولة القائدة في الإقليم ،وقدرة تركيا الاقتصادية والعسكرية والسياسية على ملئها.

– استمرار واستقرار العملية الديمقراطية التركية بوصفها « مصدرا رئيسيا للنفوذ الناعم لتركيا في الخارج».

– تزايد الظروف والقدرات التركية للاستغناء عن علاقات تاريخية مع إسرائيل التي تراجعت أهميتها في الميزان الاستراتيجي التركي.

لذا فإن فرصة بناء علاقات تركية – عربية قوية ومستقرة تعد راجحة خاصة في ظل التحول الديمقراطي والثورات العربية في الوطن العربي ،حيث تمثل هذه التحولات فرصة لإمكانية جديدة لتطوير دور تركي عملي في الشرق الأوسط عبر بوابة المصلحة العربية لإحداث توازن يحد من تنامي الدور الإيراني.[1]

[1] بولنت آراس وآخرون ،**التحول التركي اتجاه المنطقة العربية** (عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط ،ط.1 ،2012)، ص ص. 41 – 42 .

توصلت الدراسة من خلال هذا الفصل إلى أن تركيا كدولة من دول الجوار الجغرافي للوطن العربي تمكنت من لعب دور إقليمي في المنطقة العربية وشكلت تحديا للأمن القومي العربي، وطالما كانت طرفا في معظم النزاعات في المنطقة العربية سواء ما تعلق منها بمشاكل الحدود أو مشكلة المياه وهي تمتلك من المقومات ما يخولها فعلا للعب دور إقليمي استراتيجي في المنطقة العربية وتحاول تركيا توطيد علاقاتها مع الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها في المنطقة.

خـــاتمة

خاتمة:

إن الأمن القومي العربي هو ترابط التوجهات القومية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية،الحضارية، الثقافية، العسكرية، المتكاملة والمتسقة من جميع البلدان العربية، وهو أمن لنظام مبني على عناصر قومية مشتركة مثل التاريخ واللغة والدين والتقاليد والحضارة، ومن تم فإن جميع دوله عربية إضافة إلى وحدة الإقليم الجغرافي للمصالح المشتركة والمستقبل المشترك، مما يتيح الفرصة لإعادة تنظيم الترتيبات الأمنية بين وحدات الإقليم لمواجهة التحديات الداخلية، الإقليمية والخارجية.

انطلاقا من ذلك فإن مفهوم الأمن القومي العربي عند التطبيق على المستوى العربي يعاني من مشاكل منها غياب الإرادة السياسية وغياب جهاز صنع القرار الأمني على المستوى العربي، ذلك بسبب التعدد السياسي للدول والنظم العربية إضافة إلى واقع تجزئة الوطن العربي إلى دول ذات نظم سياسية وقيادات متعددة ومختلفة، ذات توجهات سياسية واقتصادية ودولية متباينة، فالنظام العربي قام بتفكيك الأمة العربية وضيع فرصة التكافؤ في علاقاته الدولية والتنموية والنهوض القومي عندما تخلى عن شعار الوحدة السياسية العربية في سياق النضال من أجل الاستقلال حتى تحكمت فيه ظواهر أثرت على الأمن القومي العربي أهمها الآثار السياسية والاجتماعية للثروة النفطية واختلال نظام العلاقات العربية. الأمر الذي أدى إلى غياب الإرادة العربية الموحدة، وتبعها غياب مركز موحد للإرادة السياسية العربية وأصبحت القاعدة الأساسية هي تغليب المصالح القطرية على المصالح القومية إضافة إلى الهدر الذي تقوم به القوى المعادية للشخصية الثقافية العربية ما جعل الوطن العربي ساحة مفتوحة لمحاولات التفكيك سواء من طرف الدول المجاورة أو من طرف القوى الكبرى.

أما بالنسبة للتحدي التركي للأمن القومي العربي فقد تركت الهيمنة التركية غلى الوطن العربي بصماتها،حيث أصبحت الأمة العربية لا ترتاح إلى الأمة التركية رغم الرابطة الدينية التي تربط الشعبين.لذلك تشعر الأمة العربية باستمرار أنها مهددة من تركيا بشكل أو بآخر،و إن هذا الإرث التاريخي من الصعب التخلص من مخلفاته خصوصا بعدما دعمته تركيا بأخطاء كثيرة،و تصرفات سواء على الصعيد المحلي أم الدولي تشير إلى استمرار العداء و الحساسية المفرطة بين الجانبين،خصوصا علاقتها الوطيدة مع العدو الصهيوني ،وإطماعها الواضحة في بعض الأقطار العربية و انضمامها إلى الحلف الأطلسي المعادي للأمة العربية ويمكن إجمال آليات التحدي التركي للأمن القومي العربي في محاولة تركيا احتلال لواء الاسكندرونة وتهجير و تتريك سكانه العرب،و أطماعها الإقليمية في سوريا و العراق و التعدي على الحقوق المائية العربية وكذا تأييدها للوجود الصهيوني على الأراضي العربية و انضمامها للحلف الأطلسي،وهو ما يعكس محاولة لإحياء الإمبراطورية من جديد،ومد نفوذها إلى مستعمراتها السابقة ،إلا أن ذلك يبقى مجرد طموح و يمكن للعرب إعادة صياغة علاقاتهم مع تركيا بتهميش الخلافات والتركيز على الجوانب الايجابية.

استنتاجات الدراسة:

- لا يوجد مفهوم واضح وموحد للأمن القومي العربي حيث أصبح هذا المفهوم مرتبط بالتغيرات المحلية والدولية التي يتعرض لها العالم العربي في مراحل تاريخية مختلفة.
- هناك تحديات مختلفة تواجه تحقيق الأمن القومي العربي منه ما هو متعلق بالبيئة الداخلية ومنها ما يرتبط بالتغيرات الإقليمية ،ومنها ما يتعلق بمتغيرات بيئة النظام العالمي الجديد.
- تحقيق الأمن القومي العربي يستلزم العناية بالأمن الداخلي القائم على أساس الاستقرار السياسي والاجتماعي في أي قطر عربي ذلك من خلال تعزيز الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة.

اقتراحات الدراسة:

- يحقق العرب أمنهم القومي ويبتعدون عن الأحلاف والاتفاقيات الثنائية مع الدول الغربية التي لا تخدم سوى الغرب الرأسمالي وأهدافه في إبقاء المنطقة العربية غير مستقرة ومتخلفة لاستنزاف ثرواتها النفطية والمالية.
- العمل على إقامة منظومة أمنية عربية الهدف الأساسي منها حماية الأمن القومي العربي.
- ضرورة الوحدة والتماسك للوقوف أمام أي خطر أو تهديد وإدراك ضرورة أهمية الإصلاح الاقتصادي.
- مواجهة التحديات التركية للأمن القومي العربي من خلال إفهام صانع القرار السياسي في تركيا من أجل منع التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عربية.

الملاحق

الملحق رقم(01) أهم الأحداث التاريخية في تركيا

المساحة:780000 كم^2	**سنة 1983** : السماح مجددا للأحزاب السياسية وقيام تورغوت أوزال بتشكيل حكومة مدنية
عدد السكان :67.632.000 تركي	**سنة 1987**: تركيا تتقدم بطلب الانضمام إلى السوق الاقتصادية الأوروبية **CEE**
العاصمة: أنقرة	**سنة 1989** : انتخاب تورغوت أوزال رئيسا للجمهورية.
اللغة الرسمية: التركية	**سنة 1991** : عودة سليمان ديميريل إلى رئاسة الحكومة وتصاعد التمرد التركي.
العملة: الليرة التركية	**سنة 1993** : بعد وفاة أوزال انتخاب ديميريل رئيسا للجمهورية وعينت السيدة **طانسو تشيلر** على رأس الحكومة التركية انتهجت سياسة صارمة في مواجهة تجدر التمرد الكردي.
سنة 1961 – 1971 : تشكلت في الجمهورية التركية أول دولة إسلامية علمانية في العالم حكومات **ائتلافية** **1**. عصمت اينونو 1961 - 1965. **2**. سليمان ديميريل 1965 – 1971	**سنة 1995** : فوز الإسلاميون بقيادة نجم الدين أربكان في الانتخابات التشريعية .
سنة 1970 – 1972 : شهدت تركيا اضطرابات خطيرة تدخل الجيش لوضع حد لها.	**سنة 1996**: وصول الإسلاميون الأتراك إلى السلطة بعد انفجار حكومة الائتلاف بين الأحزاب التقليدية.
سنة 1974 : قام رئيس الحكومة التركية **بولند أجاويد** بإنزال بحري للقوات التركية في قبرص.	**سنة 1997** : تحت ضغط أنصار العلمانية اضطر الإسلاميون للخروج من الحكم وجرى حل حزبهم في 1998 ،تشكيل حكومة ائتلافية بقيادة مسعود يلماط
سنة 1975 – 1980 : تعاقب ديميريل وأجاويد على السلطة .	**سنة 1999** : عودة بولند أجاويد إلى رئاسة الحكومة واعتقال عبد الله أوجلان زعيم التمرد التركي(حزب العمل الكردي الحزب الحاكم يفوز في الانتخابات التشريعية المتميزة بصعود اليمين القومي المتطرف وتراجع الإسلاميون.
سنة 1980 : تفاقم الاضطرابات الناجمة عن تحريض مزدوج قام به الماركسيون والأصوليون الإسلاميون فضلا عن الانفصاليين الأكراد فكان الانقلاب العسكري بقيادة **كنعان ايفرين**	**سنة 2000**: أحمد نشأت سيزار رئيسا للجمهورية

المصدر: عبد الوهاب الكيالي، خليل أحمد خليل، **ملحق موسوعة السياسة** (الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، ط. 1،2004)، ص.251

الملحق رقم(02)

تركيا الموقع الجغرافي و الثنائية القارية(آسيا و أوروبا)

المصدر:عصام فاعور ملكاوي ،« تركيا و الخيارات الإستراتيجية المتاحة»،بحث مقدم في الملتقى العلمي،**الرؤى المستقبلية العربية و الشركات الدولية**،المنظم من طرف كلية العلوم الإستراتيجية ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الخرطوم يومي 2-3 فيفري 2013 ،ص.9.

الملحق رقم(03)

خريطة تركيا

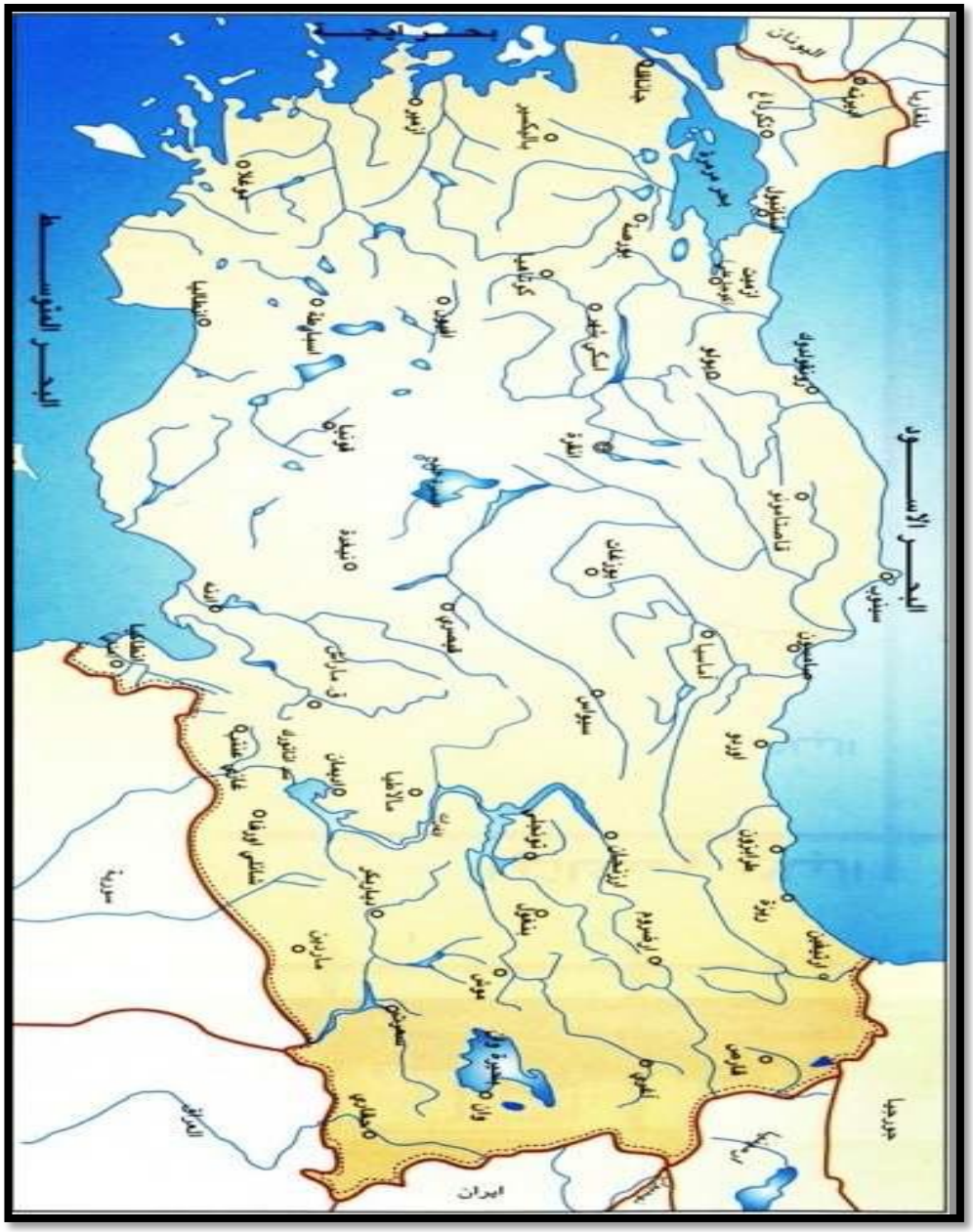

المصدر:مصطفى محمد الطحان، **تركيا التي عرفت**:من السلطان....إلى نجم الدين أربكان 1842-2006 (الكويت:أوراق المسافر،،ط.1، 2007)، ص.15

الملحق رقم (04)

بعض المعاهدات والاتفاقيات حول استغلال مياه نهري دجلة و الفرات :

1. المعاهدة الفرنسية البريطانية في 13 ديسمبر 1920 حول استخدام مياه دجلة والفرات ونصت هذه المعاهدة على تشكيل لجنة مشتركة مع تركيا وسوريا (فرنسا) والعراق (بريطانيا) لمعالجة المشكلات الخاصة بمياه النهرين خاصة في حال بناء منشآت هندسية في أعاليهما

2. اتفاقية الصداقة وحسن الجوار في أنقرة في 30 ماي 1926 بين سوريا (أي فرنسا) وتركيا بشأن تأمين المياه التي تسقى من نهر قويق الذي ينبع من تركيا ويروي مدينة حلب.

3. معاهدة حلب في 3 ماي 1930 بين تركيا وفرنسا وبريطانيا ونصت على أن لسوريا و تركيا حقوقا متساوية بالانتفاع من مياه الفرات بوصفه نهرا مشتركا.

4. معاهدة لوزان في 24 جويلية 1932 التي تلزم في (المادة : 9) أخطار كل من سوريا والعراق كلما رغبت تركيا في القيام بأعمال استثنائية على دجلة والفرات.

5. معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين تركيا والعراق في 9 مارس 1946 التي تنص على ضرورة التعاون المشترك بينهما فيما يختص بالمياه الدولية المشتركة.

6. بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني في أنقرة 25 ديسمبر 1980 بين العراق وتركيا ثم انضمت إليه سوريا سنة 1983 فينص على تشكيل لجنة فنية مشتركة لدراسة مواضيع المياه المشتركة خاصة دجلة والفرات.

المصدر : عباس عبد الحسن كاظم، «تركيا ونهر الفرات، نظرة تحليلية في الجغرافيا السياسية »، **مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية)** ،المجلد.36 ،ع.3 ،2011 ،ص. 142.

الملحق رقم (05)

خريطة توضح أنبوب السلام

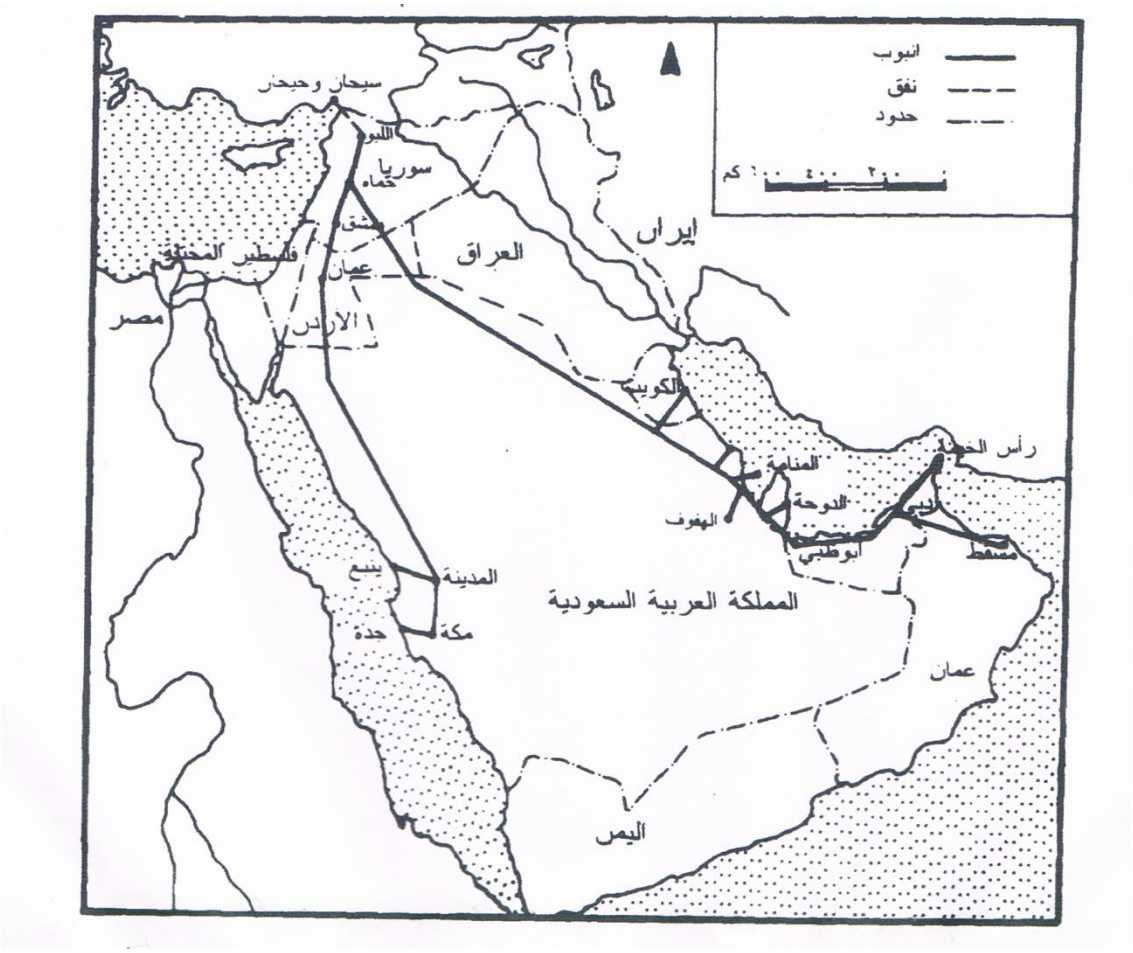

المصدر: السيد البشيرى، مشكلة المياه وأثرها على الامن القومي المائي، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط.1، 1988)، ص 168.

الملحق رقم (06)

خريطة توضح الصرف النهري لدجلة والفرات

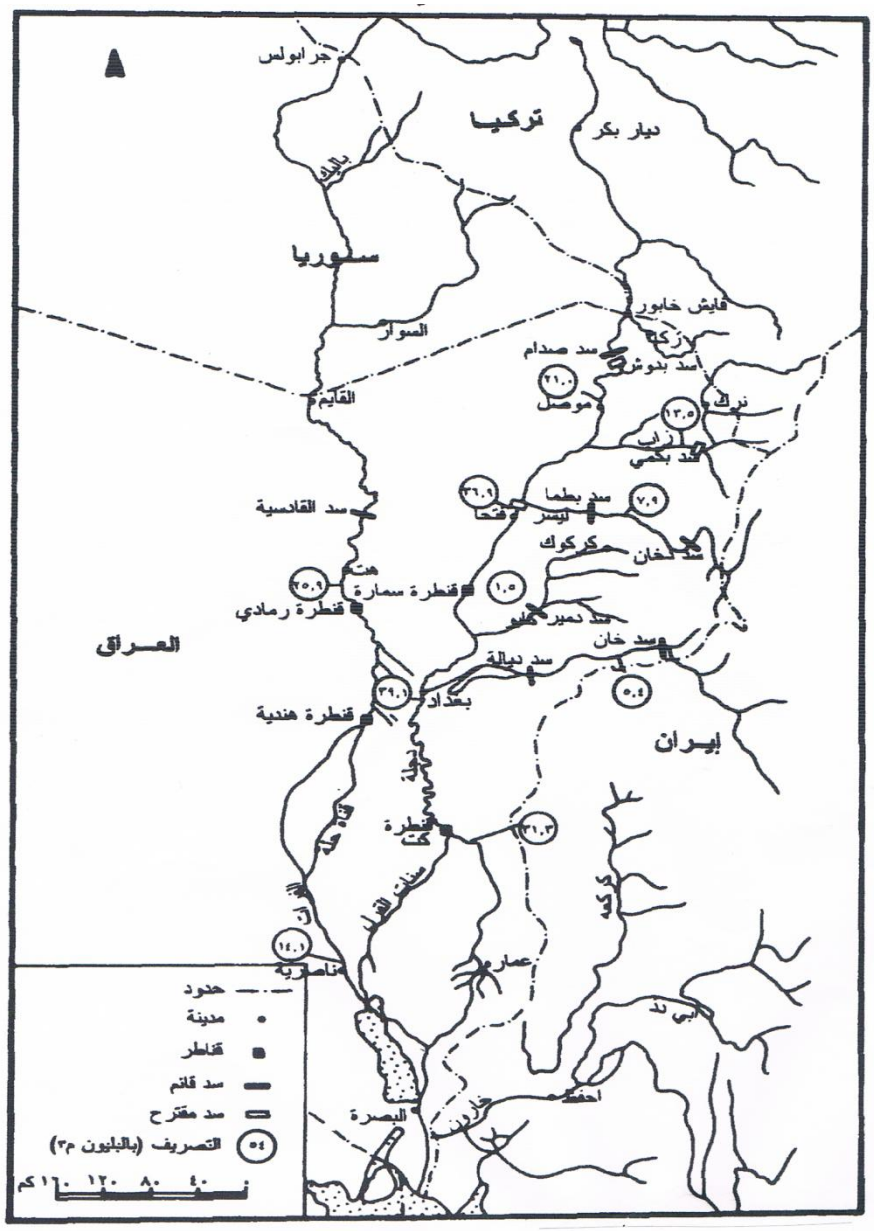

المصدر: المرجع نفسه، ص 172.

الملحق رقم (07)

خريطة توضح مشروع جنوب شرق الأناضول

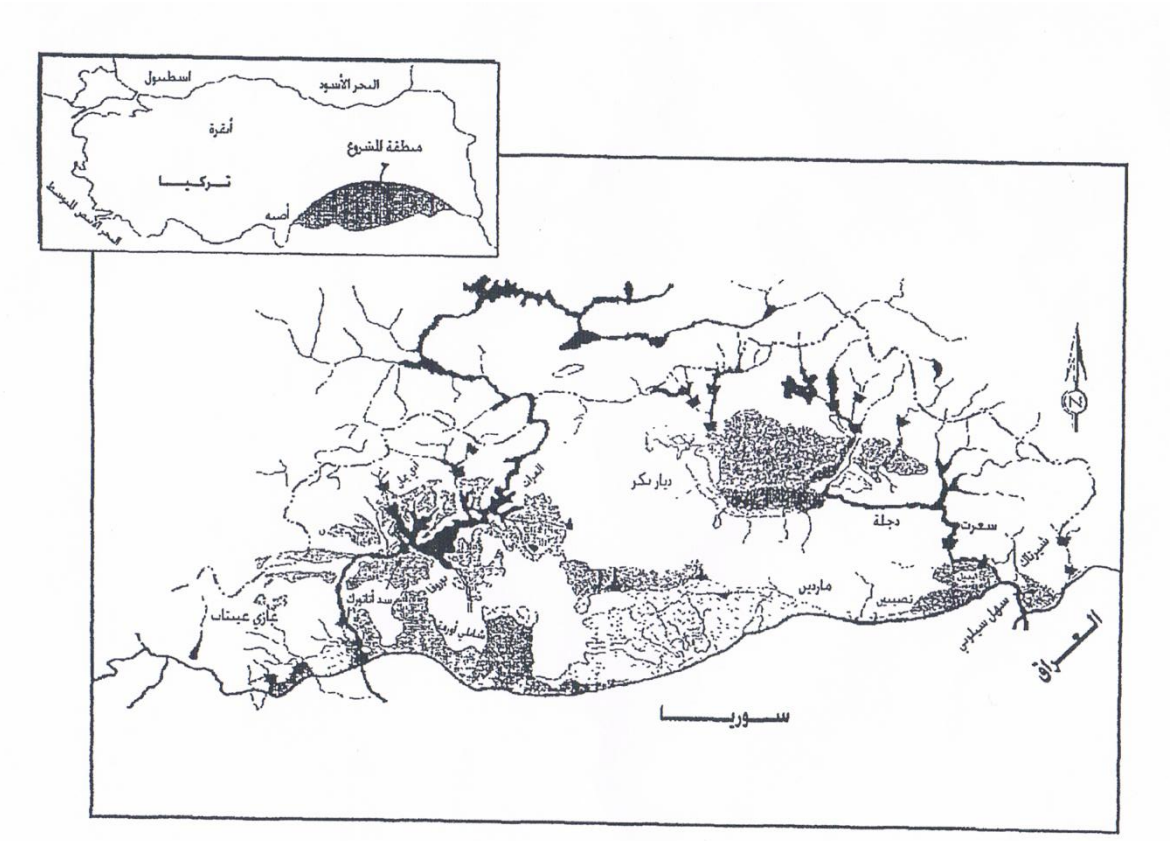

المصدر: محمد نورالدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، (لبنان: رياض الريس للكتب والنشر، 1997)، ص 147.

الملحق رقم (08)

خريطة توضح مواقع السدود المائية في الدول الثلاث (تركيا وسوريا والعراق)على نهري دجلة و الفرات

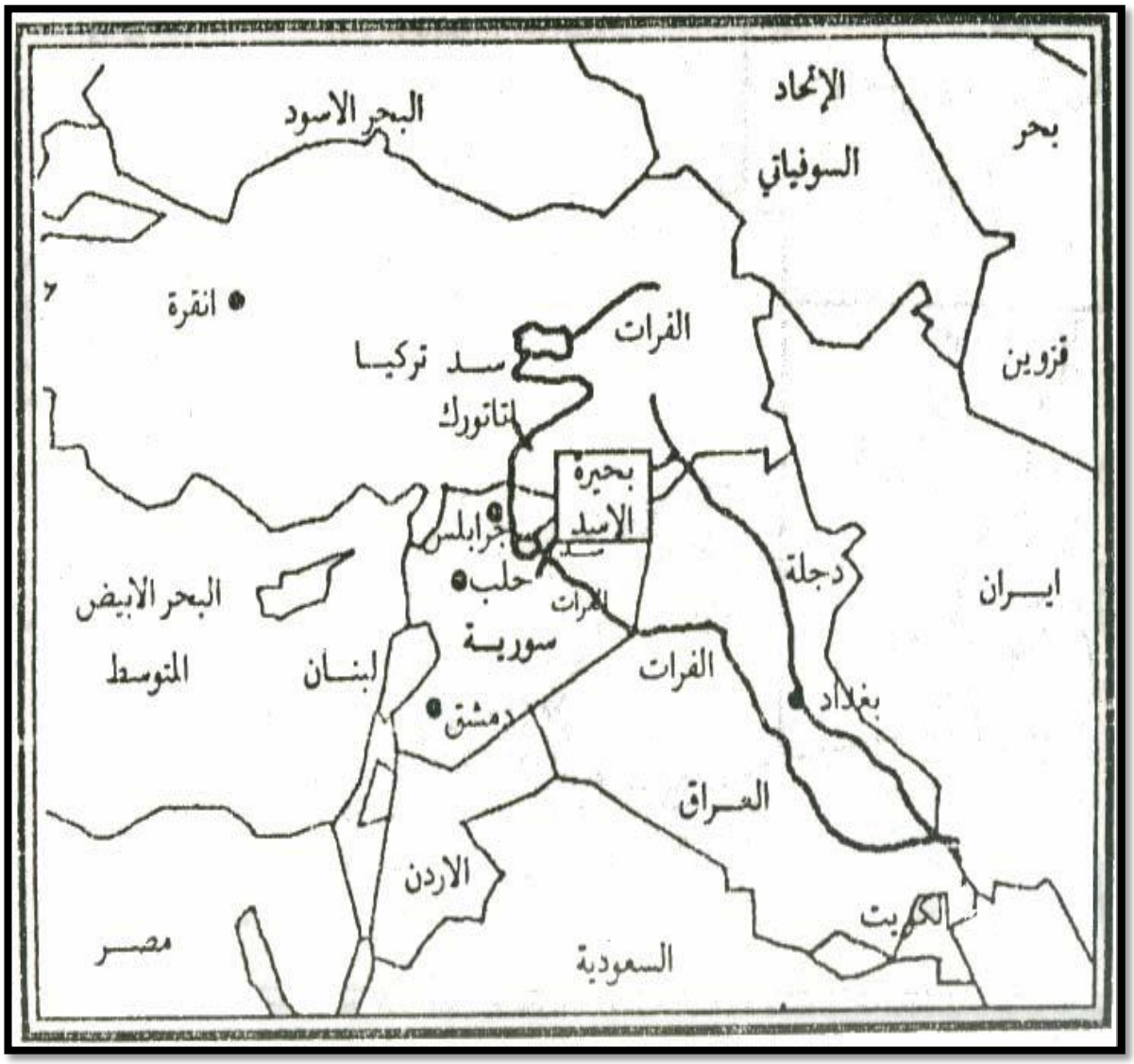

المصدر : إبراهيم سليمان عيسى، مرجع سابق ص. 204

قائمة المصادر والمراجع

1. المصادر:

1. القرآن الكريم:

1.سورة قريش، الآية. (04)

2.سورة الأنعام، الآية.(81- 82)

2. المراجع:

1. الكتب باللغة العربية:

1. إبراهيم.سعد الدين ،**اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1980).

2. أحمد.فاروق يوسف، **القوة السياسية)** القاهرة:مكتبة عين الشمس، 1984).

3. آراس. بولنت وآخرون، **التحول التركي اتجاه المنطقة العربية** (عمان:مركز دراسات الشرق الأوسط، ط.1، 2012).

4. أوغلو. أحمد داوود ،**العمق الاستراتيجي**:موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية،تر:محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،ط1. ،2010).

5. بدوي.محمد طه والغنيمي.محمد طلعت ،**دراسات سياسية وقومية** (الإسكندرية: منشأة المعارف، ط.1، 1963).

6. برقاوي.سميح مسعود ،**المشروعات العربية المشتركة– الواقع والطموح** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،1988).

7. البشرى.السيد،**مشكلة المياه و أثرها على الأمن القومي المائي**،(الرياض:أكاديمي نايف العربية للعلوم الأمنية،1998).

8. البطوش.معاذ ,**تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره على الأمن القومي العربي** (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط.1 ،2012).

9. بوزنادة.معمر، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي** (الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 1992).

10. توفيق.سعد حقي، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي و العشرين** (بغداد:دار وائل للنشر ط.1، 2003).

11. خالد.سامر مخيمر حجازي ،**أزمة المياه في المنطقة العربية :الحقائق والبدائل الممكنة** (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،يناير1978).

12. خيري.سمير، **نظرية الأمن القومي العربي** (بغداد :دار القادسية للنشر ،1993).

13. دغبار.عبد الحميد، **جامعة الدول العربية والأمن القومي العربي:** معالم التغيير وآمال التغير ، (الجزائر :دار هومة للطباعة والنشر ،2011).

14. دلي.خورشيد حسين ،**تركيا وقضايا السياسة الخارجية** ،(منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999).

15. دني. إيمان ،**الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط.1، 2014).

16. ربيع. حامد، **نظرية الأمن القومي العربي** (مصر: دار الموقف العربي، 1984).

17. سالم.حسن بلعيد الفيتورى ،**أزمة المياه وانعكاساتها في العلاقات الدولية المعاصرة**، دراسة تحليلية لأزمة المياه في الشمال الإفريقي وآثارها على الأمن القومي العربي (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث2010).

18.السبايلية.عامر زياد ،**الإدارة الأمريكية العامة في الشرق الأوسط الدبلوماسية والسياسة الخارجية محدداتها وانعكاساتها** (الأردن : عالم الكتب الحديث ،2011).

19. سعودى.محمد عبد الغني،**الجغرافية السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية** (القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية ،2010).

20. سعيد. عدلي حسن، **الأمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيقه** (القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب1977).

21. سعيد.رشدي وآخرون ،**أزمة المياه في الوطن العربي** (القاهرة : دار الآمين ،2006).

22. شدود.ماجد ،**الأمن القومي العربي** (الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، ط.1 ،2001)

23. شقير.محمد لبيب ،**الوحدة الاقتصادية العربية وتوقعاتها**، ج2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986).

24. شلبي.أحمد ،**العلوم السياسية وأصول التنظيم السياسي المحلي والدولي في عصر العولمة** (الإسكندرية :المكتب العربي الحديث ط.1،2010).

25. صالح. عطا محمد زهرة ، **في الأمن القومي العربي** (بنغازي ، جامعة قاريونس، ط.1،1991).

26. الصمد. رياض، **العلاقات الدولية في القرن العشرين ما بعد الحرب العالمية الثانية** (بيروت:المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط.2،1986).

27. الصويغ.عبد العزيز حسين ،**الأمن القومي العربي رؤية مستقبلية** (أوراق للنشر والأبحاث والإعلام ،1991).

28. الضميري.عماد،**تركيا و الشرق الأوسط** (عمان:مركز القدس للدراسات السياسية،2002).

29.الطحان.مصطفى محمد، تركيا التي عرفت:من السلطان....إلى نجم الدين أربكان 1842-2006 (الكويت:أوراق المسافر،2007).

30.طشطوش.هايل عبد المولى ،**الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد** (عمان :دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،ط.1،2012).

31.طشطوش.هايل عبد المولى،**مقدمة في العلاقات الدولية** (**الأردن، د.د.ن،** 2010).

32.العادلي.منصور ،**موارد المياه في الشرق الأوسط** (**صراع أم تعاون**) (دار النهضة العربية ، 1996).

33.عبد الحي.وليد وآخرون ،**فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني** (عمان : دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع،ط.1،2015).

34.عبد العاطي .محمد وآخرون ، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (قطر الدار العربية للعلوم مكتبة مدبولي، مركز الجزيرة للدراسات،ط.1 ،2009).

35.عبد القادر.محمودي ،**النزاعات العربية– العربية وتطور النظام الإقليمي العربي ،من 1945 إلى 1985** ،2002).

36.عبد الكريم. محمد، **الأمن القومي** (القاهرة:دار الشعب للنشر و الطباعة، 1972).

37.عبد الله. أمين محمود، **في أصول الجغرافيا السياسية** (القاهرة:دار النهضة المصرية، ط.1 ، 1977).

38.عبد المنعم.ممدوح،**تركيا و البحث عن الذات**، د.ط،د.ت.ن.

39.علي.جليل عمر ، **السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط 2006- 1991** (السليمانية: منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، 2011).

40.عيسى. إبراهيم سليمان، **أزمة المياه في العالم العربي المشكلة والحلول الممكنة** (القاهرة : دار الكتاب الحديث ط.1، 1999).

41.غزالي. عبد الحميد، **الإسلاميون الجدد و العلمانية الأصولية في تركيا، ضلال الثورة الصامتة** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية ط.1 ،2007).

42.فودة .محمد رضا،**تحديات الأمن العربي في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الخليج على ضوء المتغيرات الراهنة في العالم وتحديات في ظل النظام العالمي الجديد** (باريس:مركز الدراسات العربي ،الأوروبي،يناير).

43.المجذوب. محمد ,**محاضرات في المنظمات الدولية والإقليمية** (بيروت :الدار الجامعية للطباعة والنشر،1983).

44.محمد. صباح محمود، **الأمن القومي العربي** (بغداد :منشورات وزارة الثقافة،1981).

45.محمد. عبد الله، مراد, عباس علي، **الأمة والأمن القومي** (بنغازي:دار الكتب الوطنية، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، **ط**.1،2006).

46.محمد.ثامر كامل ،**دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه** ،(بغداد : منشورات وزارة الثقافة ،1985).

47.مسلم. طلعت أحمد، **حرب الخليج والأمن القومي** (قبرص:دار الملتقى للنشر ط.1،1992).

48.المشاط. عبد المنعم، **نظرية الأمن القومي العربي** (القاهرة:دار الوقف العربي، 1989).

49.مظلوم.محمد جمال ،**الأمن غير التقليدي** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط.1 ، 2012).

50.مقلد. إسماعيل صبري ،**العلاقات السياسية الدولية:دراسة في الأصول و النظريات** (القاهرة:المكتبة الأكاديمية،ط.4 ،1991).

51.مكنمارا. روبرت ،**جوهر الأمن** ، تر: يونس شاهين (القاهرة: الدار القومية ، 1970).

52.مهنا. محمد نصر، **مدخل إلى الأمن القومي العربي في عالم متغير**(الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث، 1996).

53.مهنا. محمد نصر،**قضايا سياسية معاصرة** (الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث،2009).

54.النايف.حسام ، **لواء الاسكندرونة حكاية وطن سلب عنوة** (دمشق:منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،2013).

55.النعيمي.أحمد نوري ،**النظام السياسي في تركيا** (عمان : زهران للنشر والتوزيع ،2011).

56.نور الدين.محمد ،**تركيا الجمهورية الحائرة** : مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية ، (بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ،1998).

57.نور الدين.محمد،**تركيا في الزمن المتحول**:قلق الهوية و صراع الخيارات (لبنان:رياض الريس للكتب والنشر، 1997).

58.نوفل.ميشال ،**عودة تركيا إلى الشرق:الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**(بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون،ط.1 ،2010).

59.نوفل.ميشال وآخرون، **العرب والأتراك في العالم متغيرة من وجهة النظر العربية** ج.1 (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والتوثيق، 1993).

60.هلال. علي الدين و مطر. جميل، **العرب والعالم** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981).

61.هلال.علي الدين و مطر. جميل، **النظام الإقليمي العربي** (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ط.5، 1986).

62.هويدي.أمين ، **الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي** (بيروت : دار الطليعة ط.1، 1975).

63.هويدي.أمين ،**العسكرة والأمن في الشرق الأوسط ، تأثيرها على التنمية والديمقراطية** (بيروت: د.د.ن،1991).

64.يوشي.هاري وآخرون، **علم اقتصاد الأمن القومي** (واشنطن: الكلية الصناعية للقوات المسلحة الأمريكية ط.1 ،1962).

65.يونس.رواء زكي الطويل ،**مخاطر الأمن المائي العربي وخيارات التنمية المائية للقرن الواحد والعشرين** (عمان :دار زهران للنشر والتوزيع ،2009).

2. المعاجم والقواميس:

1.الكيالي. عبد الوهاب، خليل. خليل أحمد، **ملحق موسوعة السياسة** (الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، ط.1، 2004)

2.الكيالي.عبد الوهاب وآخرون ، **موسوعة السياسة** ،ج.3 (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط.1 ، 1993).

3.الكيلاني.عبد الوهاب وآخرون ،**موسوعة السياسة** ،ج 1(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ودار الهدى للنشر والتوزيع ،1985).

4.**المنجد في اللغة العربية** (بيروت:دار المشرق، ط.37 ،1998).

3. المقالات:

1. إسماعيل. عصام، « الأمن القومي العربي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق» ،**شؤون الأوسط**، ع.2003،111.

2. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية «مفهوم الأمن القومي العربي» **دراسة الملف العربي– الأوروبي**، ع.41 ،يناير1996 .

3. البكوش.الطيب، «الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان»، **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، المجلد.10،جوان 2003.

4. بلقزيز.عبد الإله،«الأمن القومي العربي :مصادر التهديد وسبل الحماية» ،**المستقبل العربي**، ع. 135، 1990.

5. البياتي.عدنان هزاع ،«دول الجوار العربي والأطماع الجيوبولتيكية في المياه العربية»،**مجلة شؤون عربية** ع.90 ، 1997

6. الجراد. خلف محمد، «الأمن القومي العربي و التحدي العلمي التقني»، **مجلة الفكر السياسي**، ع.7 ،1999.

7. حجاج.خليل إبراهيم ، المقداد.محمد أحمد ،والسرحان. صايل فلاح ،«أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة 1990-2010»،**دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية** ،المجلد 40 ، ع.2 ،2013.

8. الحربي.سليمان عبد الله، «مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديدات: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.19،2008.

9. حسون. محمد،« الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو و أثرها على الأمن القومي العربي»،**مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**،المجلد.26، ع.2 ،2010 .

10.حمادي. سعدون،«تجديد التحديث عن القومية العربية»،**مجلة المستقبل العربي**، ع.159 ،1984

11.الحيالي.عبد الفتاح، «قمة عمان:بين أوهام السلاح وطموح التسوية»،**المستقبل العربي**، ع. 204، 1996.

12.الرمضاني. مازن إسماعيل، «الأمن القومي العربي والصراع الدولي»، **مجلة الجمعية العراقية للعلوم السياسية**، ع.2 ،1988 .

13.زنبوعة. محمد، «الأمن المائي العربي »، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد.23، ع.1،2007

14.سعيد. محمد السيد، «هياكل العمل العربي المشترك، تجاوز أزمة النظام العربي»، **السياسة الدولية**، ع.100 ،أفريل.1990 .

15.السعيد.سعيدي، « سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية»، **مجلة الفكر**، ع.10 .

16.شايب.محمد ،بارك.نعيمة ،«الأمن الغذائي وإشكالية ارتفاع قائمة أسعار الغذاء عالميا» ،**بحوث اقتصادية عربية** ، ع.65 ،**شتاء**.2014

17.شدود .ماجد ،«الأمن القومي العربي والمتغيرات الدولية»،**مجلة دمشق** ،المجلد.9، ع.22 ،1993.

18.الشكري.كمال سالم، «مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي»، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد88 ، ع.1 ، 2012

19.عبد المنعم.أحمد فارس،« الاستعمار والتبعية وأزمة التنمية في الوطن العربي»،**شؤون عربية**،ع.29 ، مارس 1992

20.عبد خليفة. آذار، «السياسة المائية التركية في نهر الفرات و أثرها على العراق، 1990-2005».

21.كاظم.عباس عبد الحسن، «تركيا ونهر الفرات، نظرة تحليلية في الجغرافيا السياسية»، **مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية)**، المجلد.36 ،ع.3،2011.

22.الكيلاني. هيثم،«الأمن القومي العربي و التحديات التي تواجهه»ع.20، خريف 2004.

23.الكيلاني.هيثم ،«إشكاليات بناء الأمن القومي العربي» ،**مجلة الوحدة** ،ع.28، 1987.

24.ليتيم.فتيحة، «تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط»، **مجلة الفكر**،ع.5، **25**.مارس 2010

26.محمد.جاري، «القدرة في التنظيم الدولي المعاصر»،**المجلة العربية للدراسات الدولية** ،ع.2 ،صيف1988 .

27.محمد.محمد علي تميم الجبوري ،«المعضلة المائية بين تركيا ودول الجوار العربي» ،**المستقبل العربي**. ع.111 ،2003.

28.مراد. علي عباس، « مشكلات الأمن القومي نموذج تحليل مقترح»، **دراسات إستراتيجية**،ع. 105، ط.1،2005.

29.منصر.جمال ،«تحولات في مفهوم الأمن من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف» ،**دفاتر السياسة والقانون**،ع.1 جوان 2009 .

30.هويدي.أمين ،«الأمن العربي المستباح»،**مجلة المنابر** ،ع.9 ،1986 .

3.المذكرات :

1. بن سعدون. اليامين،**الحورات الأمنية في المتوسط العربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية ،تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ، 2012-2011.

2. بوسكين.سليم،**تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2011-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،تخصص:علاقات دولية وإستراتيجية،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2014-2015.

3. بوغي. عودة ، **الصراع الإقليمي على المياه في الشرق الأوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدراسات العليا لما بعد التدرج المتخصصة، تخصص: العلاقات العامة،كلية العلوم السياسية والإعلام، دراسات العليا المتخصصة، جامعة دالي إبراهيم الجزائر 3، 2009-2010.

4. تلولي.محمد عبد العاطي ، **السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا 2008- 2002** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، جامعة الأزهر، غزة ، 2011.

5. الجرابعة. رجائي سلامة،**الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (1979-2011)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،كلية الآداب والعلوم ،قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

6. حوادسي.سمية ،**العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013-2014.

7. الدرسي.عبد الله مسعود ،**الأمن القومي العربي والتبعية الاقتصادية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة قاريونس بنغازي،1982.

8. دير. أمينة، **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة دول القرن الإفريقي**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص:علاقات دولية وإستراتيجية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر،بسكرة، 2013-2014.

9. زغوني.رابح ،**تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق من حرب الخليج الثانية:** فحص المقتربات النظرية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2008.

10. سمير. عباد محمد، **مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص:علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر2003 - 2004.

11.العساف.بيان ،**انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص : علاقات دولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،فرع العلاقات الدولية،جامعة الجزائر ،2005.

12.العشي.ياسر بشير، **السياسة الخارجية التركية اتجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية2002–2013**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأقصى،2014 .

13.عكروم.ليندة ، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين شمال وجنوب المتوسط** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص:سياسة مقارنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة محمد خيضر، بسكرة،2009 – 2010.

14.علي.محمود حسن العفيفي،**مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة،2012 .

15.قروشي.مريم،**الأمن القومي العربي بعد نهاية الحرب الباردة** الواقع والآفاق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،فرع العلاقات الدولية و الدراسات الإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2013- 2014 .

16.لادمي.محمد عربي ،**التنافس التركي– الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996- 2014** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر،بسكرة

17.لطيف. رواء جاسم السعدي، **الإسلام السياسي حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الأدب والعلم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2010 .

18.محمد.حيدر جاسم محمود ،**واقع السياسة الخارجية التركية حيال الإتحاد الأوروبي ومستقبلها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،كلية الآداب والعلوم ،قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط ،2013-2014.

19.مزياني.لطفي،**الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشراكة الأوروجزائرية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص: دراسات متوسطيّة ومغاربية في التعاون والأمن، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2011 - 2012 .

20.يوسف.محمد خليل القدرة ،**تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية الدولية 2007– 2012**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة الأزهر ،غزة ، 2013 .

4.الملتقيات والندوات:

1. البشرى.محمد الآمين ،**دور مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي**، (ندوة علمية)، مركز الدراسات والبحوث ،قسم الندوات واللقاءات العلمية ، 2009

2. الدويك.عبد الغفار عبد الصادق و الفراء.طه بن عثمان،«أزمة المياه والأمن القومي العربي» ،ورقة مقدمة في الملتقى العلمي **إستراتيجية الأمن المائي العربي** ،المنظم من طرف جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،يومي19-21 ديسمبر2011 .

3. المهدي.تقنية محمد خسان ،« الأمن الغذائي أمانة الأجيال» ، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني التاسع: **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية،** المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة حسيبة بوعلي ،شلف يومي 23-24 نوفمبر2014 .

4. عشقي.أنور بن ماجد،**الإستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة** (ندوة علمية)، (الرياض:مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية،2005).

5. ملكاوي.عصام فاعور،«تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة»ور مقدمة في الملتقى العلمي:**الرؤى المستقبليةِ العربية و الشركات الدولية**،المنظم من طرف كلية العلوم الإستراتيجية،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الخرطوم يومي 2-3 فيفري 2013.

6. جبريل.أمجد أحمد وآخرون، **الثقافة ودراسات الشرق الأوسط** ،المجلد.1، أعمال المؤتمر العربي التركي الأول للعلوم الاجتماعية،(القاهرة: مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فبراير 2012).

5.المواد غير المنشورة (المحاضرات) :

1. أمحمد,بن زايد ،**الأمن القومي العربي** ،محاضرات مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر علوم سياسية ،تخصص:دراسات مغاربية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الدكتور الطاهر مولاي-سعيدة 2014-2015.

6.الوثائق الالكترونية:

1. Republic of Turkey, the constitution of Republic of Turkey, as amended on October 17, 2001:

At: [http:// WWW.tb mm.gov.tr/anyaza/constitution. htm.look the site on September 3rd, 2015 at 15:40]

2. أهم رؤساء الدولة التركية منذ إعلان الجمهورية التركية 1923 إلى غاية سنة 2007 متوفر على على الموقع:

http://fr.Wikipidia.org/Wiki/liste-des-président-de-la république-de-Turquie.

2.المراجع باللغة الأجنبية:

1. A.Jordan .Amos. and j.Taylor .William, American National Security:The Policy and process ، (baltimor-london.the Johns Hopkins university press sixth edition.

2. Azar. E.E. and C. Moon: National Security in the Third world, center for International Development and Conflict Management University of Maryland, 1988.

3. Berkowitz & other: American National Security, NY.1965.See also J.F.Richard American Defense policy, J.Hopkins university, 1982.

4. Brown. Harold, Thinking About National Security. West View Press.colorado, 1983.

5. Chan .Steven: International Relation in Perspective: The pursuit of Security.

6. F.Shrman: The logic Welfare and Justice? Macmillan Publ. Company. NY 1984, p 76 of world power, pantheon Book Random house, N, Y, 1974.

7. J. Spinier: Games Nations Play .C.B.S college publishing .N.Y1984 .

8. Magold. Peter, Super power International in the Middle East (London, 1978) .

9. R. Reagan: National Security of the USA, White House Report, January 1988.

10. Ulman .Richard, Redefining security, International security.Vol: 18.No:1 summer 1983.

11 .Walts.K.N: Theory of International Politics, Wesley pub Company, 1979.

الفهرس

بسملة	-
آية قرآنية	-
إهداء	-
شكر وتقدير	-
مقدمة	أ-ي
الفصل الأول :الأمن القومي العربي وتحدياته.	
المبحث الأول : الأمن القومي : دراسة معرفية نظرية.	13
المطلب الأول : مفهوم الأمن القومي والمفاهيم المقاربة له.	33-13
المطلب الثاني :خصائص الأمن القومي وشروطه.	43-33
المطلب الثالث : محددات الأمن القومي وأبعاده.	61-44
المبحث الثاني : الأمن القومي العربي.	62
المطلب الأول : مفهوم الأمن القومي العربي ومستوياته.	73-62
المطلب الثاني : مقومات الأمن القومي العربي.	82-73
المطلب الثالث : أهداف الأمن القومي العربي.	96-83
المبحث الثالث : تحديات الأمن القومي العربي.	96
المطلب الأول : التحديات الداخلية.	107-97
المطلب الثاني : التحديات الإقليمية (دول الجوار الجغرافي).	115-107
المطلب الثالث : التحديات الخارجية (الدولية).	122-115
الفصل الثاني : آليات التحدي التركي للأمن القومي العربي.	
المبحث الأول : محددات السياسة الخارجية التركية.	125
المطلب الأول : العوامل الداخلية المؤثرة على السياسة الخارجية التركية	142-125
المطلب الثاني : المحددات الخارجية	147-142
المطلب الثالث: مبادئ السياسة الخارجية التركية وأهدافها.	158-148
المبحث الثاني:محددات الدور التركي في المنطقة العربية.	159
المطلب الأول :محددات سياسية	164-159
المطلب الثاني : محددات اجتماعية وثقافية.	166-164

المطلب الثالث : محددات اقتصادية.	171-167
المبحث الثالث : مظاهر التحدي التركي للأمن القومي العربي.	171
المطلب الأول : العلاقات العربية– التركية.	194-171
المطلب الثاني : العلاقات التركية الإسرائيلية.	197-195
المطلب الثالث : العلاقات التركية مع القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية)	204-198
خاتمة	209-207
قائمة الملاحق	217-210
قائمة المصادر والمراجع	235-219
الفهرس	-

الملخص

تتحدث هذه الدراسة عن الأمن القومي العربي وقد ركزت على تناول تحديات وتهديدات الأمن القومي العربي بصفة عامة وتطرقت للتحدي التركي بصفة خاصة باعتباره محور الدراسة الأساسي.

تم التطرق لمشكلة البحث والتي جاءت في السؤال الرئيسي ما مدى تأثير التحدي التركي باعتبار تركيا دولة من دول الجوار الجغرافي على الأمن القومي العربي؟ وفيما تتجلى مظاهر هذا التحدي إضافة إلى أسئلة فرعية سبق وأن تمت الإجابة عنها.

كما اعتمدت هذه الدراسة على عدة مناهج وذلك في محاولة الوصول إلى مشكلة البحث وحلها ومن هذه المناهج المنهج التاريخي والمنهج الوصفي ،منهج دراسة الحالة ،كما تطرقت هذه الدراسة إلى عدة فرضيات وقد توصلت إلى أن الفرضية التي تعالج مشكلة البحث هي يعد التهديد التركي بالأمن القومي العربي من العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسي في المنطقة العربية إضافة إلى النتائج المتوصل إليها من الدراسة : عدم وجود مفهوم موحد ومتفق عليه للأمن القومي العربي يصعب إلى حد ما تحقيق الأمن القومي العربي وتركيز تركيا على اهتماماتها بالمنطقة العربية لتحقق أهدافها ومصلحها والتي تأتي في مقدمتها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتحقيق المكانة الإقليمية ،وقد تم تناول كل ذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى فصلين،حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الأمن القومي العربي وتحدياته الداخلية والخارجية أما الفصل الثاني فتم التطرق فيه إلى مظاهر التحدي التركي على الأمن القومي العربي.

Abstract

This study talks about Arab national security has focused on addressing the challenges and threats of Arab national security in general, and touched on the challenge of the Turkish particularly as the focus of the study basis.

It was to research problem, which came in the main question addressed what the impact of the Turkish challenge as Turkey is a country of geographical neighbors to Arab national security? As evident manifestation of this challenge in addition to the sub-questions already answered it.

The study also relied on several approaches in an attempt to access the research problem and solved it this curriculum historical method and descriptive method, the case study method, as this study touched on several hypotheses have concluded that the hypothesis that address the research problem is the longer the Turkish threat to Arab national security of factors affecting the political stability in the Arab region as well as reached them from the study results: the lack of a unified and agreed to Arab national security concept is difficult to some extent to achieve Arab national

Abstract

security and the concentration of Turkey on the concerns of the Arab region to achieve its objectives and Troubleshooter, which comes in the forefront of joining the Union European and achieve regional stature, have been eating all through the study divided into two chapters, where it was discussed in the first chapter to the Arab national security and internal and external challenges Vtm The second chapter in which to address the manifestations of the Turkish challenge to Arab national security.